جامعة 08 ماي 1945 - قالمة

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

آليات تحقيق التنمية المستدامة في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي

-حالة بعض الاقتصاديات العربية-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويل التنمية

إعداد الطالبة:

حنان هـــامـل

إشراف الأستاذ:

رفيق شرياق

السنة الجامعية: 2013/2012

المقدمـــــة

إننا في عالم وعصر أبرز ما يميزهما ليس الثوابت المستقرة عبر التاريخ، وإنما المتغيرات التي أفرزها هذا الأخير،حيث تتصف هذه المتغيرات بخصائص غير مسبوقة، إذ تتسم بسرعة حركها وتصاعد وتيرتها وعمق تأثيرها على نواح شتى، وقد شهدت البيئة الدولية العديد من التغيرات والتطورات الهامة، أبرزها انهيار بعض الاقتصاديات العظمى و تصاعد وتيرة الحروب فيها، وانعكست هذه الأحداث سلبا على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الاقتصاد العربي بشكل خاص، مما جعل هذه التغيرات تهدد استقرار التنمية على الصعيدين على حد سواء، مما جعل هته التنمية التي أصبحت غير قادرة على تحقيق الطموحات المرجوة منها أسلوبا غير ملائم لإحداث التوازن والاستقرار على اعتبار أنها تهتم بما يرجى تحقيقه على حساب كيفية تحقيقه وليس على اعتبارها تنمية شاملة يرجى فيها استيعاب جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، واكتساب الدول القدرة على التواصل.

ومع تطور مفهوم التنمية وتوسعه واتجاه العالم نحو إيجاد نمط تنموي جديد أكثر شمولية يتجاوز التعريفات الضيقة للتنمية التي سادت طيلة عقود، إلى تنمية مستمرة متواصلة تمتاز بالعقلانية والرشد في استخدام الموارد المتعاملة مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، مع المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى، على اعتبارها عمليات ممكنة لبعضها وليست متناقضة، أطلق بذلك مفهوم جديد للتنمية ألا وهو "التنمية المستدامة"التي تهتم بتقوية الروابط بين جميع الجوانب ، اقتصادية منها أو إنسانية أو طبيعية، في ظل كيان واحد يعمل على إدراك أحقية الأجيال الحاضرة دون المساس بمصير الأجيال القادمة، لذلك نجد إقبالا كبيرا من طرف الدول إلى تحقيق استدامة التنمية في اقتصاداتها والمباشرة في ترسيخ هذا المفهوم الجديد، ومع تزايد الاتجاه المطرد نحو تدويل هذا المفهوملم تعد الحدود الوطنية في عصرنا هذا كافية في ظل عواقب ومخاطر أكبر من أن تتحملها الدولة وحدها، ليشهد العالم بذلك نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية التي تضمن لها إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح متبادلة، من خلالالاستغلال المشترك للإمكانيات لصالح تعزيز تنميتها وبلوغ درجة من الاندماج بينها ليصل في صورته المثلى إلى تحقيق تنمية تكاملية مستدامة، وفي إطار الاتجاه المتزايد لمثل هذه التكتلات ومع تفاقم مشكلات التنمية في الدول العربية خاصة، التي نجد بأنها سايرت هذا الاتجاه وخلقت لنفسها كيانات تكاملية تساعدها على تحقيق التعاون الإنمائي في أقطارها، وتساهم في الانتقال إلى التنمية المستدامة التي تمنحها حسن استغلال مواردها الهائلة، وتوحيد استراتيجياتها وسياساتها لدفع عملية التنمية، واتجه بحث الدول العربية كتكتل إقليمي إلى مجموعة من الآليات والإجراءات للاستفادة من المناخ التنموي السليم الذي توفره التنمية المستدامة، و المقومات التي تراها الدول العربية مناسبة للنهوض بتنميتها.

الإشكـــاليـــة:

وعلى اعتبار أن التكامل الاقتصادي العربي بديل حتمي و حقيقة تفرضها الوقائع، وبما أن التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي من ابرز التكاملات التي شهدتها المنطقة العربية، سعيا من طرف هذه الأخيرة إلى إيجاد آليات تعمل من خلالها على تحقيق التنمية المستدامة في أقطارها،يمكننا طرح الإشكال الرئيسي التالي :

فيما تتمثل ابرز آليات التي يتخذها التكامل الاقتصادي العربي من اجل تحقيق تنمية مستدامة في اقتصادياتها ؟ ومدى مساهمة دول مجلس التعاون الخليجي في تحقيق ذلك ؟

التســـاؤلات الفرعيـــة:

مما سبق يمكننا طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

1-ما المقصود بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، و ماهي أهم مزاياه ؟

2-ما هو مفهوم التنمية المستدامة، وهل أصبحت ضرورة حتمية للدول ؟

3- ما أهمية التكامل الاقتصادي بالنسبة للدول العربية؟

4- هل تستطيع الدول العربية من خلال التكامل فيما بينها مواجهة التحديات التي تعيق اتجاهاتها في عملية التنمية المستدامة ؟

5- ماهيأبعاد التنمية المستدامة واستراتيجيات تنفيذها من قبل التكتلات الاقتصادية العربية ؟

6- ماهي التحديات التي تواجهالتكامل الاقتصاد لمجلس التعاون لدول الخليج في تحقيق التنمية المستدامة ؟

7- ماهي أهم الدروس المستفادةمن تجربة التنمية المستدامة في أقطار مجلس التعاون الخليجي وما مغزاها للتكامل الاقتصادي العربي؟

الفرضيـــات:

وللإجابة على مجموعة التساؤلات المطروحة تم وضع جملة من الفرضيات أهمها:

1. يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي خطوة هامة أمام الدول لإزالة العقبات التي تواجهها إذا ما بقيت ككيان اقتصادي وحيد.
2. يعتبر نموذج التنمية التقليدي وسلبياته سببا في ظهور التنمية المستدامة .
3. على الدولالعربية الراغبة في تحقيق التنمية المستدامة ان توحيد سياساتها و استراتيجياتها في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي .
4. يمكن إعتبار التكامل الاقتصادي لدول المجلس التعاون الخليجيكأنجح النماذج التكاملية على الساحة العربية.

أهميـــة الدراســـة:

تكمن أهمية موضوعنا في:

- المكانة الكبيرة التي يكتسيها موضوع التنمية المستدامة باعتباره موضوعا جديدا.
- رغبة الدول العربية في ترقية اقتصاداتها و تنميتها عن طريق الاندماج فيما بينها و لمواجهة تحديات العولمة .

ويتمثل الهدف الرئيسي في موضوعنا في حتمية إقامة تكتلات عربية تعمل على إيجاد آليات من شأنها أن تحقق تنمية مستدامة في أقطارها.

مناهـــج الدراســـة:

لقد قمنا بإنتهاج يلي:

المنهج التاريخي: يتم فيه التطرق لاهم المسارات المتسلسلة لمتغيرات موضوعنا و التي تتمثل في السياق التاريخي للتنمية المستدامة و التكامل الاقتصادي الاقليمي.

المنهج الوصفي و التحليلي:

الذي تميز بوصف الملائم لطبيعة موضوعنا و تحليل البيانات بطريقة تخدم اغراض البحث العلمي مع الاستعانة بمجموعة من الوسائل من الجداول و الاشكال و البيانات الاحصائية التي تخدم موضوعنا.

تقسيـمـــات الدراســـة:

و الالمام بجوانب الموضوع تم تقسيم الدراسة الى عدة فصول مايلي:

الفصل الاول بعنوان مدخل الى التكامل الاقتصادي الاقليمي في اطاره النظري و تبين أسبابه و مختلف آثاره.

الفصل الثاني الاطار النظري للتنمية المستدامة من خلال تبيان تطور مسار التنمية المستدامة و أهم ابعادها و مؤشرات قياسها.

الفصل الثالث: التكامل الاقتصادي العربي و البدائل التكاملية المطروحة، و قد تم فيه عرض دوافع إقامة تكامل عربي، و اهم التكتلات العربية الجزئية .

الفصل الرابع: التنمية المستدامة في مجلس التعاون الخليجي:واقع و آفاق، و من خلاله سنقوم بإسقاط مختلف أبعاد ومؤشرات التنمية المستدامة على الاقتصاد دول مجلي التعاون الخليجي لمعرفة مدى تحقيق هذه الاخيرة للتنمية مستدامة في اقطارها.

تمهيد الفصل

بتطور النظام العالمي الجديد برزت اتفاقيات التكامل الاقتصادي الإقليمي على الساحة العالمية حيث تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز للدول محو ظاهرة التكتل الاقتصادي و احتل مكانًا بارزًا في الأدبيات الاقتصادية نظرًا لجملة من الأسباب و الدوافع التي شجعت الدول إلى التوجه نحو التجمعات الإقليمية بعدما أدركت أهميته الكبيرة و المزايا العديدة التي تستفيد منها هذه الدول من خلال التكتل على أن تكون بمفردها، و ذلك لمواكبة التطورات و التغيرات الاقتصادية الدولية التي ساهمت في انقلاب موازين القوى في العالم.

وهذا ما سنحاول عرضه في هذا الفصل في الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

المبحث الثاني: نظريات و مناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي و شروط نجاحه.

المبحث الثالث: أشكال و إجراءات التكامل الاقتصادي الإقليمي و أهم آلياته.

المبحث الرابع: مزايا و مشاكل التكامل الاقتصادي الإقليمي و أهم آثاره.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

حضي التكامل الاقتصادي الإقليمي باهتمام العديد من الاقتصاديين، و قد وضع له مجموعة من المفاهيم العديدة، وتحديد مختلف مقوماته، و استنتاج جملة من الخصائص و السمات التي تميزه

عن المفاهيم الاقتصادية الأخرى، و ذلك في إطار نظري عام يشتمل على الدوافع و الأسباب التي جعلت الدول تتبناه كاستراتيجية فضلى للتحكم في اقتصاداتها وهذا ما سنتناوله من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: نشأة وتعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي

يعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي من المفاهيم البارزة في وقتنا الحالي على الرغم من كونه مصطلح ظهر منذ زمن بعيد، وتبلور خلال العقود ليصل إلى المفهوم الحديث الذي هو عليه اليوم، وسيتم طرح نشأة ومفهوم التكامل الاقتصادي فيما يلي:

الفرع الأول: نشأة التكامل الاقتصادي الإقليمي

يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي سمة من سمات التنمية الاقتصادية في الوقت الراهن، و هذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية والمتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي[1]، ويرجع ظهور التكامل الاقتصادي إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إذ اتخذتها مجموعة من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة رأسمالية أو اشتراكية و هذا لمواجهة مختلف التحولات التي يشهدها العالم آنذاك، فظهرت التكتلات كنتيجة للقيود في العلاقات الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد من الدول[2]

وتأكدت أهمية التكامل مع خروج الدول الأوروبية من الحرب العالمية الثانية منهارة اقتصاديا وعاجزة عن النمو وأدركت أن عملية النهوض بالاقتصاديات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة و الشكل المطلوبين دون أن تكمل اقتصادياتها، فكانت أول تجربة للتكامل الاقتصادي لتعيد بناء اقتصاداتها ومواجهة السيطرة المفروضة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، ومواكبة مختلف التطورات في العلم والتكنولوجيا، وتزامنا مع التغيرات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي انطلاقا من سبعينات القرن الماضي و التي تمثلت في انهيار نظام "بروتن وودز"، والتقلبات الحادة في أسعار الصرف للعملات الرئيسية وارتفاع أسعار الطاقة وزيادة أزمة المديونية الخارجية في بداية الثمانينات، وبعد هذه الأزمات تنامت ظاهرة التكتلات الاقتصادية في شكل ترتيبات إقليمية والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد[3]، كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية

---

[1] عامر جنحي، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، عن الموقع الإلكتروني:www .Etudiant dz.net /VB/19 html، تاريخ الاطلاع:2013/03/12.

[2] زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 310,

[3] أسامة المجذوب، **الجات و مصر و البلدان العربية من هافانا إلى مراكش**، الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1996، ص 22.

انطلاقا من الثمانينات القرن الماضي،لتربط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانات البشرية والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية لا تتعدى الحدود الوطنية، ولقد أخذت الدعوة إلى التكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرون،فأزداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو نامية[1].

الفرع الثاني:تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي

حضي التكامل الاقتصادي الإقليمي باهتمام العديد من الاقتصاديين، و اختلف نظرا لاختلاف وجهات نظرهم بخصوص تحديد مفهوم دقيق له، سواء اتصل الأمر بالأسباب التي تعود إلى التكامل و دوافع الاتجاه إلى تبنيه،أو الأهداف التي يراد الوصول إليها جراء الأخذ به ،أو الوسائل و الآليات التي تستخدم من أجل تحقيق أهدافه.

وقبل أن نعرّف التكامل الاقتصادي الإقليمي يجب تحديد التعريف اللغوي له.

أولا:التعريف اللغوي

هنا سيتم تقسيم التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى مصطلحين رئيسيين و تحديد المعنى اللغوي لكل منها كمايلي:

- **التكامل لغة:** إن كلمة التكامل من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل التمام،و كمل الشيء كمولا أي تمت أجزاءه أو صفاته،أو أكمل الشيء أتمه[2].

أما من ناحية الفعل، فيعني تعزيز الروابط بين القطاعات الاقتصادية التي يكمل بعضها البعض الآخر، وترك القطاعات المتنافسة[3].

و التكامل هو كلمة ذات أصل لاتيني بدأ استعمالها 1620 في قاموس أكسفورد "OX FORD" بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا[4] .

و تجدر الإشارة إلى أن الاقتصاديين يستخدمون مصطلح التكامل لنقل معنى التعبير الإنجليزي integration بحيث أنه في اللغة الإنجليزية اشتق هذا اللفظ من integer الذي يعني الشيء المتراكب عضويا في كل لا يتجزأ، مثل ما يسمى في الرياضيات الواحد الصحيح[5].

أما التكامل اقتصاديا:هناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز يبنهما في تعريف التكامل و هما[1]:

---

[1]عامر جنحي ،مرجع سبق ذكره.

[2]محسن الندوي،**تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2011، ص ص 63،64.

[3]سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، ط1،ج 2،القاهرة،1994 ، ص 222.

[4] المرجع نفسه، ص 222.

[5]محسن الندوي ،مرجع سبق ذكره، ص 64.

أ_الاتجاه الأول: وهو اتجاه عام يرى أن التكامل يعني أي شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منهما.

ب_الاتجاه الثاني: وهو الاتجاه الأكثر تحديدا حيث يرى أن التكامل يعني عملية لتطوير العلاقات بين الدول وصولا إلى أشكال جديدة مشتركة بين المؤسسات و التفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة.

ومنه فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي يعني لغة هو اشتراك الدول المختلفة التي لها نفس الخصائص الاقتصادية والمشكلات والتعاون فيما بينها لتجاوز هذه المشكلات، وإيجاد حلول دعما لتنمية موحدة تستفيد منها كل دول التكامل.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

قد عرّف العديد من علماء الاقتصاد التكامل الاقتصادي كالآتي:

- حيث بيلا بلاسا:"أن التكامل الاقتصادي هو عملية و حالة عملية لأنه يتضمن التدابير التي يراد بها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول قومية مختلفة،و إذا نظرنا إليه على أنه حالة فإنه في الإمكان أن يتمثل في إلغاء صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية "[2].

- وعرفه روبنسون:"أن التكامل الاقتصادي هو مؤسسة تضم وحدات سياسية مختلفة لتكون كتلة اقتصادية مغلقة"[3].

- و يرى فان سيرجيه:"بأنه بإمكان دولتين أو أكثر اتخاذ قرار بينهما يؤدي إلى مزج السياسات الاقتصادية للدولتين عن طريق التنسيق بينهما مع التحرر التام من القيود التجارية،و عدم وضع قيود أخرى"[4].

- ويوضح محمد محمود إمام:"أن التكامل الاقتصادي هو إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية أي أن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين العديد من الوحدات الاقتصادية اثنين فأكثر"[5].

- وعرفه أيضا بأنه:"قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد"[6].

---

[1]نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2007، ص ص 10،11.

[2]عمر صقر، **التكامل الاقتصادي الإقليمي و الدولي**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996،ص 36.

[3]عبد المطلب عبد الحميد،**السوق العربية المشتركة:الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة،2003،ص ص 14،15.

[4]المرجع نفسه، ص 16.

[5]عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 115.

[6]محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- وعرفه الاقتصادي محمد لبيب شقير: "التكامل الاقتصادي نوع من التطوير الهيكلي الذي يتحقق من خلاله التشابك في العملية الإنتاجية بين اقتصادات الأقطار الأطراف، طبقا لتخطيط إنمائي لهذه الاقتصادات، مما يدفع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في كل منها و يساندها، و مما يؤدي إلى نمو حقيقي و مستمر في تبادل السلع و الخدمات وعناصر الإنتاج في ما بينها"[1].

- ويعرف الاقتصادي الدكتور محمد صابر عنتر: "التكامل الاقتصادي ينطوي مفهومه بالأساس إلى تحويل الأجزاء إلى كل ، أو تشكيل كل واحد من أجزاء متعددة ، و يعني مفهوم التكامل الاقتصادي تشكيل اقتصاد غير قومي"[2].

ومن خلال التعاريف السابقة نستخلص مفهومها للتكامل الاقتصادي الإقليمي و هو كالآتي:

التكامل الاقتصادي الإقليمي هو عمل إداري من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز و القيود على المعاملات الاقتصادية و انتقال عوامل الإنتاج و بالتالي الاستفادة وفرات الحجم و مزايا الإنتاج الكبير و تنسيق مختلف السياسات الاقتصادية و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في المجالات التي تحقق لديها ميزة وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

ثالثا: التكامل الاقتصادي وبعض المفاهيم المتقاربة

إلى جانب التكامل الاقتصادي وجدت عدة اصطلاحات تشير إلى نفس المعنى تقريبا مثل الاندماج و التكتل وغيرها لذا من الضرورة التفرقة بينه و بين المصطلحات المشابهة لإزالة الالتباس فيما بينها و بين التكامل الاقتصادي وهي:

1. **التكامل الاقتصادي و الاندماج الاقتصادي**

إن هذين المصطلحين لم يجدا الصياغة الدقيقة إلا في مرحلة متأخرة من تاريخ الفكر الاقتصادي.و الأصل اللاتيني لكلمة الاندماج هو integritas و هو يعني التكتل أو التمام أو الكل التام، أما الفعل اللاتيني فهو integer وهو بمعنى يكمل.

إن مفهوم الاندماج في القواميس اللغوية الإنجليزية يعني تجميع أو توحيد الأجزاء في كل يجمع أو يكمل لتكوين الكل أو وحدة أكبر، أو عملية ربط الأجزاء المنفصلة، و تجميعها و إضافة بعضها إلى بعض لتكوين كل متكامل[1].

[1] المرجع نفسه، ص 71.
[2] فؤاد أبو تستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، الدار المصرية اللبنانية،ط1، القاهرة، 2004، ص 5.

ونجد بعض الاقتصاديين يترجم اصطلاح الاندماج الاقتصادي في أصله الأوروبي integration على أنه التكامل على الرغم من أن هناك فرقا بين دلالة و مضمون كل من الاندماج و التكامل ، فيما الاندماج يعني تشكيل كيان موحد مندمج بين طرفين أو أكثر، فإن التكامل يعني أن ظاهرتين كل منهما تكمل الأخرى و من ثم فإن الربط بينهما يؤدي إلى تقوية كل منهما[2].

2. التكامل الاقتصادي و التكتل الاقتصادي

إن مصطلح التكتل Groupement ليس له معنى محدد ، فقد يقصد به كل تجمع اقتصادي أو سياسي لمجموعة معينة من الدول ، و قد يقصد به أيضا التكتلات العسكرية لعدد من الدول مثل تكتلات حلف الأطلنطي[3].

فالتكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو إذا يعبر عن درجة من درجاته فيما بين دول الأعضاء فهو عن درجة التطابق الجانب النظري مع الجانب العلمي فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي،

إذن فالتكامل هو عملية أما التكتل فهو نتيجة[4].

3. **التكامل الاقتصادي و التعاون الاقتصادي**

قد يخلط الكثيرين بين مصطلح التكامل الاقتصادي Economic intégration و التعاون الاقتصادي Economic Co-opération ، و يرى أنه عندما تتفق بعض الدول على تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها فإن هذا يشكل نوعا أو صورة من صور التعاون الاقتصادي ، إلا أن الفكر الاقتصادي أصبح يفرق بين المصطلحين ، فالتعاون الاقتصادي يرمي إلى تحقيق منفعة اقتصادية مشتركة عن طريق تبادل منح التسهيلات اللازمة لتسيير و تشجيع التبادل التجاري و الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، و على أساس مبدأ المعاملة بالمثل أو وفقا لما يتم الاتفاق عليه و في إطار التعاون الاقتصادي ، تحتفظ الوحدات الاقتصادية المكونة للدول المتعاونة اقتصاديا بخصائصها المتميزة و استقلاليتها[5].أما فكرة التكامل الاقتصادي ترتبط بتحقيق تغيرات و آثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في عملية التكامل ، على عكس التعاون الذي لا يلزم

---

[1]نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 12،11.

[2]حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية و التطبيق**، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1998، ص 17.

[3]نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[4]عبد الوهاب الرميدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 6،5.

[5]نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 15،14.

هذا التغيير الهيكلي[1]، و من هنا يظهر التفريق بين التكامل و التعاون الاقتصادي فالأول يهدف إلى القضاء على التمييز بينما يهدف الثاني إلى التقليل منه[2].

4. المشاركة الاقتصادية و التكامل الاقتصادي

كلاهما عبارة عن عملية مشاركة اقتصادية و اعتماد و تعظيم مصالح اقتصادية بين الأطراف المكونة للتكتل الذي لن ينمو إلا بوجود حالة من المشاركة بين أطرافه فالمشاركة شكل من أشكال التعاون و التقارب بين المؤسسات الاقتصادية باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصالحها في ذلك[3].أما الاختلاف فيكمن أن التكامل الاقتصادي يعبر عن مستوى معين من مستويات المشاركة الدولية، فللمشاركة الدولية عدة مستويات أولها: التكتل الاقتصادي، ثم المشاركة بين أحد التكتلات الاقتصادية و دولة خارج التكتل، ثم الاستثمار الأجنبي[4].

المطلب الثاني: خصائص التكامل الاقتصادي الإقليمي و مقوماته

من خلال تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي و إيضاح مختلف الفروقات الجوهرية بينه و بين عدة مصطلحات مشابهة نستخلص أن له مجموعة من الخصائص و هي:

الفرع الأول: خصائص التكامل الاقتصادي الإقليمي

و هي كالآتي[5]:

- أصبحت الترتيبات التكاملية أكثر تعقيدا و تشابكا سواء من حيث هياكلها و نطاقها الجغرافي.

---

[1]محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[2]إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 37.

[3]عامر عبد العظيم، **نظريات التكامل الاقتصادي**، عن الموقع الإلكتروني: www.IslamFin.go.forun.net/t600-topic. تاريخ الاطلاع : 2013/03/16.

[4] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة :من التكتلات الإقليمية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 17.

[5]العديد من المراجع:

- علاوي مجمد لحسن، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث الاقتصادية، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2009-2010، ، عن الموقع: Rcweb.LuedLd.net /rc.7/08301A0505919.pdf، تاريخ الإطلاع:2013/03/26، ص4.

- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 61-65.

- عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[*]وفرات الحجم هي عبارة عن زيادة الإنتاجية و الانخفاض في التكاليف، الذي ينتج عنه زيادة الطاقة الإنتاجية لوحدة الإنتاج أي قيمة مضافة

- تعكس التكتلات الاقتصادية الإقليمية الليبرالية و اقتصاد السوق، كما زاد الاعتماد المتبادل الاقتصاد العالمي بغد الحرب العالمية الباردة كنتيجة للانتشار السريع للتكنولوجيا و تحرير التجارة في أغلب الدول.
- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه و متعددة القطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الأهداف الاقتصادية و السياسية التي يمكن وصفها بأنها إستراتيجية و ليست تجارية فقط.
- تأخذ التكتلات الإقليمية من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها.
- تمثل الإقليمية محاولات الاستفادة من مكاسب اقتصاديات الحجم*.

و تنوع المنتجات و مكاسب زيادة الكفاءة و تنسيق السياسة التي تبرزهما التكتلات الإقليمية.

- تركز الترتيبات التكاملية الجديدة على مجالات جديدة مثل الاستثمار و سوق العمل و سياسات المنافسة، و التكامل النقدي و المالي، و التعاون العلمي و التكنولوجي و البيئي.
- تؤكد التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة أيضا على أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية كمحرك أساسي في اتجاه تحرير التجارة.
- ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة.
- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت.
- ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية خاصة تلك التي تضع بنودا حمائية لمواجهة الدول غير الأعضاء.
- تنويع التجارة و روابط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.
- إرتفاع نسبة التجارة البينية من مجمل تجارتها الخارجية و هذا ما يجعلها تخفض من التبعية الإقتصادية.
- البقعة الجغرافية الموحدة لهذه التكتلات، إذ نجد أن معظمها يقع في إقليم واحد أو قارة واحدة.
- اختلاف المستوى الاقتصادي للدول قد يكون إقليم متقدم و آخر متخلف أو مزج بينهما فقد تكون تكتلات إقليمية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية و متقدمة.

الفرع الثاني: مقومات التكامل الإقتصادي الإقليمي

تتعدد و تتنوع مقومات التكامل الإقتصادي الإقليمي، كما يقوم على مجموعة من الأسس الرئيسية تتحدد حسب الإجراءات المتخذة لتحقيقه، و يمكن إيضاحها فيما يلي:

أولا: الجوار الجغرافي

إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون و التكامل هو واقع تاريخي-طبيعي و جدت فيه الدول المجاورة مصلحة العمل المشترك باتجاه توسيع السوق و التبادلات الاقتصادية، فالجوار الجغرافي لبلدين أو أكثر يحفز طبيعيا المبادلات فيما بينها أو ما يسمى بالتجارة الجوارية، وذلك قبل قيام أي تكتل أو تجمع تأسيسي بينهما[1].

ثانيا: التجانس الاجتماعي

يصبح التواصل أو القرب الجغرافي –واقع طبيعي- مهم و ذو قيمة أكبر عندما تجمع الدول قيد الانضمام، وحدة اللغة، التاريخ التراث و الدين فتشابه هذه العناصر تساعد على ترسيخ نظرة وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع، فهو

يشمل تجانس و وحدة في القومية[2].

ثالثا: تشابه القيم

إن تشابه القيم قاسم أو اشتراك صناع القرار القائمين على التكامل في معتقدات و نظم قيمية معينة في ميادين مختلفة، فالتكامل الاقتصادي يتطلب تشابه و تقاسم القيم السياسية كالديمقراطية، التعددية الحزبية و السياسية الحكم الراشد، التداول على السلطة، حقوق الإنسان و الحريات، هذا إلى جانب القيم الاقتصادية، فقيم أصحاب القرار القائمين في الدول قيد التكتل وجب أن تتوفر على قدر كبير من التشابه بمعنى وحدة المعتقدات الاقتصادية و التي يجب أن تتبناها السياسات الاقتصادية في الدول المعنية لما في ذلك من أهمية في مسار التكامل[3].

رابعا: المصلحة المشتركة

إن التكامل الاقتصادي كمنهج سليم تنتجه الدول قصد تحسين و تطوير مستوى اقتصادياتها، لابد و أن ينصب على الوصول إلى الهدف المنشود بكيفية مناسبة، بحيث يؤدي على تحقيق مصلحة الجميع و إن كانت الاستفادة في الغالب تكون نسبية لكل قطاع على حدى، فالمصلحة المشتركة تقتضي ضرورة تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل و متوازن و عدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى[4].

المطلب الثالث: دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي و أسبابه

---

[1] آسيا الوافي، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة،2007، ص 91.

[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص91.

[3] المرجع نفسه، ص91.

[4] أسامة المجذوب، **العولمة الإقليمية و مستقبل العالم العربي في** التجارة **الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 72.

يعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي من الاستراتيجيات الأمثل للدول لتي دفعها لإقامة تحالفات مع دول أخرى و سنتناول هذه الدوافع و الأسباب كما يلي:

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي

تتشعب الدوافع و الأسباب التي تؤدي بالدول المختلفة إلى اللجوء للتكامل و من أهمها [1]:

أولا: فتح الأسواق و توسيع نطاقها

حيث أن الدول الصغيرة أصبحت لا تستطيع منافسة الدول الكبرى في الأسواق العالمية، و لذلك تسعى هذه الدول إلى عقد اتفاقات التكامل لتسهيل عملية تسويق منتجاتها، كذلك تسعى الدول الكبرى أيضا لفتح أسواق جديدة لمنتجاتها ومحاولة حمايتها في هذه الأسواق الجديدة عن طريق اتفاقيات التكامل الإقتصادي.

ثانيا: الاستفادة من وفرات النطاق و الإنتاج الكبير

يؤدي التكامل الإقتصادي إلى توسيع حجم السوق نتيجة لقيام سوق إقليمية بدلا من أسواق الدول الفردية، فاتساع حجم السوق يؤدي إلى إمكان تمتع المشروعات المنشأة في نطاق التكامل بوفرات النطاق و التي تنقسم إلى:

1. **الوفرات الداخلية**: تحدث هذه الوفرات بفعل الحجم الكبير للمشروع الذي ينعكس على عدد من العناصر المؤثرة على التكاليف مثل:

أ. الإدارة: حيث يلاحظ في معظم المشروعات أن زيادة الإنتاج لا تستلزم زيادة الإدارة و الإشراف بنفس المعدل، ففي المشروعات الكبيرة تعتمد على استخدام الكفاءات الإدارية و وضع الفرد المناسب في المكان المناسب للاستفادة من مزايا تقسيم العمل.

ب. الأساليب الفنية: تنطوي عمليات الإنتاج الكبير على استخدام آليات متقدمة و تخصيص موارد مالية لأغراض نشاط البحوث و التطوير حيث عندئذ هذه النسبة الزهيدة من التكاليف من شأنها أن تؤدي إلى تحسين عمليات الإنتاج و تطوير منتجات جديدة.

ج. **التمويل:** قدر المشروعات الكبيرة على الاقتراض من البنوك أسهل من المشروعات الصغيرة، و تستطيع المشروعات الحصول على أسعار فائدة تفضيلية على اقتراضها لأن لديها الكثير من الأصول و السعة ذات القيمة العالية.

2. **الوفرات الخارجية:** و هي الوفورات التي تتولد من عوامل أخرى خارج نطاق المشروع مثل:

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة**، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص 27.

أ. **العمل:** قد تكون هناك منطقة كثيفة بالموارد البشرية، حيث يتركز فيها الكثير من المشروعات، و يساعد هذا على تخفيض تكاليف التدريب، و يجعل الحصول على عمال أمرا أيسر و أقل تكلفة.

ب. **التركز:** عادة تتركز مشروعات صناعة ما في إقليم معين يؤدي هذا التركيز إلى استفادة هذه المشروعات من جذب موردين للموارد الخام و المستلزمات الإنتاجية ، و كذلك سهولة التسويق و غير ذلك من المنافع.

ج. **المعلومات:** تتقاسمها المشروعات في صناعة ما، و تؤدي هذه المعلومات المتاحة إلى ترشيد اتخاذ القرارات في هذه المشروعات الأمر الذي ينعكس في نهاية الأمر في زيادة ربحيتها[1].

د. **رفع مستوى رفاهية المواطنين:** حيث يفترض أنه بالتكامل الاقتصادي يستطيع المستهلكون الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة، نظرا لإزالة الرسوم من ناحية، و تخفيض تكاليف الإنتاج الناشئة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى، و بالتالي الوصول بحجم الإنتاج للمستوى الذي يضمن الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة، كذلك فإن السماح لعناصر الإنتاج بالانتقال من دولة إلى أخرى سيؤدي إلى تخصيص عناصر الإنتاج و توظيفها بحيث يرتفع مستوى الإنتاج في منطقة التكامل الاقتصادي[2].

ه. **تغيير وتحسين معدلات التبادل الدولي لصالح دول التكامل:** و يقصد بمعدل التبادل الدولي ناتج قسمة الرقم القياسي لأسعار الصادرات على الرقم القياسي لأسعار الواردات، و يكون الناتج أكبر من الواحد الصحيح في حالة تحسن المعدل و أقل منه في حالة تدهوره، و هناك إمكانية تحسين معدل التبادل الدولي و حصول الدول الأعضاء في التكامل على شروط التجارة الدولية أفضل مما يزيد من القدرة من مواجهة السوق العربية في شكل بائع واحد[3].

و. **إيجاد مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية :** فالتكامل يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، كذلك يؤدي إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات التنمية الإقليمية أو ما يسمى بالبنية الأساسية من طرق وموانئ و غيرها، و يمكن توطين هذه المشروعات في المناطق الأقل تقدما حتى يمكن إحداث نوع من النمو المتوازن داخل منطقة التكامل[4].

ز. **بناء اقتصاد قوي يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج**: و بالتالي التقليل من التبعية اقتصاد منطقة التكامل للتغيرات الاقتصادية و السياسية التي تحدث في الاقتصادات خارج هاته المنطقة نتيجة زيادة التبادل الاقتصادي بين دول التكامل سيؤدي إلى الإقلال من انفتاح المنطقة على الخارج[5].

---

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الوراق للنشر، ط1، عمان، 2004، ص ص 239،240.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سبق ذكره، ص 24.

[3] محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص ص 241،242.

[4] عبدالمطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 23-25.

[5] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص25.

ح.دافع زيادة الشغل: إن بزيادة حجم الإنتاج يتوسع حجم السوق فيتيح فرصا أكبر للشغل خاصة أن سوق العمل ليست سوق مقتصرة على دولة واحدة، و إنما سوق عمل لمجموعة من الدول الأعضاء في المشروع التكاملي و هو ما يسبب توفير فرص العمل و الحد من البطالة، فوجود فائض من العمالة لدى بعض الدول المتكاملة يمكن استيعابه من طرف الدول الأخرى التي لديها قدرة أقل من العمل[1].

الفرع الثاني: أسباب التكامل الاقتصادي الإقليمي

هناك أسباب كثيرة دفعت الدول إلى التوجه نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية نذكر منها:

أولا: أسباب عامة

لها أثرها في تفضيل الدول لمشروعات التكامل الإقليمي و هذه الأسباب كمايلي[2]:

- وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب دول المجموعة و القرب الجغرافي نظرا لأن واقعية الجوار يفترض فيها أن تضمن حدا من التقاء المصالح و اتفاق الأهداف،و تخلق قدرا من القيم و الأنماط السلوكية المشتركة.
- وجود العديد من القيود التي تعرقل حركة التجارة و انتقال عناصر الإنتاج بين الدول حيث تعتبر هذه القيود الدافع الأساسي لتكوين مثل هذه الاتحادات.
- وجود درجة المنافسة بين الدول المكونة للتكتل فوجود المنافسة مع القيود الجمركية للحماية يمثلان أساسا لتكوين الاتحادات الجمركية ، حيث أن إلغاء التعريفة الجمركية فيما بين الدول يؤدي إلى تمتع الدول ذات الكفاءة بميزة الإنتاج ، و بالتالي اعتماد الدول الأخرى عليها في الحصول على متطلباتها مما يؤدي إلى خلق التجارة و ارتفاع معدلاتها.
- العامل الجغرافي يعتبر عاملا مساعدا مهما فعدم وجود الحواجز الطبيعية و سهولة انتقال السلع و الخدمات من شأنه عدم التأثير على نفقات النقل و يسمح بوجود سعر واحد في السوق التي يسعى التكامل إلى خلقها[3].

ثانيا:أسباب سياسية

فهو كحافز يدفع الأقطار المختلفة لتكوين مجموعات إقليمية تكاملية كوسيلة لدعم استقلالها السياسي و لزيادة قواها التفاضلية و دعمها و قد يكون السبب سياسيا لتوثيق العلاقات السياسية القائمة بين الدول الداخلة في التكامل ، و قد يكون السبب تمكين تلك الدول من الدفاع عن نفسها

[1]خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، **تأثير الإقليمية في الدول المتقدمة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية التجارة و إدارة الأعمال،2000، ص ص 16،15.

[2]إكرام عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 39،38.

[3]الموقع الإلكتروني: www.arab-ency/index.php !module تاريخ الإطلاع:2013/03/03 .

ضد قوى سياسة خارجية و خير مثال على ذلك هو قيام السوق الأوروبية المشتركة [1]، حيث أن الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية كان بسبب الحفاظ على استقلاليتها و ضمان رفاهية شعوبها و ذلك من خلال تجميع قواها و جعل لها وزنا و ثقلا حساسين أمام و.م.أ و روسيا و بذلك قامت أوروبا بإقامة سوق أوروبية مشتركة ، حيث كان الدافع من وراءها هو تخوف الدول الأوروبية من امتداد النفوذ الشيوعي إليها[2].

ثالثا: أسباب اقتصادية

و التي يمكن أن تؤثر على اتجاه الأقطار المختلفة نحو تفضيل التكامل الاقتصادي الإقليمي للرغبة القوية لهذه الأقطار للتصنيع فالدول ترى أن هناك مزايا عديدة للتكامل الإقليمي بين الأقطار المختلفة بالنسبة لعملية التصنيع ، فكل قطر منها يستفيد من توسيع السوق أمام منتجاته الصناعية بسبب إزالة القيود والعوائق على دخولها في الأقطار الأخرى، كما سيصبح للتكامل الاقتصادي القدرة على قيام الصناعات الثقيلة والتي تتطلب نفقات هائلة في مجال البحث والتطوير والتكامل يكسبها ميزة وفرات الحجم حتى في تكاليف البحث والتطوير والاشتراك في التقنيات، الخبرات الاقتصادية، ذلك تتجنب النتائج السلبية التي تترتب على تحرير التجارة مع الدول المتقدمة صناعيا إضافة إلى زيادة القوة التفاوضية التجارية[3].

المبحث الثاني: نظريات ومناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي وشروط نجاحه

لقد برزت في الدراسات و الأدبيات الاقتصادية التغييرات التنظيرية للتكامل الاقتصادي الإقليمي في العديد من النظريات ، و تم وضع مناهج للتكامل و تحديثها و ذلك للاستفادة من العمليات التكاملية ، كما استوجب توفر مجموعة من الشروط لتحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي لأهدافه و نجاحه و هذه ما سنتناوله في هذا المبحث.

المطلب الأول: نظريات التكامل الاقتصادي الإقليمي

نجد أن للتكامل الاقتصادي الإقليمي تفسيرات تنظيرية باعتباره ظاهرة جديدة ، وسيتم عرض هذه النظريات كمايلي:

الفرع الأول: نظرية التجارة الخارجية

[1] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره ، ص21.
[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 51.
[3] المرجع نفسه، ص 51.

تعتبر نظرية التكامل الاقتصادي جزء من نظرية التجارة الخارجية لأنها ترتكز في إطارها العام على[1]:

- التسليم بفروض و أدوات ومنطق تحليل نظريات التجارة الدولية ، والاعتماد على نماذجها التحليلية في النفقة النسبية (تحليل ريكاردو H.O ...)*.
- تقدم نظرية التكامل الاقتصادي بتحليل الآثار الاقتصادية الستاتيكية* المرتبطة بتحليل تخصيص الموارد والاثار الديناميكية التي لها علاقة بالتنمية .
- تهتم بما ينتج عن تحول السياسات الاقتصادية الكلية من قطرية إلى إقليمية خاصة السياسات المالية، النقدية والتجارية.
- تبحث في إمكانيات تنسيق و توحيد تلك السياسات ولو مرحليا.
- تحلل الآثار الاقتصادية على الدول الأعضاء.

فإذا رجعنا إلى أهداف التكامل الاقتصادي نجد أنه يسعى لتحقيق أكبر كفاءة اقتصادية ممكنة في الإنتاج و التبادل و في السعي الدولي لتحقيق تلك الأهداف تكون قد تأثرت بدرجة كبيرة بنظريات التجارة الخارجية، كما أن تطور التجارة البينية (التجارة الإقليمية) يعتبر مقياسا لمدى نجاح أو فشل المشروع التكاملي[2].

الفرع الثاني: نظرية الاتحاد الجمركي

شهدت نظرية الاتحاد الجمركي مولدها على يد فاينر في كتابه الذي صدر عام 1950 و عرفت بقانون "فاينر للاتحادات الجمركية" ، و تشير هذه النظرية أن الاتحاد الجمركي يشكل بين دولتين أو أكثر متجاورتين إقليميا إذا تم تحرير التجارة البينية من كل القيود الجمركية و غير الجمركية ، وتم توحيد التعريفة الجمركية المطبقة اتجاه باقي العالم. فنظرية الاتحاد الجمركي كفرع من نظرية التعريفة الجمركية تعن بدراسة أثار التغيرات في القيود الجمركية المنطوية على تمييز المستوى الجغرافي[3].

---

[1]سامي عفيفي حاتم ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 45.

*نظرية الفرصة المضاعفة حيث تعتبرها معطيات تصاغ على أساسها نماذج للعلاقة العامة السعر-الكمية.

*الآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي و المتعلقة بزيادة أو نقصان الرفاهية الاقتصادية على مستوى الإنتاج و الاستهلاك للدول المعنية بالتكامل (الإتحاد).

[2] عبد المالك بضياف، **التكامل الاقتصادي الإقليمي كإستراتيجية لتنمية القدرة التنافسية الاقتصادية**، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاديات التجارة الخارجية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010، ص 64.

[3]المرجع نفسه، ص 65.

كما تشير هذه النظرية إلى أن الاتحاد الجمركي ، يعتبر خطوة أولية عن طريق تحرير التجارة العالمية[1].

الفرع الثالث: نظرية الجغرافيا الاقتصادية

تهتم الجغرافيا الاقتصادية بدراسة مكان الأنشطة الاقتصادية و توزيعها و تنظيمها على سطح الأرض، وتركز على مواقع الصناعة، التجارة،تجارة التجزئة و الجملة، المواصلات و العقارات، كما تدرس الأنشطة الزراعية و التجارة العالمية، فظهرت الجغرافيا الاقتصادية عام 1888، على يد الجغرافي الألماني Etog، و هي تهتم بدراسة الموارد الاقتصادية في العالم من حيث توزيعها تباينها و ربط هذا التباين بالعوامل البشرية و الطبيعية و الحضارية المتحكمة في الإنتاج ، النقل، التوزيع و الاستهلاك[2]، و ذلك سعيا لإنتاج السلع و إيجاد الخدمات ذات القيمة و النفع للإنسان بعد تحديد التشابه و التباين المكاني في الأنشطة الاقتصادية و توزيعها الجغرافي و تحليلها و تعليلها و تفسيرها مع ربط الظاهرات بعضها البعض وذلك بهدف التوزيع المتوازن و المتماثل للموارد الإنتاجية ، الطاقات البشرية على كامل المنطقة التكاملية[3].

الفرع الرابع: نظرية ثاني أفضل البدائل

و التي تعتبر أن التحرير في إطار التكامل الاقتصادي الإقليمي يعتبر ثاني أفضل تحرير بعد التحرير المتعدد الأطراف

ذلك لأن فرص التصدير و الاستيراد إلى الأسواق العالمية تعتبر أكبر و أوسع مما توفره السوق الإقليمية[4]، فالإجراءات التمييزية التي تأخذها التكتلات الإقليمية ببقاء القيود الجمركية في مواجهة العالم الخارجي لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية[5].

الفرع الخامس: نظرية التوطن

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية و التكتلات الإقليمية بين التنظير و التطبيق**، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 51.

[2] نهلة هليل بريك العمري،**الجغرافيا الاقتصادية**، محاضرة ملقاة على طلبة العلوم الاقتصادية بجامعة طيبة، تاريخ النشر، 2012/01/15، عن الموقع الإلكتروني:-www.fesalwp.com/96kdgh 2015km/ALgughrafai .Aliqtissadiah.pdf.html.تاريخ الإطلاع: 2013/03/15.

[3] أحمد غريب، **مضمون الجغرافيا الاقتصادية و نظرياتها**، مركز الخليل للدراسات الإستراتيجية التنموية و المكنية ، تاريخ النشر، 2008/04/20، ، عن الموقع الإلكتروني:.www.hecen.yooh.com/t30-topi/adnot-picq/aplimd.aid=5632147، تاريخ الإطلاع 2013/03/21

[4] جمال زروق، **تحديد التجارة الخارجية و أفاق التشغيل في الدول العربية**، العدد الأول، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية و الفنية، أبوظبي، 2007، ص 8.

[5] عبد المالك بضياف، مرجع سبق ذكره، ص 64.

على عكس نظرية التجارة ، تهتم نظرية التوطن بصورة أساسية بالقرارات الأساسية الخاصة بالموقع بينما تأتي تدفقات التجارة البينية كنتيجة لتلك القرارات على اعتبار أن البعد المكاني يمثل أهم محددات التجارة الدولية سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد ، و التكامل الإقليمي يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد و بالتالي التأثير على عوامل الإنتاج ، مما يؤدي إلى تغير الأسعار النسبية للسلع و الخدمات داخل الدول الأعضاء في التكتل و ذلك مرجعة إلى التخفيضات الجمركية ، و استجابة لذلك تتغير أوضاع الطلب مسببة تغير في تدفقات التجارة و في مستويات الناتج في العديد من القطاعات و يثار في هذا الصدد تساؤل هام حول الآثار الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من ذلك ، و هو ما يخضع بشكل جوهري لدراسة و تحليل قضايا التوازن العام الخاصة بقياس الآثار الاقتصادية الناجمة عن التوسع في بعض القطاعات و التقلص في البعض الآخر ، و إعادة توطين بعض الصناعات من دولة إلى أخرى ، قياس تأثير ذلك على العمالة و كذلك على مستويات الدخل[1].

المطلب الثاني: مناهج التكامل الاقتصادي الإقليمي

لقد تنوعت و تعددت المدارس الفكرية التي تناولت موضوع التكامل الاقتصادي الإقليمي محاولة لوضع إطار نظري له و هذه المدارس اختلفت مناهجها و هي كالآتي:

الفرع الأول:المنهج الاتحادي "المدرسة الاتحادية"

و هي كما يشير اسمها ، تسعى إلى إقامة إقليمية تتخذ شكل وحدة فدرالية ، تمييزا لها عن الوحدة الاندماجية التي ينتهي فيها وجود سلطات على النطاق القطري و عن المنظمات التي تشكل فيها الحكومات القطرية مجلس أعلى لإدارة عدد من الأمور تهمها جميعا [2]، و تحتفظ الدول القطرية فيها بسلطة إصدار القرارات و التشريعات اللازمة وفق ما يتفق عليه هذا المجلس[3].

و منه فإن هذا الاتحاد هو اتحاد سياسي هدفه تحقيق وحدة سياسية عن طريق[4]:

- وحدة اندماجية و فيها تنتقل السلطة من الأعضاء إلى المركز ، وفق نظام سياسي و اقتصادي يحمل المركز مسؤولية تسيير شؤون التجمع -حالة الاتحاد السوفياتي- .
- وحدة فدرالية و فيها تخول للأعضاء بعض الصلاحيات المالية و التجارية فيما تتولى السلطة المركزية مسؤولية إدارة النظام النقدي ، توحيد السياسات المالية و التجارية بما يضمن ربط

[1]المرجع نفسه، ص ص 64،65.
[2]عبد المالك بضياف، **التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار العولمة**، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004، ص 101.
[3]معروف هوشمار، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير، ط1، عمان، 2005، ص 138.
[4]محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي الإقليمي بين النظرية و التطبيق**، معهد البحوث و الدراسات العربية، بيروت، 2000، ص 20.

أسواقها ، كما تقوم على إعادة التوزيع بطريقة تزيل التفاوت في مستويات التنمية ، و هذا يضمن لها قدرة أكبر على التعامل في الاقتصاد الدولي و مواجهة التقلبات ، وتحقيق الوحدة الفدرالية ميزتين هما[1]:

- كفاءة الدولة الاتحادية في خدمة مصالح الفئات المختلفة أكثر من الدولة القطرية.
- الديمقراطية المحققة من خلال السلطة المخولة للأعضاء و بالتالي فرصة المشاركة في اتخاذ القرارات.

و يلاحظ في هذا المنهج أنه:

- تفضل فيه الصيغة الفدرالية بسبب ميزة الديمقراطية التي تترك هامشا للشعور بعدم القضاء الوحدة على هوية الدولة القطرية.
- يستلزم تماثل الأسس الإجتماعية ، الثقافية و تقارب الأوضاع الاقتصادية و تشابك علاقاتها.

و البعد الاقتصادي من هذا المنهج هو تحقيق وحدة سياسية ، و تبقى لدولة الإتحاد اختيار السياسات التي تطبقها بما فيها السياسة الاقتصادية.

الفرع الثاني: المنهج التعاملي

و يدعى أيضا نظرية الاتصالات théorie de la communicationفحسب كارل دوتشي و هو أول الدارسين في هذه النظرية ، أن كثافة الاتصالات تشكل العامل التكاملي الأكثر تأكيدا [2]، فالتكامل وفق هذا المنهج قائم على تكثيف المعاملات transaction ، دون الالتزام بمداخل محددة و يتم استبعاد كل ما من شأنه أن يثير حساسية الدول و تخوفها من فقدان سيادتها و الاكتفاء فقط بأطر مؤسسية قائمة على المعاملات التي يجري تكثيفها ، فهذه الأخيرة ترفع من درجة التشابك الذي يحدث نشوء شعور بالجماعة [3]، يؤدي إلى تقارب في تصور الأعضاء لمصالحهم و مستقبلهم و بالتالي إحداث تقارب على مستوى الأهداف و الأولويات إذن يمكن للتكامل أن يكون النهاية الطبيعية التي يؤول إليها ذلك التشابك.

ما يلاحظ على هذا المنهج أنه:

[1]شليحي إيمان، **التكامل الاقتصادي الإقليمي و امكانيات التنمية بين النظرية و التطبيق**، مذكرة الماجستير، تخصص تسيير دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، دفعة 2006، ص ص 42،41.

[2] MAKHTAR DIOUF, Intégration économique perspectives africaines, nouvelles éditions africaines, publisud,2001, p18.

[3]محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 31.

- يأخذ بالتدرج في التحول إلى الوحدة ، من خلال كثافة المعاملات و ليس دفعة واحدة مثل المنهج الاتحادي.
- منظري المنهج التعاملي لم يستطيعوا تحديد العوامل الفاعلة في التكامل حيث برزت صعوبة التعرف على الوزن الذي تكتسبه كل من المعاملات على حدى في تحديد متطلبات التكامل.
- تجنب بناء مؤسسات إقليمية و هياكل مؤسسية محددة تتولى الشؤون الإقليمية والاكتفاء بإقامة مؤسسات إدارة شؤون المعاملات التي يجري تكثيفها.

و يتمثل البعد الاقتصادي من هذا المنهج التعاملي إلى تكثيف المعاملات من أجل خلق التشابك يؤدي حتما إلى التكامل لكنه يرى أنها لا تكون بالضرورة معاملات اقتصادية.

الفرع الثالث: المنهج الوظيفي

مثل المنهج التعاملي يتدرج المنهج الوظيفي في إدراك الوحدة السياسية ، منطلقا من التوحد في مجالات توصف بأنها أقل إثارة للخلاف ، يسهل فيها ظهور النتائج الإيجابية للتكامل[1] ، و يرى أصحاب هذه المدرسة أن إقامة مؤسسات دولية في مجالات ذات طبيعة فنية بحتة و محايدة سياسيا[2]، غير أن التنازل لمنظمات دولية من مسؤوليات لا تخدش السيادة الوطنية بشكل واضح لا يضمن تشجيع الحكومات على تقبل التنازل عن إشرافها على مسؤوليات أخرى أقل حيادية من الناحية السياسية ، بل قد يدفعها ذلك إلى التمسك بما تبقى لها من مجالات تعتقد أنها أكثر حساسية من تلك التي تم التنازل عنها [3].

فالوظيفة إذن ليست نظرية سياسية فهي تتجنب قضايا و مجالات النزاع لتركز على مبادئ التعاون و تحاول خلق شبكة كثيفة من المصالح و النشاطات و الاهتمامات المشتركة عبر الحدود الدولية[4].

ما يؤخذ على هذا المنهج[5]:

- أن حدوث النزاعات التجارية بين الحربين العالميتين و إلحاق الضرر من خلالها برفاهية الشعوب لا تتوقف على وظائف محايدة أو فنية بل أساسها هي قاعدة اقتصادية.

---

[1] المرجع نفسه، ص 32.
[2] أسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 29.
[3] عبد المالك بضياف **التكامل الاقتصادي و الاقليمي في إطار العولمة، مرجع سبق ذكره،** ص 102.
[4] خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية،** مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص قانون دولي و علاقات دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2006، ص ص 6،7.
[5] شليحي إيمان، **مرجع سبق ذكره،** ص 43.

- التوسع في المؤسسات العالمية خلال الفترة السابقة ، ونجاحها في إيقاف الحروب كلن له عوامل متمثلة في تراكم عوامل الاعتماد المتبادل و إدارة الدول الكبرى للحرب الباردة.
- هذا المنهج أرجح على المستوى الإقليمي منه على المستوى العالمي، لأن التقدم في التكامل يرتكز على توافق الأهداف و التقارب الاجتماعي و الثقافي.

و البعد الاقتصادي من هذا المنهج يعتبر أن السياسة تسجل تأخرا عن الاقتصاد، فالمدرسة الوظيفية الأصلية تدعو إلى الفصل بين القضايا الاقتصادية و الفنية و بين الشؤون السياسية[1].

الفرع الرابع: المنهج الوظيفي المحدث

سعت هذه المدرسة التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي تضمنته المدرسة الوظيفية الأصلية ، حيث أكدت على ضرورة توفر عدد من العناصر التي تساعد على تفعيل مسار التكامل منها[2]:

- تجاوز حدود الأمور ذات الشأن الداخلي في كل الدول الأعضاء.
- ضرورة وجود أطراف مؤسسة -منظمات- تحول الخيارات إلى قرارات.
- وجوب تخصيص موارد اقتصادية كافية و الشروع في المجالات الحيوية التي تحتل مكانة متميزة في اقتصاد الدول المتكاملة.
- وجوب إقحام جماعات المصالح و النخب و الأحزاب السياسية في عملية التكامل[3] ، إذ يتمثل محور الوظيفة الجديدة في تخلي الدولة عن سلطتها في الميادين التي لا يمكن أن تتعاطى معها بفعالية أكبر بصفة انفرادية و يكون تجسيد ذلك عن طريق إنشاء مؤسسات ذات توجهات إقليمية .

فالوظيفة الجديدة أكثر واقعية من الوظيفة التقليدية من حيث جانب عدم فصلها بين الشؤون الاقتصادية و السياسية ، و إن كانت تؤكد على أولوية الأولى في سبيل نجاح أي مسار تكاملي ،

---

[1]. Makhtar Diouf ,**op cit** ,p18

[2] عبد المالك بضياف،**التكامل الاقتصادي و الاقليمي في إطار العولمة**،مرجع سبق ذكره، ص 102.

[3] آسيا الوافي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

بالإضافة إلى أنها تشمل التكامل الاقتصادي القطاعي الذي يمكن تراكمه إلى تحقيق الاقتصاد الشامل[1].

والبعد الاقتصادي من هذا المنهج هو البعد الرئيسي في عملية التكامل وفق هذا المنهج ، إذ يرتكز على مفهوم الرفاهية المتوقف بدوره على تخصيص الموارد و هي مفاهيم و قرارات اقتصادية بالدرجة الأولى.

المطلب الثالث: شروط نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي

لنجاح أي تكتل اقتصادي إقليمي يجب توفر مجموعة من الشروط و التي تتمثل فيما يلي:

الفرع الأول: الشروط الاقتصادية

و يمكن تلخيص أهمها فيما يلي[2]:

أولا: توافر البنية الأساسية الملائمة

و التي تساعد على وجود تكتل اقتصادي ناجح، بما توفره من إمكانيات تسهل العمل التكتلي.

ثانيا: توافر الأيدي العاملة

فهي من العوامل المؤدية إلى نجاح التكامل و تثبيت دعائمه إذ يتيح استخدام مواردها الإنتاجية بطريقة فعالة مستمرة، كما يتيح لها تنمية هذه الموارد و زيادة حجمها و تكون النتيجة زيادة الإنتاج الكلي و رفع مستوى المعيشة في دول التكامل المختلفة.

ثالثا: تخصيص المشاريع الإنتاجية على أساس إقليمي

إن نجاح التكامل الاقتصادي يعتمد على مدى تبيان التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء و هذا التبيان يمكن الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها التكامل، و هي ميزة توسع حجم السوق أمام منتجاتها أما إذا تشابه هذا التخصص الإنتاجي فإن هذه الدول تفقد هذه الميزة قيمتها.

رابعا: انسجام السياسات الاقتصادية

[1] خليفة مراد، مرجع سبق ذكره، ص ص 9،10.
[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 56-58.

إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة تمكن من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء و على وجه الخصوص بين السياسات الجمركية و التجارية و النقدية و الضريبية و لا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات و إنما تنسيقها ، و ذلك من النواحي المالية و النقدية[1].

خامسا: توزيع مكاسب التكتل

و ذلك باتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية تفاديا لأن تعمل البلدان الأكثر تقدما أو الأغنى على سحب عوامل الإنتاج و الكفاءات ملحقة بذلك ضررا بالبلدان الأكثر احتياجا لأموال الاستثمار، و لا مفر من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي و الزراعي للحيلولة دون إحداث اختلالات اقتصادية واجتماعية تربك عملية الإنتاج[2].

و من ناحية أخرى و بوجه عام يمكن إجمال الشروط الاقتصادية لنجاح التكامل الاقتصادي كما يلي[3]:

- مدى التشابه و التباين في هيكل الإنتاج فكلما زاد هذا التباين في هيكل الإنتاج بين أعضاء منطقة التجارة الحرة كلما زادت احتمالات خلق التجارة و انخفضت احتمالات تحويلها و العكس صحيح.
- مستوى التعريفة الجمركية قبل قيام منطقة التجارة الحرة فكلما كانت التعريفة الجمركية بين الدول المزمع تكاملها إقليميا مرتفعة ، كلما زادت احتمالات خلق التجارة نتيجة إلغاء هذه التعريفة.
- مستوى التعريفة في مواجهة العالم الخارجي كلما انخفضت التعريفة الجمركية في مواجهة العالم الخارجي كلما انخفضت احتمالات تحول التجارة.
- عدد أعضاء التكتل الإقليمي فكلما تزايد عدد الأعضاء كلما ارتفعت احتمالات تواجد المنتجين الأكثر كفاءة، و من ثم تزايد احتمالات خلق التجارة.
- قوة العلاقة الاقتصادية بين الدول الأعضاء قبيل قيام منطقة التجارة الجرة، فكلما قويت تلك العلاقة كلما ازدادت فرص تحقيق مستوى أعلى لنجاح التكتل.
- تقارب الدول جغرافيا لأن التقارب الجغرافي يخفض تكاليف النقل و يشجع بالتالي على قيام التجارة ن و على الرغم من اعتقاد البعض أن ثورة المواصلات قد تقلل من أهمية التقارب الجغرافي إلا أن هذا لا يعني إلغاء أهميته بصورة كاملة.

---

[1] عماد الليثي، **بعد نصف قرن:التكامل الاقتصادي العربي**، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص 22.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 58،59.

[3] سميحة فوزي، **الأسباب السياسية و الاقتصادية وراء مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة، 2002، ص 48.

الفرع الثاني: الشروط السياسية

وتفرض أهمية تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف التكامل المتعددة و التوصل إلى حالة من القبول المشترك[1].

وقد وضعت النظرية السياسية المهتمة بالتكامل توافر ثلاث شروط سياسية لكي يتحقق التكامل و هي[2]:

أولا: توافر الرغبة لدى القادة السياسيين لتحقيق التكامل

ولكي تتوافر هذه الرغبة ينبغي أن تكون المنافع المرتقبة من التكامل بالنسبة للقادة السياسيون و التي تتمثل في الاحتفاظ بالقوة السياسية.

ثانيا: قدرة القادة السياسيين على إنشاء الأطر المؤسسية ذات الكفاءة

و يتحقق هذا الشرط حين يتمكن القادة من إرساء القواعد و السياسات و المنظمات الإقليمية فوق الوطنية، و التي تضطلع لمسؤوليات صياغة السياسات و متابعتها ، علاوة على حل المنازعات ، و يقع على عاتق تلك المؤسسات الإقليمية مسؤولية العمل على تحقيق التكامل.

ثالثا: قبول السياسيين الطواعية للقيادة من طرف دولة واحدة

و هو اختيار دولة واحدة لتكون نقطة الارتكاز في مجال تنسيق القواعد واللوائح والسياسات لإنجاح العمل التكتلي.

المبحث الثالث:أشكال و إجراءات التكامل الاقتصادي الإقليمي و أهم آلياته

لقد تنوعت أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي كما تعددت إجراءاته التي تضمن تحقيقه و تم وضع مجموعة من الآليات المساعدة على ضمان نجاحه و استمراريته و هذا ما سنتناوله فيما يلي:

المطلب الثالث:أشكال التكامل الاقتصادي الإقليمي

اتخذ التكامل الاقتصادي الإقليمي أشكال و درجات عديدة يحكمها جميعا إطار للتعاون الاقتصادي ،و ينشأ علاقة اندماج مستمر بين الأعضاء و هذه الأشكال هي كالآتي:

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] . S.L Baier, the New Regionalism :causes and consequences, A paper written For the Inter-American Development Bank and CEP conference, university of Notre-Dame,2006,p08.

الفرع الأول:منطقة التفضيل الجزئي

وهي أولى درجات التكامل الاقتصادي و من مراحله التمهيدية ، حيث تتفق مجموعة من الدول فيما بينها على انتهاج أسلوب المعاملة التفضيلية على تجارتها البينية ، بمعنى اختيارها للمجموعة من التدابير في مجال تخفيضات العقبات الجمركية و غير الجمركية على الواردات التي تتم بينها باستثناء خدمات رأس المال[1].

ومن هنا يمكن أن نسجل مجموعة من الملاحظات أهمها:

- في هذه المرحلة يتم تخفيض العقبات الجمركية يتم تخفيض العقبات الجمركية و غير الجمركية دون أن تمتد إلى إلغاءها كلية، ولذلك يمكن اعتبارها أداة لتنشيط التبادل التجاري بين الدول المعنية بها.
- هذه المعاملة التفضيلية تنصب على الشق السلعي (العيني) و لا تمتد إلى الشق النقدي (رأس المال).
- تحتفظ كل دولة بحريتها في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بأنشطتها الداخلية.
- الهدف من هذا الشكل من التجمعات بالدرجة الأولى هو تقديم إعانات في فترة معينة (مراكز استعمارية و مستعمراتها) دون أن يكون بالضرورة إحداث تكامل فيما بينها[2].

الفرع الثاني:منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

وفي هذه المنطقة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة العقبات التي تقف في سبيل تنمية التجارة البينية فيما بينها[3]، وهي أن تصبح الدول التي يتم فيها ضمن إطار منطقة التجارة الحرة سوقا واحدة تتيح حرية انتقال السلع و هو ما يوسع السوق أمام منتجات هذه الدول بالشكل الذي يحفزها و يشجعها على التوسع في إنتاجها[4].

---

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الجزئية في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية:التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[2] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره، ص 58.

[3] عبد الحميد عبد المطلب،**اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقليمية حتى الكويز**، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[4] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 169.

ولعل من أشهر مثال لمنطقة التجارة الحرة هو المنطقة الأوروبية للتجارة الحرة Free Trade Area of (EFTA) و التي تكونت عام 1960 في سبعة دول أوروبية هي بريطانيا، السويد، النرويج، الدنمارك، النمسا، سويسرا و البرتغال، ثم انضمت إليها فنلندا و أيسلندا بعد ذلك[1].

الفرع الثالث: الاتحاد الجمركي customs union

وهي مرحلة يكون قد تم إتمام المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة و إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء ، و يضاف إلى ذلك أن الدول الأعضاء تلتزم في هذه المرحلة بتعريفة جمركية موحدة يتم تطبيقها على السلع المستوردة من دول العالم الخارجي وهو ما يستلزم تطبيق حد أدنى لتعريفة خارجية مشتركة تكون غير مرتفعة عن المعدل السابق للتعريفات الموجودة في الدول الأعضاء، و هنا يمكن منح تعويض للدول المتضررة عند تطبيق هذا المستوى من التعريفات[2].

كما يمكن تعريف هذه الصورة التكاملية في شكل المعادلة التالية[3]:

الاتحاد الجمركي= منطقة تجارة حرة + تعريفة جمركية موحدة لمواجهة العالم الخارجي

ويشتمل الاتحاد الجمركي على مجموعة من الإجراءات[4]:

- وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركية.
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- وحدة الحدود الجمركية و الإقليم الجمركي بالنسبة لبقية دول العالم غير الأعضاء في الاتحاد.
- الامتناع عن عقد أي عقد أو اتفاقات جمركية أو تجارية بين دولة عضو و العالم الخارجي.
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على واردات الدول الأعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها و تتولى توزيع الأنصبة بين الدول الأعضاء.

---

[1] أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، رؤية للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2006، ص 210،211.

[2] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة من التكتلات الاقليمية حتى الكويز**، مرجع سبق ذكره، ص 27.

[3] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الجزئية في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية:التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص ص 40،41.

[4] العديد من المراجع:

- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 62.
- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية: التكتلات الإقليمية بين التنظير و التطبيق**، المرجع سبق ذكره، ص 41.

ومن أمثلة هذا الاتحاد الجمركي "اتحاد النبلوكس" في سنة 1947 بين كل من بلجيكا و هولندا ولوكسمبورغ وتم تنفيذه سنة 1948، كما نجد اتحادMercosur أي السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية[1].

الفرع الرابع: السوق المشتركة Common Market

تعتبر السوق المشتركة هي السوق الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الإتحاد الجمركي[2]، فالسوق المشتركة تدخلنا في مرحلة تكامل الأسواق و تكفل تعميق و تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس المال و عمل و إزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال و تحرك هذه العناصر و تجعلنا نعمل بحرية تامة[3]، بالتالي تعبر حرية تحرك و انتقال عناصر الإنتاج من رأس مال و عمل مستوى متقدم و أعلى من مستويات التكامل الاقتصادي ، و توصف هذه المرحلة بالتكامل العميق حيث يتحقق ما يسمى بتكامل عناصر الإنتاج و بداية الدخول في مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية و إن هذا التحرير لعناصر الإنتاج يؤثر على تخصيص و تقسيم العمل بين الدول المتكاملة و من ثم على إنتاجيتها و تكاليفها و أسعار منتجاتها ، و يؤثر ذلك كله على تجارتها و هذا يعني أن آثار هذا الشكل من أشكال التكامل تتسع بشكل أكبر بكثير مما هو عليه في الأشكال السابقة من التكامل[4].

ويمكن التعبير عن هذه الدرجة التكاملية بالمعادلة التالية[5]:

السوق المشتركة = الإتحاد الجمركي + تحرير انتقالات عناصر الإنتاج (العمل ، رأس المال)

ومن أشهر أمثلة السوق المشتركة السوق الأوروبية المشتركة والتي أنشأتها 06 دول من غرب أوروبا هي فرنسا، ألمانيا ، ولكسمبورغ وبلجيكا، هولندا في جانفي 1957 بمقتضى اتفاقية روما، وانضم إليها في عام 1972 كل من بريطانيا وإيرلندا و الدنمارك و في عام 2000 انضمت إليها أيضا اسبانيا و البرتغال[6].

الفرع الخامس: الوحدة الاقتصادية Economic Union

وتسمى أيضا مرحلة الاتحاد الاقتصادي التام أو التكامل الاقتصادي التام ، و هي أعلى درجة من السوق المشتركة ، ويقصد بها الاندماج في اتحاد واحد عن طريق تجميع الموارد و العوامل

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 65.
[2] عبد الحميد عبد المطلب، مرجع سبق ذكره، ص 28.
[3] عبد الحميد عبد المطلب،**اقتصاديات المشاركة من التكتلات الإقليمية إلى الكويز**، مرجع سبق ذكره، ص 19.
[4] فليح حسن خلف،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،مرجع سبق ذكره، ص 170.
[5] عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات المشاركة،من التكتلات الاقليمية الى الكويز**، مرجع سبق ذكره ، ص 19.
[6] جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، انجازاته و تحدياته، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص 41،40.

الإنتاجية المادية و البشرية و توجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد و توفير حرية الانتقال و العمل بين دول الاتحاد و تسيير انتقال رؤوس الأموال و السلع و المنتجات المختلفة بين المناطق الموحدة و ذلك من خلال تحقيق قدر من التنسيق في السياسات الاقتصادية لدول التكامل[1].

إذن الوحدة الاقتصادية هي تكوين سوق مشتركة معززة بسياسة اقتصادية نقدية، جبائية، وقطاعية منسجمة وسريان مفعول يقتضي إقامة سلطة فوق وطنية أين يكون تطبيق قرارات متخذة بقوة القانون على كامل الأقاليم الوطنية والمبادئ التي تحكم سلوكات مختلف المتعاملين في مجال معين هي متماثلة وموحدة فهي تعبر عن المركز القيادي للمؤسسات المخولة لها تلك السلطة وبالتالي تكون قراراتها ملزمة للجميع [2].

ويمكن صياغة هذه الدرجة من التكامل في المعادلة التالية[3]:

الوحدة الاقتصادية = السوق المشتركة + عمليات تنسيق أو تجانس السياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء

وبناء على هذه المعادلة تتضمن الوحدة الاقتصادية مايلي[4]**:**

- إلغاء كافة القيود أمام انتقال السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء و توحيد التعريفة الجمركية قبل الواردات من العالم الخارجي لتلك الدول.
- إلغاء كافة القيود لانتقال عنصري العمل و رأس المال بين الدول الأعضاء.
- تحقيق التناسق الكامل بين السياسات النقدية و المالية للدول الأعضاء و إنشاء سلطة عليا مركزية للقيام بالرقابة و الإشراف على تحقيق أهداف الاتفاق.

ولعل أهم تجربة لقيام وحدة اقتصادية هي تجربة الوحدة الاقتصادية لدول أوروبا الغربية ، فقد اتخذت الدول الأوروبية أعضاء السوق الأوروبية مجموعة من الإجراءات منذ أوائل الثمانينات بهدف التنسيق فيما بينهما في السياسات النقدية والمالية و الزراعية و الاقتصادية من أجل تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية و التي تحققت أخيرا[5].

---

[1]إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره،ص 66.

[2]رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي الأورومغاربي بين العولمة و الإقليمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004، ص 44.

[3]سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الجزئية في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية:التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[4] أشرف أحمد العدلي، مرجع سبق ذكره، ص 212.

[5]سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2001، ص ص 159،158.

لذا أضاف بعض الكتاب الاقتصاديين درجات التكامل الاقتصادي التالية[1]:

الفرع السادس: الوحدة النقدية

و هنا يعرف فريتز ماخلوب اصطلاح التكامل النقدي: "على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء في المنطقة التكاملية".

و ينظر إلى التكامل النقدي باعتباره أهم ترتيبات الوحدة الاقتصادية كمرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي فقيام صور التكامل الاقتصادي الأخرى من اتحاد جمركي و سوق مشتركة.

و ما تفتضيه من تحرير التجارة السلعية و انتقالات عناصر الإنتاج تحريرا كاملا تخلق مشكلات نقدية قد تعيق قدرة هذه الأشكال على تحقيق أهدافها إلا أن التكامل النقدي يقلل من هاته المشكلات.

و لعل أهم تكامل نقدي هو الوحدة النقدية للاتحاد الأوروبي عند قيام الدول الأوروبية بتوحيد العملة في كافة أنحاء الاتحاد سميت بالأورو و يرمز لها بالرمز "€".

الفرع السابع : التكامل المالي

ويعد أحدث درجات التكامل الاقتصادي الإقليمي حيث أسفرت عنها التجربة العلمية للاتحاد الأوروبي فقضية التحرير المالي، و إزالة كافة القيود التي تعرقل انسياب رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء تعد أمرا هاما و حيويا للاقتراب من مرحلة الاندماج الاقتصادي.

المطلب الثاني: إجراءات التكامل الاقتصادي الإقليمي

يتضمن التكامل الاقتصادي مجموعة من الإجراءات التي تضمن تحقيقه و التي يمكن ذكرها فيما يأتي[2]:

الفرع الأول: إلغاء القيود على انتقال السلع

[1] سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الجزئية في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية:التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتنظيم**، مرجع سبق ذكره،ص ص 44،43.

[2] العديد من المراجع:
- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص ص 173،172.
- عبد الهادي يموت، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، تاريخ النشر: 2007/03/12، عن الموقع الإلكتروني: www.Etudiantdz.net/vb/tl 19904.html.، تاريخ الإطلاع:2013/03/21.

إلغاء القيود على انتقال السلع و حرية حركتها داخل الدولة المتكاملة عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية و القيود الكمية والإجراءات الإدارية و بالشكل الذي يؤدي إلى تكوين سوق واسعة، وبالتالي القضاء على عقبة ضيق السوق.

الفرع الثاني: إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال

إلغاء القيود على حركة رؤوس الأموال ، وهذا ما ينصرف إلى الانتفاع الكامل من الموارد الرأسمالية المتاحة لدى الدول المتكاملة.

الفرع الثالث: إلغاء القيود على حركة الأفراد:

إلغاء القيود على حركة الأفراد بين الدول المتكاملة ، وهو من العوامل الهامة في تحقيق الانتفاع الكبير من الموارد البشرية، من المجالات ذات الإنتاجية و العائد، و بهذا تتحقق استفادة أكبر للاقتصاديات المتكاملة متمثلة بارتفاع كفاءة استخدام عنصر العمل، وفي الوقت ذاته يساعد هذا على معالجة مشكلة النقص في الأيدي العاملة في الدول التي تعاني من ذلك ضمن هذه المجموعة.

الفرع الرابع : تنسيق و توحيد السياسات الاقتصادية

تنسيق و توحيد السياسات الاقتصادية، و لا شك أن تنسيق السياسات الاقتصادية و توحيدها في إطار درجة أعلى من التكامل الاقتصادي يعتبر أمرا مهما و ضروريا لتحقيق التكامل الاقتصادي و ديمومته و تطوره لأن عدم التنسيق و التوحيد يؤدي بالنتيجة إلى تضارب هذه السياسات و عدم اتساقها بالشكل الذي يؤدي إلى صعوبات تعيق عملية التكامل.

المطلب الثالث:آليات التكامل الاقتصادي الإقليمي

توجد العديد من الآليات التي يمكن إجمالها فيما يلي[1]:

الفرع الأول: تحرير التجارة

يعني تحرير التجارة تخفيف الحواجز التي تقف في وجه التدفقات التجارية بين دول أعضاء التكامل ، و لقد سارت عملية تحرير التجارة في خطين رئيسيين:

- التحرير الجماعي للتجارة الدولية و ذلك من خلال الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية الجات**(GAAT)**.

[1] هشام محمد عمارة، إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي، بدون سنة نشر، 2007، ص 253.

- هو الإطار الإقليمي الذي تم في صورة اتفاقات التكامل سواء الذي تم بين الدول المتقدمة أو النامية حيث يمكن القول أن التكامل الاقتصادي في الإطار الإقليمي يكون أكثر فعالية من الإطار الدولي.

و على الرغم من آلية تحرير التجارة تعتبر أمرا ضروريا لتحقيق التكامل الاقتصادي إلا أنها غير كافية في حد ذاتها إذ لابد أن يكون هذا التحرير ضمن خطة عامة و استراتيجية كاملة لتنمية الأقطار و الأعضاء في التكامل.

الفرع الثاني: آلية التكامل القطاعي

التكامل إما يكون شاملا لجميع القطاعات الاقتصادية في الدول الأطراف أو يكون قطاعيا يقتصر على قطاع أو عدة قطاعات محددة من اقتصاداتها، و يعتبر التكامل الاقتصادي القطاعي هو الأسلوب غير المباشر و المتدرج لتحقيق التكامل الشامل.

الفرع الثالث: آلية التكامل التنموي

يعد التكامل الاقتصادي بين الأقطار النامية جزءا هاما من استراتيجيات التنمية، وعلى هذا يجب أن يوضح مفهومه وترسم أهدافه ومداخله وأدواته ضمن تلك الاستراتيجيات بما تشمله من توجيهات أساسية وآليات متنوعة تتميز بالترابط و التماسك و التناسق الداخلي، وتعد مشكلة التنمية الاقتصادية هي القاسم المشترك لمشاكل كل الدول النامية، ولعل قيام تكامل اقتصادي ناجح فيما بينها يتوقف إلى حد بعيد على مسألة ربط هذا التكامل بإحداث تنمية حقيقية، وهي الهدف الأسمى لقيام التكامل الاقتصادي.

الفرع الرابع: آلية المشروعات المشتركة

لكي يسهم المشروع المشترك في عملية التنمية بين مجموعة من الأقطار يجب أن يكون هناك تأثير مباشر على عملية التشابك العضوي الإنتاجي و التبادلي بين هذه الأقطار، و المشروع المشترك يشمل كل المشاركات التي تقام على أسس المشاركة برأس المال و تؤدي إلى تكوين كيانات ذاتية، و تقام على أساس المشاركة التعاقدية، و هناك العديد من المشروعات المشتركة التي تحقق الترابط لاقتصاديات الدول الأطراف.

المبحث الرابع: مزايا و مشاكل التكامل الاقتصادي الإقليمي و أهم آثاره

إن قيام التكامل الاقتصادي الإقليمي بين مجموعة من الدول قد يخلق مجموعة من المزايا التي تستفيد منها مختلف الدول المتكاملة إلا أن التكامل يتعرض لمجموعة من المشاكل قد تعيق

استمرار قيامه و هذا ما يسبب مجموعة من الآثار على اقتصاديات هذه الدول و هذا مما سنحاول توضيحه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مزايا التكامل الاقتصادي الإقليمي

من الممكن أن يحقق التكامل الاقتصادي بين الدول المتكاملة العديد من المزايا، و يمكن إبراز هذه المزايا على النحو التالي:

الفرع الأول: حرية تنقل عناصر الإنتاج

عند قيام تكامل اقتصادي بين مجموعة من الدول يجعل عناصر الإنتاج تتحرك داخل المنطقة التكاملية دون قيود، مما يسمح بتطوير الإنتاج و تخفيض تكاليفه و تحسين المنتجات، و هذا ما يزيد من نسبة التوظيف لعناصر الإنتاج و العوائد التي تحصل عليها[1].

الفرع الثاني: تحسين شروط التبادل التجاري و زيادة قوة التفاوض

التكامل الاقتصادي يعطي الدول المتكاملة ككل قوة و أهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كان لكل

منهما متفردة قبل التكامل، حيث أنه عادة ما يؤدي إلى قيام كتلة اقتصادية واحدة لها من القوة و الأهمية الاقتصادية في نطاق الدولة ما يمكنها من إملاء شروطها و مطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها[2].

الفرع الثالث: اتساع حجم السوق و إقامة مشروعات إنتاجية كبيرة

فمن أهم المزايا التي يحققها التكامل الاقتصادي للدول الأعضاء عادة هي توسيع نطاق السوق، و ما يترتب عليه من نتائج اقتصادية هامة وهي[3]:

---

[1] عبد المنعم غفر أحمد فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 252.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 61.

[3] العديد من المراجع:

-أيمن رفعت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة**، مجلة 14 أكتوبر، العدد، 13874 تاريخ النشر: 2007/09/09، عن الموقع الإلكتروني:www.14october.com/new.asp?newsmo=125626، تاريخ الاطلاع:2013/03/28

- إسماعيل العربي، **التكتل الاقتصادي بين الدول المتطورة**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط2، الجزائر، دون سنة نشر، ص 16.

- ستجد المشروعات الإنتاجية في كل دولة من الدول الأعضاء فرصة أكبر و مجالا أوسع لزيادة إنتاجها حتى يمكنها مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها ، و لا شك أن هذا سيؤدي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و يزيد من كفاءتها الإنتاجية.

- يؤدي اتساع السوق في كثير من الأحيان إلى تحقيق وفرة الحجم الكبير في الإنتاج ، و يفسر ذلك بأن ضيق السوق عادة ما يحد من إقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي.

- كذلك يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل حيث تستطيع كل دولة أن تخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية أكبر من الدول الأخرى داخل المنطقة التكاملية.

الفرع الرابع: زيادة معدل النمو الاقتصادي

زيادة معدل النمو الاقتصادي في الفترة الطويلة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيعه للحافز على الاستثمار ، و المهم أن قدرة المشاريع و الاستثمارات على تحقيق ربح سوف تزداد و تتعاظم بعد التكامل إذن فحين تظل تكلفة الاستثمار على ما هي عليه أو هبوطا على مستواها (نتيجة لزيادة كفاءة العوامل الناشئة من زيادة التخصص، وتوفير الفنيين، تحقق الإنتاج الأكبر) **فإن** عائد استثمار رأس المال سيرتفع بالنظر إلى ازدياد حجم المبيعات، واحتمال انخفاض تكلفة الإنتاج الجاري عند إباحة حرية التنقل للأيدي العاملة ورؤوس الأموال [1]، وينشأ عن زيادة الحوافز على الاستثمار بهذا الشكل انتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ، داخل نطاق المنطقة التكاملية للاستثمار في المشروعات و الصناعات التي تنشأ و تزدهر عقب التكامل و تبعا لاتساع حجم السوق وأيضا الاشتراك في عمليات نقل المنتجات و تسويقها في دول التكامل المختلفة، ويؤدي كل هذا في الأجل الطويل إلى رفع مستوى الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة وإلى توسيع نطاق العمليات الإنتاجية و تطبيق أساليب متطورة مما ينجم عنها انخفاض تكلفة الإنتاج فيزيد تسويق المنتجات فضلا عن زيادته[2].

الفرع الخامس: تسيير الاستفادة من المهارات الفنية و الأيدي العاملة بصورة أفضل ونطاق أوسع

حيث أنه ستكون هناك فرصة كبيرة للاحتكاك والمحاكاة بين المهارات الفنية والأخذ باليد العاملة المختصة في صناعة معينة إلى الدولة ذات الصناعة المطلوبة، فعند قيام التكامل

[1] كمال بكري، **التكامل الاقتصادي**، المكتب الحديث للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1984، ص ص 48،49.
[2] عماد الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 35.

الاقتصادي سيؤدي ذلك إلى تطبيق مبادئ تقسيم الحل، وهذا كفيل بإظهارها المهارات و القدرات والعمل على تنميتها[1].

الفرع السادس: زيادة التوظيف والتقليل من البطالة

بإلغاء القيود على انتقال الأشخاص بين الدول المتكاملة من شأنه أن يؤدي إلى انتقال العدد الفائض من العمال من المناطق التي تضيق بهم إلى المناطق الأخرى التي تعاني من نقص عددهم و هذا مفاده بطبيعة الحال إلى زيادة التوظيف و التقليل من البطالة و بذلك فالقوى العاملة على اختلاف أنواعها ستجد فرص أكبر للمنتجين ورجال الأعمال في الحصول على ما يلزمهم من اليد و الخبرات و التخصصات بسهولة و يسر[2].

الفرع السابع: تخفيض العبء على ميزان المدفوعات

تقوم دول التكتل بزيادة التبادل التجاري فيما بينها و تخفض من استيراداتها من العالم الخارجي هذا ما يؤدي إلى تخفيض العبء على ميزان مدفوعاتها[3].

المطلب الثاني: مشاكل التكامل الاقتصادي الإقليمي

تكشف عملية التكامل الاقتصادي على بعض المشاكل و الصعوبات و العوائق، نذكر منها[4]:

الفرع الأول: مشكلة التعريفة الموحدة

من أهم الضروريات الأساسية لقيام تكامل اقتصادي هو إزالة الحواجز الجمركية بين الدول و اتفاق مسبق على توحيد التعريفة الجمركية.

---

[1] العديد من المراجع:
-عبد المالك بضياف، **التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 33.
- محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص ص 67،68.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 36.

[3] عبد الوهاب رميدي، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[4] العديد من المراجع:
-كمال بكري، مرجع سبق ذكره، ص ص 310-314.
- أيمن الحماقي، **الاقتصاد التطبيقي**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1994، ص ص 12،13.
- أيمن رفعت، مرجع سبق ذكره.

ويثير توحيد التعريفة الجمركية كثيرا من الخلاف بين أصحاب المصالح لاختلاف مستوى التعريفات المعمول بها في كل دولة من الدول الأعضاء قبل التكامل بسبب التفاوت في درجة الحماية التي تتمتع بها الصناعات و المشروعات القائمة من جهة و اختلاف المصالح التجارية من جهة أخرى و من هنا كان من الصعب دائما التوفيق بين المصالح المختلفة للدول الأعضاء عند النظر في مسألة وضع تعريفة جمركية موحدة على الواردات من الدول الأجنبية و لحل هذه المشكلة يكون من الضروري الوصول إلى ترضية فيما يتعلق بمطالب كل فريق قبل الاتفاق على تفاصيل التعريفة الجمركية الموحدة التي ستعوض بها التعريفات المحلية المعمول بها أصلا في الدول الأعضاء و يكون ذلك بالطريقة التالية:

- بالنسبة للدول التي تكون تعريفتها الأصلية أعلى من التعريفة المقترحة يمكن إعفاؤها مؤقتا من تخفيض تعريفتها على بعض السلع و المواد الأجنبية التي يحتمل أن تنافس الإنتاج المحلي مع إلزامها بالقيام بتخفيضها فيما بعد تدريجيا.
- بالنسبة للدول التي تكون تعريفتها الأصلية أقل من التعريفة المقترحة يمكن إعفاؤها من وجوب رفع تعريفتها على بعض السلع و المواد التي تستوردها من الخارج بشرط أن تكون هذه المواد لازمة للإنتاج المحلي مع إلزامها بالقيام برفعها تدريجيا فيما بعد.

الفرع الثاني: مشكل الحماية الجمركية:

تنشأ هذه المشكلة نتيجة الاختلاف في ظروف المشاريع الإنتاجية العاملة في الدول الأعضاء ، فلكل دولة مستوى نمو اقتصادي يقتضي توجيه درجة خاصة الحماية لمشاريعها القائمة يصعب التخلي عنها من قبل دولة ما يسبب كثر المنافسة التي تأتي من مشاريع الدول الأخرى التي تنتج بتكاليف أقل ، قد يؤدي هذا إلى انهيار مشاريع تنسيق السياسات الاقتصادية ، لذلك نجد أن الاتحاد سيواجه منذ البداية الدرجات المتفاوتة من الحماية للدول الأعضاء أو عن طريق فرض رسوم جمركية عالية على الواردات من السلع البديلة لسلعها المحلية، أو عن طريق تقييد استيرادها بفرض نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، أو عن طريق منح الإعانات المالية والمساعدات الأخرى للمنتجين ومن هنا يكون من الصعب دائما إقناع هذه الدول بالتنازل عن هذه الحماية وإلغاء ما تفرضه من رسوم وأنظمة حماية وما تقدمه من منح وإعانات للمنتجين دفعة واحدة.

الفرع الثالث: مشكل تقييم إرادات الجمارك و تعويض الخسائر

المشكل الذي يقع بين دول التكامل هو كيفية توزيع الإيرادات المحصلة من جمارك الدول الأعضاء فمن المعروف أن إيرادات الجمارك جزء لا يستهان به من مجموع الإيرادات العامة في أي دولة ، و قيام تكتل اقتصادي يستلزم إلغاء الرسوم الجمركية الداخلة بين الدول الأعضاء و

توحيد تعريفة جمركية إزاء الدول الأجنبية سيؤثر دون شك على إيرادات الدولة من الجمارك خاصة الدول الصغيرة التي تشكل إيرادات الجمارك جزءا كبيرا من مجموع إيراداتها العامة.

لهذا جرى العمل في مشروعات التكامل الاقتصادي على أن تشترك كافة الدول الأعضاء في اقتسام مجموع إيرادات الجمارك المنطقة التكاملية ككل بغض النظر عن مدى مساهمة كل دولة في هذه الإيرادات.

الفرع الرابع: مشكل تنسيق السياسات الاقتصادية

من أهم الشروط الأساسية لقيام التكامل هو تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية للدول الأعضاء و ذلك من خلال ناحيتين ، ناحية مالية و ناحية نقدية ، ففي النواحي المالية يتعين توحيد أسعار الضرائب وتلاقي ازدواجها في الدول الأعضاء ، وفي النواحي النقدية يتعين تثبيت أسعار الصرف بين عملات الدول وإباحة حرية تحويلها الخارجي يثير كثيرا من الصعوبات منها مثلا أنه يؤدي إلى تقليل إيرادات بعض الأعضاء و زيادة إيرادات البعض الآخر ومنه أيضا أنه يؤدي إلى زيادة الأعباء الملقاة على عاتق مثيلاتها في بعض الدول الأخرى داخل المنطقة التكاملية، كذلك الحال بالنسبة إلى تثبيت سعر العملة و إباحة حرية تحويلها الخارجي حيث أن بعض الدول تخشى من أن يؤدي إتباع مثل هذه الإجراءات إلى احتمال تسرب رؤوس الأموال منها الدول الأخرى في التكامل، من احتمال زيادة متاعب موازين مدفوعاتها الخارجية عند إباحة تحويل عملتها لذلك نجد أن ليس من السهل دائما أن تتفق وجهة نظر الدول الأعضاء حيال مسألة توحيد الضرائب وعملاتها في بلدانها بغرض إكمال دائرة التكامل لذلك يكون من الضروري البحث عن وسيلة للتوفيق بين مختلف وجهات النظر عند الاتفاق على أسس توحيد الضرائب و النقود في الدول الأعضاء بحيث لا يؤثر الإجراء المقترح على اقتصاديات أي منها تأثيرا أخطر.

وهناك بعض المشاكل الأخرى التي يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- نقص الدراسات و قصور الإحصاءات عن تحقيق أغراض الدراسات الاقتصادية اللازمة خاصة التي توضح أعباء و مكاسب التكامل.
- تنافس اقتصاديات الدول الراغبة في التكامل و التشابه السلعي لها.
- نقص وسائل النقل و الاتصال و ارتفاع تكاليفها و اتساع المسافات الاقتصادية.
- المشاكل القطرية لكل دولة و قصور الوعي للتكامل.

المطلب الثالث: آثار التكامل الاقتصادي الإقليمي

[1]أشرف أحمد العدلي ، مرجع سبق ذكره ، ص 217.

إن التحليل الاقتصادي للتكامل الاقتصادي الإقليمي يكشف عن مجموعة من الآثار و الانعكاسات و التي يمكن تحديدها من خلال نموذجين و هما[1]:

الفرع الأول: النموذج العام

من خلال هذا النموذج الذي وضعه الاقتصادي Paul Krngman و يدعى منحنى **(v)** حيث يرى أن الأثر الناتج عن التكتلات هو أثر مزدوج ، فالأول هو تحقيق الرفاه أما الثاني هو تخفيض الرفاه للمنطقة التي من خارج التكتلات من جهة و عدد التكتلات من جهة أخرى .و يربط منحنى Krugman بين ضياع خسائر باقي العالم و عدد التكتلات.

شكل رقم (1): علاقة ضياع خسائر باقي العالم بعد التكتلات

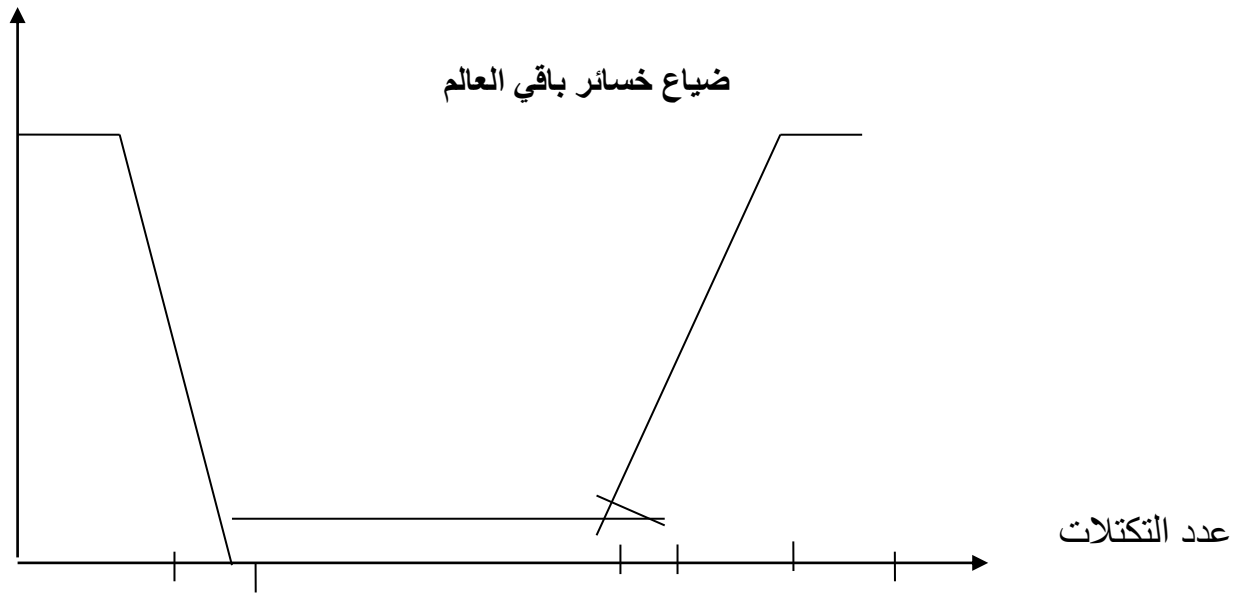

المصدر: ناصر بوعزيز، محاضرات في مقياس التكامل الاقتصادي الإقليمي ، السنة الأولى ماستر ، تخصص تجارة دولية ، 2010/2009.

حيث أن الشكل يبين من جهة عدد التكتلات و من جهة أخرى ضياع خسائر باقي العالم و نجده يمثل ثلاث أوجه أو أوضاع هي :

- الوضع الأمثل:وجود تكتل واحد ينتمي له جميع بلدان العالم وبالتالي عدم وجود باقي العالم أي تحرير شامل وتبادل حر و غياب التمييز.

[1]عبد المالك بضياف، **التكامل الاقتصادي الاقليمي في اطار العولمة**، مرجع سبق ذكره ، ص ص 14،13.

- الوضع الأمثل من الدرجة الثانية: ويتضح من خلال صعود المنحنى حتى يصل وضع الصفر ولكن مع وجود عدد كبير من التكتلات أي أن العالم مقسم إلى عدد منظم من التكتلات و بالتالي عدم وجود باقي العالم ، وهذا يعني وجود خسائر باقي العالم ، وذلك لتوفر الشفافية التامة في التبادل الحر والتحرير الشامل.
- الوضع الأسوأ:عندما يكون عدد التكتلات قليل بالتالي وجود عالم متبقي سيكون بينهم صراع شديد للسيطرة على التجارة العالمية من خلال السياسة الحمائية، فلنفرض مثلا التكتلات هي: آسيا، أوروبا، أمريكا، وبالتالي باقي العالم سيتحمل تبعات الصراع و يتعرض للخسارة التراكمية و يتحملها.

لقد تعرض نموذج **Krugman** إلى النقد الشديد حيث اعتبر عدوانية التكتلات الاقتصادية في معاملاتها إلا أن الواقع خير دليل على ذلك لأنه في سبيل تحقيق مصالحها يلزم عليها تطبيق هذا النوع من السياسات العدوانية[1].

الفرع الثاني: نموذج الاتحاد الجمركي

في إطار تحليل منافع التكتل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر، ومن خلال هذا النموذج فإن التحليل الاقتصادي يكشف عن مجموعتين من الآثار يمكن إيضاحها من خلال الشكل التالي:

[1]أسامة مجذوب ،**مرجع سبق ذكره** ، ص 14.

شكل رقم(2) : مخطط يوضح الآثار الناجمة عن التكتل الاقتصادي.

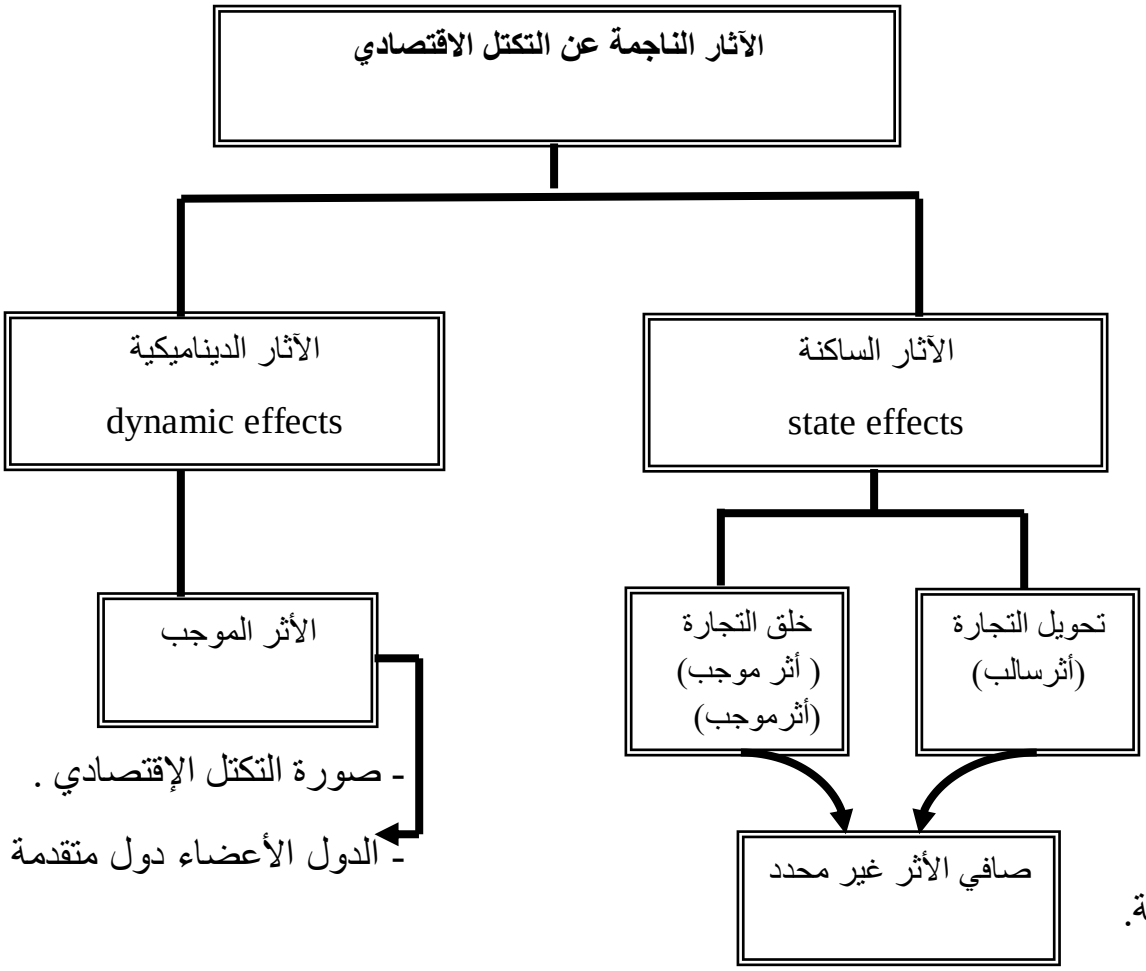

المصدر: عبد الحميد عبد المطلب، السوق العربية المشتركة، الواقع و الآفاق في الألفية الثالثة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 32.

أولا: الأثر الساكن للتكتل الاقتصادي Static effect

وينطوي هذا الأمر على معاملات مختلفة بين الدول الأعضاء والدول غير الأعضاء ويمكن أن يؤدي إلى تغير في نمط التجارة بين الدول، وهناك نوعان من الآثار الناتجة عن التحليل الساكن، الأثر الأول يسمى خلق التجارة (أثر إيجابي) ، و الثاني تحويل التجارة (أثر سلبي) و يحدث الأثر الساكن بنوعيه في الأجل القصير، ويمكن توضيحه من خلال مايلي:

1. خلق التجارة Trade création

يعتبر خلق التجارة نتيجة مفيدة لأحد أشكال التكامل الاقتصادي و يحدث خلق التجارة هندما تعتمد الدولة العضو في أحد أشكال التكامل في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي غير الفعال ،

و ذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي ، ولكن بعد قيامها تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة و أقل تكلفة ، و هكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفء اقتصاديا لدولة عضو قد توقف ، و تم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا و الأقل تكلفة و من دولة عضو أيضا[1].

2. تحويل التجارة Trade Diversion

حيث أن التكامل بين الدول واعتماد بعضها على بعض من خلال تخصصها، يؤدي إلى اعتماد هذه الدول في تجارتها على بعضها البعض، ويقل من اعتمادها على العالم الخارجي ، وهذا يتيح لبعض الدول المتكاملة أن تتخصص في مجالات تتولى إنتاجها و تقوم بتصديرها إلى الدول الأخرى المتكاملة و هذا يعني تحويل اعتماد في التجارة من العالم إلى هذه الدول بعضها البعض وهذا يؤدي إلى كفاءة وإنتاج أقل والابتعاد عن الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية على مستوى العالم لأنه يعني الاعتماد على التخصص في الإنتاج بكلفة تفوق ما يمكن أن يتم في حالة الاعتماد على العالم الخارجي أي التضحية بالتخصص المستند إلى الكلفة الأدنى لصالح تخصص يتم على أساس كلفة أعلى وبالتالي إنتاجية أقل و لكن هذا الأثر السلبي لأثر تحويل التجارة يستند إلى إطار ساكن لتفسير هذا الأمر بينما يمكن أن ينتج حجم أكبر للإنتاج داخل الدولة المتخصصة وإمكانات أكبر وتخصص أكبر وبالتالي كفاءة أكبر، ومن ثم تكلفة أقل وإنتاجية أعلى[2].

بالإضافة إلى هذين الأثرين هناك آثار أخرى يمكن حصرها فيما يلي:

3. الأثر الاستهلاكي

يحدث نتيجة لحدوث الأثرين السابقين فيكون إيجابيا عندما يكون أثر خلق التجارة أكبر من تحويلها و بالتالي يتم الاستخدام الأمثل للموارد و النمو الجيد بما يتوافق و تقسيم العمل و تخصيص الإنتاج، و يعين كمية الطلبات التي سترفع استهلاك الأفراد الأمر الذي يحقق زيادة الرفاه الاقتصادي و يحدث العكس عندما يكون أثر التمويل هو الغالب حيث سينتج عنه ضعف في النمو و الإنتاجية و قلة الكفاءة الاقتصادية و انخفاض الاستهلاك و بالتالي الانخفاض في الرفاه الاقتصادي العام[3].

4. الأثر على الأسعار

فعندما تزاح الحواجز الجمركية يمكن للمستهلك أن يقتني ما يحتاجه بأسعار منخفضة وهذا ينطبق على الحقوق الجمركية التي تؤثر مباشرة في سعر البيع و كذلك بالنسبة للحواجز غير التعريفية

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**، دار المسيرة ، ط1، بيروت، 1993، ص ص 412،413.
[2] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص 168.
[3] عبد المالك بضياف، **التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 95.

مثل الإجراءات الجمركية التي ترفع سعر البيع عند عبور الحدود و في إطار اتحاد جمركي تنخفض أسعار السلع المباعة بين دولتين من الدول الأعضاء بصفة عامة ، رغم أن التدفقات التجارية القادمة من البلدان الخارجية سيحول مسارها أو تقصى يمكن أن ترتفع الأسعار إذا كان تحمل المنتجين في الداخل أعباء مرتفعة[1].

5. **الأثر على المنافسة**

فتعد المنافسة عاملا أكثر أهمية حيث يؤدي إلغاء الحواجز بين الأسواق الوطنية إلى تكوين مناخ تنافسي بالمنطقة التجارية بصفة عامة ، و كلما كانت المنافسة شديدة كانت المنطقة التجارية مهمة و كان حجم التكامل مرتفعا أو عاليا و نتيجة لاتساع الأسواق تلجأ المنشآت إلى إنفاق المزيد على البحث و التطوير و التوصل إلى التكنولوجيات ترفع الجودة و تخفض التكلفة من جهة أخرى ، كما يدفع المنتجين الأقل كفاءة الذين كانوا سيتسلمون للحماية الجمركية لرفع كفاءة إنتاجهم و العمل على تطوير أساليب إنتاجهم ، و هكذا تؤدي زيادة المنافسة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية و تسيير المبادلات التجارية.

أي كلما كانت القيود ملغاة كلما كانت المنافسة الشديدة و كانت مفيدة بالنسبة للمستهلك لكونها تسمح بتعدد المنتجات المتاحة مع اختيار واسع للأسعار و النوعية[2].

ثانيا: الأثر الديناميكي Dynamic effect

إن من أهم الآثار الديناميكية التي يخلفها التكامل الاقتصادي هي وفرات الحجم الاقتصادي فكثير من الدول النامية تشكو من صغر حجم أسواقها المحلية ، والتي تمكن منتجيهم من بناء مجمعات صناعية ضخمة قادرة على إنتاج كميات كبيرة من الإنتاج و تمكنهم من انخفاض التكاليف النابعة من وفرات الحجم الاقتصادية، و كذا تخفيض درجة الاحتكار، وتؤدي إلى توسيع نطاق السوق وزيادة فرص الاستثمار وزيادة التوظف والتمتع بوفرات الإنتاج الكبير و زيادة معدلات التبادل الدولي[3]والتجارة الدولية البينية بين الدول الأعضاء و خلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية وزيادة نصيب التكتل من التجارة العالمية وفي النهاية، زيادة الرفاه الاقتصادي[4].

---

[1]محمد نبيل الشيمي، **صيغ التكامل الاقتصادي العربي في الإطار المتعدد الأطراف**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2785، 2009، ص 19.

[2]محمد محمود الإمام، **منظمة التجارة الحرة العربية :لتحديات و ضروريات التحقيق**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2005، ص 89.

[3]علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سبق ذكره، ص 423.

[4]عبد الحميد عبد المطلب،السوق العربية المشتركة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

خلاصة الفصل

التكامل الاقتصادي الإقليمي هو عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول، تتحدد درجاته الصاعدة والتي تبدأ بمنطقة التفضيل الجزئي وتنتهي بالتكامل الاقتصادي الكامل حسب ما تقوم عليه من أسس، ولإقامة تكامل اقتصادي يجب توفر مجموعة من المقومات ووجود سلطات صارمة تعمل على إنجاح مسار التكامل والتي تكون نتيجة تجمع مجموعة من الإجراءات والآليات لتنفيذه، وذلك للاستفادة من المزايا والتصدي للعوائق التي تعترض الهدف من إقامته.

تمهيد الفصل

شهد العالم في القديم تحولات كبيرة، وتسارعا مفرطا نحو تحقيق التنمية ، التي كانت تتعامل مع البيئة كمجرد وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية و سياسية وأحيانا اجتماعية ،إذ لم ينظر للتنمية نظرة بيئية و أخلاقيــة و تم تجاهل هذا البعد الذي اتضح الآن عمق حضوره وتأثيره في مجمل مسارات التنمية ، ولذلك كان من المهم إعادة النظر في هذا البعد و إيجاد صيغة جديدة تهتم بالجوانب الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية ، دون إهمال الجانب البيئي عند البدء بالتنمية ، فظهرت التنمية المستدامة التي استطاعت أن تنسق بين مختلف هذه الجوانب ،لتنمية تكون أكثر شمولا و أكثر عدلا.

وسنتناول في هذا الفصل أربعة مباحث:

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة.
المبحث الثاني : مقومات و أهداف التنمية المستدامة وأهم مبادئها .
المبحث الثالث : أبعاد و مؤشرات التنمية المستدامة وأدوات تحقيقها .
المبحث الرابع : استراتيجيات التنمية المستدامة وآليات تمويلها وابرز تحدياتها ومعوقاتها .

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة بوضعها فلسفة تنموية جديدة قد فتحت الباب أمام وجهات نظر جديدة بخصوص مستقبل الأرض الذي نعيش فيه، وهي ليست مجرد دعوة لحماية البيئة فحسب ، بل هي

مفهوم يوفر العدل والفرصة للجميع و التفكير في مستقبل الأجيال القادمة، فجاءت التنمية المستدامة لتحقيق التناسق بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والوصول إلى حياة أكثر رفاهية للإنسان .

المطلب الأول : السياق التاريخي للتنمية المستدامة

يجد المتتبع لتاريخ التنمية المستدامة على الصعيد العالمية و الإقليمي ، أنه طرأ تطور مستمر على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى ،وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات ، و انعكاسا حقيقيا للخيرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال.

الفرع الأول: تطور النظرة للتنمية المستدامة

مر تطور مفهوم التنمية المستدامة بأربعة مراحل رئيسة لتبلور محتواها إلى ما هو الآن و هذه المراحل هي كالآتي :

أولا: التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي

كان الاقتصاديون يستعملون مصطلحات التنمية و النمو على أنهما مترادفان ، يمكن استعمال الواحد بدلا من الآخر ، وقد كانت محاولات التمييز بينهما نادرة جدا ، مع العلم أن شومبتر كان قد ميز بين المصطلحين حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى، فالنمو عنده هو تغير تدريجي و مطرد على المدى الطويل، ويتحقق بارتفاع عام في معدل الادخار و الاستثمار ،أما التنمية هي تغيير متواصل و تلقائي في الوضع الساكن أو المستقر ، بهدف التعديل و الحلول محل حالة التوازن الموجودة سلفا إلى الأبد[1].

ويعد نموذج والت رستو المعروف بمراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج الشهيرة التي تعكس مفهوم عملية التنمية و محتواها ، وقد اشتمل هذا النموذج على خمس مراحل تحاول تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل و هذه المراحل هي:

مرحلة المجتمع التقليدي،مرحلة ما قبل الانطلاق،مرحلة الانطلاق ،مرحلة النضج و أخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير[2].

ثانيا : التنمية و فكرة النمو و التوزيع

غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة الممتدة من نهاية الستينات و حتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين ، وبدأ مفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية ،بعدما كان يقتصر على جوانب اقتصادية فقط.

[1] علي جدوع الشرفات، **التنمية الاقتصادية في العالم** ،دار جليس الزمان للنشر و التوزيع ،عمان،2010،ص48.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **التنمية (اجتماعيا ،اقتصاديا ،سياسيا،إداريا ،بشريا)**،مؤسسة الشباب الجامعية،الإسكندرية ،2009،ص125.

فالتنمية الاقتصادية أصبحت تعرف هنا بأنها "عملة متعددة الأبعاد ، تشمل على تغيرات في الهياكل الاقتصادية و الاجتماعية و العادات ، بالإضافة إلى التعجيل بالنمو ، وتقليل التفاوت في توزيع الدخول و إبادة الفقر المطلق"[1].

من خلال هذا التعريف نرى أن مفهوم التنمية الاقتصادية أصبح أشمل و أوسع بكثير من مفهوم النمو الاقتصادي الذي يرتكز على زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ، بل تعداه إلى الأبعاد الاجتماعية ، بحيث أهتم بكيفية عدالة هذا الدخل و توزيعه كما ركز على القضاء على الفقر .

وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج "سيزر" الشهير، الذي يعرف التنمية من خلال مشكلات الفقر والبطالة و إلا مساواة في التوزيع[2]، فالتنمية في نظره هي مكافحة هذه المشكلات و إذا ما تفاقمت إحدى هذه المشكلات أو جميعها لا يمكن القول بوجود التنمية ، حتى لو تضاعف الدخل القومي و الفردي.

ثالثا : التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة (المتكاملة)

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينيات إلى منتصف القرن العشرين و ظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة و حتى في عام 1996 أعلن البنك الدولي مبادرة الإطار الشامل للتنمية[3].

وتتضمن هذه المبادرة بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي و المالي الكلـي مع الهيكل الاجتماعي و البشري،وينظر البنك للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية وطرق التفكير ، والإنتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة ، ويرى البنك أنه لن يسير هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة و التعليم و تخفيف الفقر .

و التنمية الشاملة هي عملية مجتمعية متشابكة ومتكاملة و متفاعلة في إطار نسيج من الروابط بالغ التعقيد من عوامل السياسة ،اقتصادية،اجتماعية، ثقافية،إدارية و بهذا المعنى لا تمثل التنمية فقط الناتج النهائي لمجموع هذه العوامل بل محصلة تفاعلات مستمرة بينهم[4].

وتجسدت هذه المرحلة في نظرية النمو المتوازن ، أو ما يسمى بفكرة الدفعة القوية وهي نظرية "نيركسه"و تعنى أن تكون برامج التنمية شاملة لكافة قطاعات الاقتصاد ، أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة كل حسب حاجته ، وذلك لأن قطاعات الاقتصاد تمثل سوقا لنتائج القطاعات الأخرى ،فان توزيع الاستثمارات على مختلف القطاعات يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني تجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق النمو[5].

رابعا : التنمية المستدامة

---

[1] أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، دار الجامعية ،إسكندرية ،2001،ص381.

[2] عثمان محمد غنيم ،ماجد أبوزنط ،مرجع سبق ذكره ،ص20.

[3] مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية**،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،2007،ص130.

[4] جدي عبد الحليم ،**الفلاحة و التنمية الذاتية (بلدية الركنية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص،نقود ومالية،جامعة قالمة،2004،ص15.

[5] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون:التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق :التحديات واستراتيجيات التمويل ،الدار الجامعية،إسكندرية،2007،ص172.

منذ بداية الثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة ، التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض وكان هذا طبيعيا في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية ، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على المشكلات ، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية ،عرف باسم التنمية المستدامة[1].

الفرع الثاني: تواريخ مهمة في مسيرة التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة لم يأتي دفعة واحدة ، بل تمخض عن العديد من التطورات و التغيرات في النظرة إلى مفهوم التنمية ، و كذلك الاهتمام بالقضايا البيئية و مر بالعديد من المحطات التاريخية و أهمها[2] :

أولا : في سنة 1972

أصدر أحد النوادي الاقتصادية "نادي روما" تقرير تحت عنوان "حدود النمو" الذي شرح فيه محدودية الموارد الطبيعية ، وذلك من خلال نموذج "توزستر" الرياضي "لحدود النمو" لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي،استنزاف الموارد الطبيعية ،النمو السكاني ،التصنيع،سوء التغذية ،تدهور البيئة حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات و أثرها على كوكب الأرض.

ثانيا: في نفس السنة 5ـ16 جويلية 1972

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة و الإنسان بستوكهولم، شاركت فيه 114 دولة، وقد أكد هذا المؤتمر على ضرورة حماية البيئة لأن تدهورها يمس رفاهية الشعوب ويعرقل التنمية الاقتصادية.

و لقد تضمن العديد من المبادئ أهمها:

أ.المبدأ الخامس: استغلال الموارد غير المتجددة للأرض على نحو يصونها من النفاذ في المستقبل و يكفل للبشرية قادمة في الاستفادة من هذا الاستغلال.

ب.المبدأ الثامن: التنمية الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية أهمية أساسية لضمان بيئة مواتية لعيش الإنسان وعمله.

ثالثا: في سنة 1982

و ضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير عن الحالة البيئية العالمية ، حيث أشار إلى أن 25 ألف نوع من الخلايا النباتية و الحيوانية في طريقها للانقراض، وأن الأنشطة البشرية أطلقت عام 1981 ،990 مليون طن من أكسيد الكبريت،و68 مليون طن من أكسيد النتروجين

[1] عثمان محمد غنيم،ماجد أبوزنط،مرجع سبق ذكره،ص21.

[2] محمد كنفوش،**الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**،رسالة ماجيستير،في العلوم الاقتصادية تخصص أدارة أمال،جامعة البليدة ،2007ص27.

،57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177 مليون طن من أول أكسيد الكربون عن مصادر ثابتة ومتنقلة.

رابعا : في 27 أفريل 1987

أصدرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان مستقبلنا المشترك أو ما يعرف بتقرير "برونتلاد" جاء فيه التنبيه بأن عملية التنمية يجب أن تراعي الحاجات المشروعية للناس في حاضرهم ،دون الإحلال بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجتها.

خامسا :في عام 1989

طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد اجتماع عالمي لوضع إستراتيجية لإيقاف التأثيرات التي تلوث البيئية في سيلقى تعزيز الجهود العالمية لتطوير ونمو استدامة البيئية بكل دول العالم.

سادسا: في عام 1992

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية ما يعرف "بقعة الأرض " في مدينة ريودي جانيرو بالبرازيل يشهد يونيو حضرها حشد كبير من قادة العالم ممثل في 150 رئيس دولة وملك ، وأبرز فكرة التنمية المستدامة على أنها واحدة من قواعد العمل الوطني والعالمية ووضع المؤتمر وثيقة موصلة تحت عنوان أحبذه القرن الواحد والعشرون[1].

ولقد تضمنت هذه الأخيرة الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات التي يتوقع أن يواجهها القرن الواحد والعشرون ومن أهم هذه التحديات :

- تدهور نظام البيئة وما يتبعها من اختلال في حياة الكائنات.
- تفاقم الفقر والجوع والمرض والأمية كتوابع لمشكلة التلوث .
- التفاوت بين المجتمعات الإنسانية (العالم الصناعي التقني ، العالم النامي للفقر).

وأكدت الأخيرة على ضرورة إتباع العديد من الإجراءات أهمها :

- التعاون الدولي لتعجيل بالتنمية المستدامة .
- مكافحة الفقر.
- ترشيد استخدام مصادر الطاقة وزيادة كفاءة استخدامها وتنويع مصادرها ، وذلك بالتنويع في استخدام المصادر المتجددة وتنمية الطاقات الجديدة والمتجددة .
- مواجهة الكوارث الطبيعية ، من خلال ابتكار خطط الإنذار المبكر .

سابعا : في شهر ديسمبر 1997

تم إقرار بروتكول كيتو الذي يهدف إلي الحد من انبعاثات غازات الدفيئة،والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وزيادة استخدام نظم الطاقة المتجددة.

ثامنا : في سنة 2002

انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ، ليراجع حصيلة استجابة العالم بالرغم من إن قمة جوها سنبرغ قد خلت من ولادة أية اتفاقية بيئية جديدة إلا أنها قد وضعت الأساس ومهدت

[1]محمد الأشرم،**التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)**،مركز دراسات الوحدة لعربية،بيروت،2007،ص26.

الطريق لاتخاذ إجراءات عملية لتمكين دول العالم من تنفيذ المبادئ والاتفاقيات التي تمخضت عن المؤتمرات البيئية العالمية[1] ،خاصة مؤتمري "استكوهوام " وريودى جانيرو " ومع التركيز عن مبادئ "ريو" لتحقيق التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الركائز الثلاثة (حماية البيئة ، التنمية الاجتماعية ، التنمية الاقتصادية).

المطلب الثاني :مفهوم التنمية المستدامة "Sustainable Développement"

بعد مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المستحدثة على مستوى العالم،وحتى نتمكن من تحديد مفهوم التنمية المستدامة ،وجب تحديد المدلول اللغوي له كما يلي :

الفرع الأول : التعريف اللغوي

الاستدامة مشتقة من الفعل دام بمعنى ثبت و استمر ،و أدام الشيء: طلب دوامه ،داوم عليه ،واظب ، استدام الشيء دام ،و استدام الشيء : طلب دوامه و الدوام : الاستمرار و البقاء[2].

ولذلك فإن مصطلح التنمية المستدامة يعكس مبدأ استمرارية عملية التنمية ، وهي تنمية مركزها الإنسان ، إذ هو

العنصر الفاعل و المؤثر وهو عماد التنمية و غايتها[3].

الفرع الثاني : التعريف الاصطلاحي

لقد تزاحمت التعارف حول مصطلح التنمية المستدامة و تعددت واختلف وهذه أهمها:

أولا : تعريف المنظمات الدولية

لقد حاولت كثير من المنظمات الدولية مفهوما دقيقا للتنمية المستدامة ،و من بين أهم هذه التعاريف :

1. تعريف اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة و بشكل رسمي في تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة عام 1987، تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1983 برئاسة "برونتلاند" *،و ذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي .

---

[1] عبد الإله الوداعي، **القانون الدولي وروده في حماية البيئة،التنمية المستدامة و الادارة الجمعية** ،مداخلة ضمن المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، البحرين ،2005،ص125.

[2] المنجد غي اللغة و الإعلام،دار المشرق ،بيروت،ط 2003،40،ص230 .

[3] عبد العزيز قاسم محارب **"التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"**،دار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية،2011،ص17.

*برتنلاند ،رئيسة **وزراء** النرويج سابقا وعضو في اللجنة العالمية للتنمية المستدامة،وهي من أبرز الشخصيات و النخب السياسية و الاقتصادية الحاكمة في العالم.

وهو أحد التعاريف الأكثر شهرة إذ بموجب هذا التقرير تم دمج الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية و البيئة في تعريف واحد و هو التالي : على أنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها[1].

وارتكز النقاش في هذا التعريف على الجانب و هما [2] :

أ .درجة إحلال رأس المال الطبيعي برأس المال البشري و مدى إمكانية اعتبار الثاني بديلا للأول ،خاصة فيما يتعلق بالموارد الطبيعية و النظم البيئية غير المتجددة ، فالاكتشافات العلمية و التقدم التقني أديا إلى اكتشاف أساليب للتعايش مع قدر أقل من الطاقة و استخدامها عقلانيا و راشدا للموارد الطبيعية الأخرى .

ب.الالتزام الذي يدين به الجيل الحالي للأجيال المستقبلية ، فعلى الرغم من التقدم التقني الباهر إلى أن الاقتصاد العالمي ما زال مرتبطا إلى حد كبير بالموارد الطبيعية غير المتجددة مما يلقي بضلال من الشك حول مدى تمكن الأجيال المستقبلية من تلبية احتياجاتها لا سيما الأساسية منها ، فالأجيال الحالية من المتوقع أن نترك للأجيال المستقبلية موارد أقل و تلوث أكثر و مشاكل بيئية أكبر.

2. تعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية(FAO) الفاو 1989

وتعرفها على أنها إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني و المؤسسي بطريقة تضمــن تحقيق و استمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية و المستقبلية،إن تلك التنمية المستدامة (في الزراعة و الغابات

و المصادر السمكية) تحمي الأرض و المياه و المصادر الوراثية النباتية و الحيوانية و لا تضر بالبيئة و تتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية و مناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

3 .تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية (P.N.M.D) 1992

في تقريره العالمي بشأن التنمية البشرية تعرف التنمية المستدامة بأنها [3] "عملية يتم من خلالها صياغة السياسات الاقتصادية ،الضريبية، التجارية ،الطاقوية ،الزراعية ،الصناعية كلها بقصد إقامة تنمية تكون اقتصاديا و اجتماعيا

و إيكولوجيا مستدامة".

ثانيا : تعاريف من حيث الأبعاد

تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشرين تعريفا واسعا التداول للتنمية المستدامة حيث قسم هذا التقرير هذه التعاريف إلى المجموعات كالتالي[1] :

[1] Alain Chauveau , jean jaques rosé ,l'entreprise responsable ,Editions d'organisations ,paris 2003,P3.

[2] Gerad Garibaldi ,L'analyse Stratégique,3 ème édition ,Editions d'organisations ,paris 2003,P3.

[3] محمد كنفوش ،مرجع سبق ذكره،ص29.

1.على الصعيد الاقتصادي

تعني التنمية المستدامة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة و الموارد ، أما بالنسبة للدول المتخلف فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة و الحد من الفقر .

2.على الصعيد الاجتماعي و الإنساني

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستقرار في النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد إلى المدن و ذلك من خلال تطوير مستوى الخدمات الصحية و التعليمية في الأرياف وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في التخطيط للتنمية[2].

3.على الصعيد البيئي

تعني التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية و الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية في العالم مما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على سطح الكرة الأرضية[3].

4.على الصعيد التكنولوجي (التقني)

هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات و التقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الطاقة

و الموارد ،وتنتج الحد الأدنى من الغازات و الملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة حرارة الأرض و الضارة بطبقة الأزون[4].

ثالثا : تعاريف متفرقة للتنمية المستدامة

عرفها قاموس ويبستر"Webster":"على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا"[5].

عرفها "وليم رولكزهاوس "مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها " تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ،وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية و المحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة و ليست متناقضة "[6]:

- و بالتالي يمكن اعتبار التنمية المستدامة هي التنمية التي تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ، ولكن ليس على حساب البيئة و الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية،إلى جانب محاولة البحث

---

[1] خالد القاسمي بن محمد،**أفاق التنمية و التكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية** ،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2000،ص36.

[2] عبد العزيز قاسم محارب،مرجع سبق ذكره،ص ص168،167.

[3] أبو عبد اله علي:وسيلة السبتي ،**إشكالية التنمية المستدامة** ،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي ،حول أداء وفاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،يومي 10و11نوفمبر2009ص12.

[4] خالد مصطفي قاسم ،**إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2007،ص158.

[5] عثمان محمد غنيم ،ماجدة أحمد أبوزنط،مرجع سابق ذكره،ص25.

[6] فريد بن عبيد،أسماء حدانة:**التكنولوجيا و التنمية المستدامة**،مداخلة ضمن ملتقى العلمي الدولي:أداء وفاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،مداخلة في ملتقى العلمي الدولي"أداء و فاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة"،ص03.

عن بدائل للموارد خاصة غير المتجددة منها،و استغلالها بطرق و أساليب لا تتعارض مع البيئة و تهدد أمن استقرار الأجيال القادمة .

المطلب الثالث : خصائص التنمية المستدامة

هناك مجموعة من الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة و هي[1]:

1.أنها تنمية تعتبر البعد الزمني أساسي، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة تعتمد على تقرير إمكانيات الحاضر، و يتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ لها بالمتغيرات.
2.أنها تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية، و تعمل عل الحفاظ عليها.
3.أنها تقوم في المقام الأول على تلبية الاحتياجات الأساسية للناس و خاصة الفقراء (غذاء، سكن، عمل، تعليم) ذلك أن المجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة و هو ما يهدد البيئة، و هذه المجتمعات المحرومة هي معرضة أكثر للفوضى و الثورات.
4.تراعي التنمية المستدامة الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية بكل عناصرها و ومكوناتها الأساسية كالهواء، الماء، مصادر الطاقة...
5.أنها تنمية متكاملة و تعتبر تنمية الجانب البشري من الاهتمامات الأولى لذلك فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية و الاستقرار النفسي و حق الفرد و المجتمع في الحرية و ممارسة الديمقراطية و في المساواة و العمل.
6.أنها تحافظ على تعدد العناصر و المركبات المكونة للمنظومات الإيكولوجية (الحفاظ على التنوع الوراثي للكائنات الحية بجميع أنواعها).
7.هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق و التكامل بين سياسات استخدام الموارد،و اتجاهات الاستثمارات و الاختيار التكنولوجي، و الشكل المؤسسي، بما يجعلها جميعا تعمل بتناغم و انسجام داخل المنظومات البيئية بما يحافظ عليها و يحقق التنمية.
8.التنمية المستدامة لها بعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة[2].
9.أن التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أشد تدخلا وتعقيدا و لا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي و ما هو اجتماعي في التنمية[3].

المبحث الثاني : مقومات و أهداف التنمية المستدامة و أهم مبادئها

[1] فكرون السعيد، **التنمية المستدامة للمجتمعات النامية واقع و آفاق** ،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول : أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، المسيلة ، جامعة محمد بوضياف ،يومي 10 و11 نوفمبر 2009 ، ص 04.

[2] عقيلة ذبيحي ، **الطاقة في ظل التنمية المستدامة، دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل و الإشراف الاقتصادي، جامعة منتوري- قسنطينة، 2009/2008، ص56.

[3] ياسمينة زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، دراسة تقييمية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص4.

تتجه التنمية المستدامة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من خلال الترابط بين مقوماتها الأساسية التي محورها الإنسان و الطبيعة، و ذلك في ظل مبادئ تعمل على ضبط توجه التنمية إلى مسارات غير مرغوب فيها.

المطلب الأول: مقومات التنمية المستدامة

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة من الأسس و المقومات التي تتمثل في :

الفرع الأول: الإنسان

يعتبر الإنسان محور التنمية المستدامة ،وعلى هذا ينبغي على إستراتيجية التنمية المستدامة أن تتعامل مع زيادة السكان التي من المتوقع أن تصل إلى 8 مليار نسمة سنة 2025، كما يجب أن تضع التنمية من بين أولوياتها محاربة الفقر،وتأمين الحياة البشرية والسعي بنوعية حياة جديدة تتضمن الحاجات الأساسية كالغذاء و المأوى و المرافق الصحية و التعليم و توفير فرص العمل، و تحقيق العدالة باعتبارها العنصر الهام التي تشير إليه مختلف تعاريف التنمية المستدامة و في ظل هذا المفهوم هناك نوعين للعدالة و الإنصاف[1]:

-إنصاف الأجيال الحاضرة الذين يعيشون اليوم، ولا يجدون فرصة متساوية للحصول على الموارد الطبيعية و الخيرات الاقتصادي و الاجتماعية.
-إنصاف الأجيال البشرية التي لم تلد بعد و هي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند و ضع الدراسات الاقتصادية و لا تراعى حاجياتها في هذا الزمن.

الفرع الثاني: الطبيعة

وهي خزانة الموارد المتجددة و غير المتجددة و هي المحيط الحيوي للإنسان حيث أن[2]:

الموارد المتجددة تشمل الغابات، المراعي، مصائد الأسماك، المزارع، و هذه الموارد كلها متاحة لاستهلاك الإنسان و متجددة بشرط المحافظة على النظام البيئي الذي تعيش فيه.
و الموارد غير المتجددة و هي مختزنة تحت الأرض تكونت و تجعل في عصور ماضية و ما يستهلك منها لا يعوض ولا يتجدد مثل: البترول، الفحم، الغاز الطبيعي و المعادن، و ترشيد هذه

[1] صالح مفتاح، ريمة عمري، **الهندسة المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة - قالمة، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012، ص225.
[2] سلامة سالم سليمان،**المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة و أثرها على التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي الخامس للإدارة و البيئة، تونس، سبتمبر 2006، ص ص 55،56.

الموارد يتضمن عدم استنزافها و تجاوز قدرة النظام البيئي على العطاء و الترشيد و المحافظة عليها بإدخال المعرفة العلمية المتطورة.

لفرع الثالث : التكنولوجيا

أصبحت التطورات التكنولوجية لصيقة بحياة الناس، كما أن الكثير من المشاكل التكنولوجية ليس لها حل، فقد تبدو الوسائل التكنولوجية في البداية كثيرة المنافع ليس فيها ضرر غير أنها مع تطور هذه التكنولوجيا و المعارف العلمية تبين أن لها أضرار خطيرة باعتبار أنها تلحق الضرر بالبيئة خاصة طبقة الأوزون.

كما ساد فترة الزمن الحديث أن التكنولوجيا بمثابة الحلول للمشاكل و تساعد على إسعاد الناس، غير أن التجربة أن مشاكل البيئة ناتجة عن التفاعلات بين الإنسان و الطبيعة و التكنولوجيا لتحقيق التوازن في تفاعلاتها، و أن هذا

التوازن يتحقق عن طريق إيجاد منظومة قانونية يجب السهر على تطبيقها عن طريق إجراءات صارمة[1].

المطلب الثاني : أهداف التنمية المستدامة

جاءت التنمية المستدامة لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية و بيئية و تكنولوجية،من شأنها أن تؤدي إلى تحسين حياة البشر.

و تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها و محتواها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان من خلال عمليات التخطيط و تنفيذ السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع اقتصاديا و اجتماعيا.
- احترام البيئة الطبيعية حيث أن التنمية المستدامة تركز على استيعاب البيئة الطبيعية واحترامها، و تعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل و انسجام.

[1] - حسن فريحة: ، مرجع سبق ذكره، ص 5.
[2] عثمان محمد غنيم ،ماجدة أبوزنط،مرجع سبق ذكره،ص ص29و30.

- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة و تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها، و حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها و تنفيذ و متابعة و تقييم برامج و مشاريع التنمية المستدامة.

- تحقيق استغلال و استخدام عقلاني للموارد بالتعامل مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها و تعمل على استخدامها و توظيفها بشكل عقلاني.

- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع و ذلك بتوظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع،في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح و الجديد لها في تحسين نوعية حياة المجتمع و تحقيق أهدافه المنشودة.

- إحداث تغير مستمر و مناسب في حاجات و أولويات المجتمع،و بطريقة تلاؤم إمكانياته و تسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، و السيطرة على جميع مشكلات البيئة و وضع حلول مناسبة لها.

- تحقيق نمو اقتصادي تقني،بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئة، و هذا بدوره

تطلب تطوير مؤسسات و بنى التحتية و إدارة ملائمة للمخاطر و التقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين

الأجيال المتعاقبة و في الجيل نفسه[1].

- زيادة الدخل الوطني بانتهاج تنمية مستدامة فعالة،من شأنها أن تساهم في زيادة و تحسين الناتج الوطني من السلع و الخدمات و تحسين الكفاءة الإنتاجية داخل مختلف الوحدات، و في كافة القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق الناتج الوطني من رؤوس الأموال و استثمارها في توسيع النشاطات المنتجة داخل الدولة.

المطلب الثالث: مبادئ التنمية المستدامة

لقد تم توضيح هذه المبادئ من قبل البنك العالمي للإنشاء و التعمير وتتمثل فيما يلي[2]:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية

[1] محمد رقامي ، إيمان نوشنقير ، **التنمية المستدامة بين واقع و التحليل** ، المؤتمر العلمي الدولي :مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قالمة ،يومي 3و4 ديسمبر2012، ص ص 440،441.

[2] أنجد روستير، **المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر 1996، ص ص 4- 6.

اقتضت خطورة مشكلات البيئة و ندرة المواد الطبيعية، التشدد في وضع الأولويات و تنفيذ إجراءات العلاج على مراحل، و هذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية و الإنتاجية و الإيكولوجية لمشكلات البيئة وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، و بدأ التأكيد على فعالية التكلفة و أفادت الجهود في هذا المجال في عدة مناطق من العالم، مما أدى إلى تطوير البحوث العلمية في هذا المجال الذي سمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع و يناشد المتخصصين والاقتصاديين في مجال البيئة على العمل سويا من أجل تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي لمشكلات البيئة الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام الفرص و تحقيق الربح لكل الأطراف

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف و مفاضلات، و البعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة و الحد من الاستنزاف المفرط لمصادر الطاقة.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكننا

تعتبر الحوافز القائمة على السوق و الرامية إلى خفض الأضرار هي الأفضل من حيث المبدأ أو التطبيق كفرض رسوم نحو تدفق النفايات أو رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعملية الاستخراج و كذلك الرسوم المفروضة على النفايات الحضارية.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية و التنظيمية

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما و مقدرة، في المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص

يجب على الدولة التعامل بجدية و موضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، و ذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمنظمات، و إنشاء نظام الايزو الذي يشهد بان المنظمات لديها أنظمة سليمة للإدارة و البيئة.

المبدأ السابع: الاشتراك الكامل للأفراد

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما، تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذ شارك المواطنون المحليون في هذه العملية.

المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا

يجب على الحكومات الاعتماد على مبدأ التعاون و تضافر الجهود المشتركة بينها و بين القطاع الخاص

و منظمات المجتمع المدني و غيرها، وتنفيذ تدابير مكثفة للتصدي لمشاكل البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة و الفعالية

إن مهمة الإداريين البارعين انجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء و الغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل، و في الجزائر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب و تحويل أدائها من أداء سيء إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فان الوقاية تكون ذات تكاليف منخفضة كثيرا و أكثر فعالية من العلاج،

وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في قطاعات النشاط الرئيسية وباتت تضع في الحسبان التكاليف و المنافع النسبية عند تصميم إستراتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من مبدأ حماية البيئة عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و التجارية.

المبحث الثالث: أبعاد مؤشرات التنمية المستدامة و أدوات تحقيقها

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الترابط و الاندماج بين مختلف الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية والبيئية، والتي يتم قياسها بمؤشرات تعطي صورة الحالة الراهنة لأي دولة،و التي توضح بدقة التدابير والأدوات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة فيها.

المطلب الأول: أبعاد التنمية المستدامة

يمكن الإشارة إلى أربعة أبعاد إستراتيجية متفاعلة فيما بينها، وهي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

والتكنولوجية و التي سيتم عرضها كالأتي:

الفرع الأول: الأبعاد الاقتصادية

والأبعاد التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وفي نفس الوقت المحافظة على الموارد وهي[1] :

أولا : حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

إن سكان البلدان الصناعية يستخدمون أضعاف-من مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم- ما يستخدمه سكان البلدان النامية.

ثانيا: إيقاف تبذير و تبديد الموارد الطبيعية

التنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية، تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة و الموارد الطبيعية، و ذلك عبر تحسين مستوى كفاءة استخدام الطاقة، بما يتيح للبيئة من استيعاب مخالفات استخدامها، مع إمكانية تجدد الأنظمة البيئية و إحداث تغيرات جذرية في أسلوب الحياة، إلا أنه يجب التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى الدول النامية، و تعمل التنمية المستدامة أيضا على تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

ثالثا: مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و عن معالجتها

تقع على البلدان الصناعية مسؤولية التلوث البيئي، بسبب استهلاكها المتراكم للطاقة الأحفورية ، و بذلك إسهامها في مشكلات التلوث العالمي كان كبيرا،ولكونها دول غنية تمتلك موارد مالية، تقنية و بشرية كافية بان تستخدم تكنولوجيات أنظف ،تحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية و العمل بها و ذلك لتعزيز التنمية المستدامة.

رابعا: تقليص تبعية البلدان النامية

توجد روابط دولية فيما بين البلدان المتقدمة و النامية ، فانخفاض في استهلاك الموارد الطبيعية يؤدي إلى انخفاض استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية،و بذلك انخفاض صادرات الدول الفقيرة من هذه المنتجات و تخفيض أسعارها بدرجة أكبر مما يحرم البلدان النامية من إيرادات هي في أمس الحاجة إليها،مما يجبر الدول النامية على نمط تنموي يقوم على القدرات الذاتية و تأمين الاكتفاء الذاتي.

خامسا: المساواة في توزيع الموارد

[1] بن ثابت علي، فتني مايا، **ضرورة الكتفاء الذاتي و التطور**،حسب فكر مالك بن نبي، المؤتمر العلمي العلمي الدولي، مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره ،ص 112.

بجعل فرص الحصول على المواد و المنتجات والخدمات في ما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة، فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية و النمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة، فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم و الخدمات الاجتماعية و على الأراضي و الموارد الطبيعية الأخرى و على حرية الاختيار تشكل حاجزا هاما أمام التنمية.

سادسا: الحد من التفاوت في المداخيل

فالتنمية المستدامة تعني الحد من التفاوت المتنامي في الدخل،وفي فرص الحصول على الرعايـة الصحيـة و تحسين فرص التعلم، وتجدر الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية تلعب دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة،وتجدر الإشارة هنا إلى أن من هذه السياسات (الحد من التفاوت في المداخيل)هي التي حفزت النمو السريع الذي شهدته اقتصاديات النمو الآسيوية كماليزيا و كوريا الجنوبية و تايوان.

سابعا:تقليص الإنفاق العسكري

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية،ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

ثامنا:التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة

تعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة،ويحقق التخفيف من عبئ الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة،لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة و النمو السريع للسكان[1].

الفرع الثاني :الأبعاد الاجتماعية (البشرية)

ترقية المجتمع هو هدف التنمية المستدامة وغايتها، و لتحقيق خيارات الأفراد لابد و أن ينطلق من ذات

إنسانية،لذلك فإن هناك مجموعة أبعاد يجب أخذها بعين الاعتبار على النحو التالي[2]:

أولا:تثبيت النمو الديموغرافي

[1] أبو عبد الله علي، وسيلة السبتي ،**إشكالية التنمية المستدامة**،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،يومي 10و11نوفمبر2009،ص14.

[2] عبد الخالق عبد الله،**التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية**،دراسة في التنمية العربية ،الواقع و الأفاق،سلسلة كتب المستقبل العربي ،العدد13،ط1 بيروت،1998،ص239.

تعمل التنمية المستدامة على تحقيق تقدم كبير في سبيل تثبيت نمو السكان ،و ذلك أن النمو السريع يحدث ضغوط حادة على الموارد الطبيعية و على قدرة الحكومات في توفير الخدمات.

ثانيا:مكانة الحجم النهائي للسكان و توزيعه

إن الإسقاطات الحالية توحي بأن عدد سكان العالم سينمو بوتيرة مطردة،وسيشكل ضغطا متنام على الموارد الطبيعية، بتدمير المساحات الخضراء والإفراط في استغلال الحياة البرية و الموارد الطبيعية الأخرى،كما أن لتوزيع السكان أهمية خاصة ،ذلك أن الاتجاهات الحالية نحو توسع المناطق الحضرية لها عواقب بيئية ضخمة،فالمدن تقوم بطرح النفايات و المواد الملوثة دون دراسة تابعاتها البيئية، في تدمير النظم الطبيعية المحيطة بها،ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني النهوض بالتنمية الريفية واتخاذ تدابير خاصة بوضع السياسات و التكنولوجيات التي تؤدي إل تقليص من الآثار البيئية للتحضر.

ثالثا: الاستخدام الكامل للموارد البشرية

تنطوي التنمية المستدامة على الاستخدام الكفء للموارد البشرية،وذلك بتحسين التعليم والخدمات الصحية بمعنى آخر إعادة توجيهها أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات لبشرية الأساسية.

الفرع الثالث: الأبعاد البيئية

جاءت التنمية المستدامة باهتمام بالغ بالنظام البيئي،و أعطته الأولوية و تتمثل الأبعاد البيئية في النقاط التالية[1] :

أولا. إتلاف التربة و استعمال المبيدات و تدمير الغطاء النباتي و المصايد: إن تعرية التربة و الإفراط في استخدام الأسمدة و المبيدات يؤديان إلى فقدان إنتاجيتها و تلويث المياه السطحية و المياه الجوفية ،كما أن الرعي غير منظم يضر بالغطاء النباتي وبحرا المصائد غير مراقبة يجري استغلالها بمستويات غير مستدامة ، وعلى هذا الأساس فإن التنمية المستدامة تعمل على المحافظة على التربة و التقليل من استخدام المبيدات و المحافظة على الغطاء النباتي و التنوع السمكي.

ثانيا .حماية الموارد الطبيعية : وذلك من خلال حماية الموارد الطبيعية اللازمة للإنتاج،للتمكين في التوسع لتلبية احتياجات .

[1] مصطف فريد، سمير بوعافية، **مساهمة إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، جامعة المدية،7و6 جوان 2006،ص ص08،07.

ثالثا.صيانة المياه : يشكل توفر المياه العذبـة بكميات مناسبة و مضمونة ضرورة للصحة و الإنتاج الغذائي و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية ،و التنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة .

رابعا : تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية

مع الزحف العمراني على المساحات الزراعية و الاستخدام غير العقلاني للأراضي ، تقلصت و انخفضت مساحة الأراضي القابلة للزراعة ، وتتعرض الغابات المدارة و النظم الايكولوجية لتدمير سريع ،و التنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض هذه الملاجئ وإن أمكن وقفها.

خامسا. حماية المناخ : تعني التنمية المستدامة كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرا كبيرة في البيئة العالمية يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة مثل زيادة مستوى سطح البحر ، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار و الغطاء النباتي ، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية ، يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة ، يعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية و البيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء تدخلات الإنسان .

الفرع الرابع:الأبعاد التكنولوجية و تتمثل في [1]:

أولا. استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية : كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه و أرض ، وفي البلدان المتقدمة ،و التنمية المستدامة هنا تعني التحول إلى التكنولوجيا أنظف و أكفأ و استهلاك طاقة أقل.

ثانيا .الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة و بالنصوص القانونية الزاجرة : تعتبر التكنولوجيا المستخدمة في الدول النامية أ أكثر تسببا في التلوث، و هي تناقض مبدأ التنمية المستدامة التي تعني اعتماد تكنولوجيا و نصوص قانونية عقابية رادعة في هذا المجال ، ولسد فجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة

و النامية ، يجب إقامة علاقات تعاون تكنولوجية، إما باستحداث أو بتطوير تكنولوجيات أنظف و ذات فكرة عالية تتناسب و ظروف الدول النامية .

ثالثا : المحروقات و استخداماتها

[1] ابراهيم بظاظا ،**السياحة البيئية و أسس استدامتها** ، الوراق للنشر و التوزيع ،عمان ،2010،ص ص126- 129.

إن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاص، لأنها مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء ، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغيير المناخ ، و المستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر التي تهدد قدرة الأرض على امتصاصها آجلا، و إذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لانهاية سواء بالمستويات الحالية أو المتزايدة .

رابعا : الحد من انبعاث الغازات

ترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيارة انبعاث الغازات ، وذلك من خلال الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات ، و إيجاد مصادر أخرى للطاقة ، و استحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة أنظف.

خامسا : الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

التنمية المستدامة تعني الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض ، فاتفاقية" **كيوتو"** جاءت مطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون ، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع.

المطلب الثاني :مؤشرات التنمية المستدامة

تتمحور مؤشرات التنمية المستدامة حول القضايا الرئيسية التي تضمنتها توصيات أجندة أعمال القرن الواحد و العشرون التي أقرت في عام 1992 و هي التي تشكل لإطار العمل البيئي في العالم و هي القضايا الاجتماعية و البيئية و الاقتصادية و فيما يلي تفصيل لهذه و المؤشرات المرتبطة بها[1] :

الفرع الأول :المؤشرات الاقتصادية و تتلخص في [2] :

[1] سعود بن حسيني الزهراني، **التخطيط الاستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة** ،ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التنمية الريفية،برنامج المدن الصحية بالتعاون مع الجمعية السعودية لعلم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية ،المندق ،10و2009/08/12،ص15.

[2] أحمد السيد كردي ،**كيف يمكن قياس التنمية المستدامة** ،تاريخ الاطلاع 2013/02/12 ،عن الموقع الالكتروني :
http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68462/posts/159112

أولا : البنية الاقتصادية

تسود على التحليلات الاقتصادية و الرأسمالية حاليا ،المؤشرات المتعلقة بالنمو الاقتصادي الرأسمالي و معدل الدخل الفردي و القوة الشرائية ضمن موازين السوق ، ولكن مثل هذه المؤشرات لا تعطي فكرة واضحة عن حقيقة التباين الاقتصادي في توزيع الثروات أو مصادر الدخل، كما أنها لا تعكس أبدا القيمة المستنزفة للموارد الطبيعية التي يتم استخدامها في العمليات الإنتاج ، وعلى هذا الأساس فإن تطوير مؤشرات اقتصادية مستدامة و لها علاقة مباشرة بالتنمية و تعكس طبيعة تأشير السياسات الاقتصادية على الموارد الطبيعية هو في طليعة أولويات قياس التنمية المستدامة ، و بالتالي فإن أهم مؤشرات البنية الاقتصادية هي كالتالي :

1.**الأداء الاقتصادي:**ويمكن قياسه من خلال معدل الدخل القومي للفرد ،ونسبة الاستثمار في معدل الدخل القومي.

2.**التجارة :** ويقاس الميزان التجاري ما بين السلع و الخدمات.

3.**الحالة المالية** :وتقاس عن طريق قيمة الدين مقابل الناتج القومي الإجمالي و كذلك نسبة المساعدات التنموية الخارجية التي يتم تقديمها أو الحصول عليها مقارنة بالإنتاج القومي الجمالي.

ثانيا : أنماط الإنتاج و الاستهلاك

وهذه هي القضية الاقتصادية الرئيسة في التنمية المستدامة،إذ أن العالم يتميز بسياسة النزاعات الاستهلاكية ، و أنماط الإنتاج غير التنموية و التي تستنزف الموارد الطبيعية ،و الموارد الطبيعية للكرة الأرضية لا يمكن أن تدعم استمرار هذه الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية مستقبلا خاصة بالتسارع المطلوب لوتيرة الإنتاج، و انطلاقا مما سبق لا بد من حدوث تغير جذري في سياسات الإنتاج و الاستهلاك للحفاظ على الموارد و جعلها متاحة أمام سكان العالم بشكل متساوي ،أما أهم مؤشرات الأنماط الإنتاجية و الاستهلاكية في التنمية المستدامة نجد مايلي [1]:

1.استهلاك المادة : وتقاس بمدى كفاءة استخدام المادة في الإنتاج، و المقصود بالمادة هنا كل المواد الطبيعية الخام

2.**استخدام الطاقة** : لو تقاس عن طريق الاستهلاك السنوي للطاقة لكل فرد ، نسبة الطاقة المتجددة من الاستهلاك السنوي وكثافة استخدام الطاقة .

3.**إنتاج و إدارة النفايات** : و تقاس بكمية إنتاج النفايات المشعة و إعادة تدوير النفايات.

4.**النقل و المواصلات** :و تقاس بالمسافة التي يتم قطعها سنويا لكل فرد مقارنة بنوع المواصلات (سيارة خاصة ، طائرة ، موصلات عامة ، دراجة نارية ...)

[1] بوعشة مبارك ،**أبعاد التنمية المستدامة / إشارة تجربة هولندا** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة ،مرجع سبق ذكره،ص10

الفرع الثاني:المؤشرات الاجتماعية وتتمثل فيما يلي:

أولا : المساواة الاجتماعية

وتتضح في الحصول على فرص الحياة بدرجة عادلة مع توزيع الموارد المتاحة وتتضمن فرص الحصول على العمل و الخدمات العامة من صحة وتعليم، تبرز أيضا في مكافحة الفقر ، وتبقى المساواة الاجتماعية من أكثر قضايا التنمية المستدامة صعوبة في التحقيق [1]،و قد تم وضع مؤشرين رئيسين لقياس المساواة الاجتماعية و هما :

1.**الفقر :** و يقاس عن طريق نسبة السكان الذين يعشون تحت خط الفقر ، و نسبة السكان العاطلين عن العمل من السكان الذين هم في سن العمل .

2.**المساواة في النوع الاجتماعي**

ويمكن قياسها من خلال حساب مقارنة معدل أجر المرأة مقارنة بمعدل أجر الرجل.

ثانيا : الصحة العامة

هناك ارتباط ما بين الصحة والتنمية المستدامة فالحصول على مياه شرب نظيفة وغداء صحي وراعية صحية دقيقة هو من أهم مبادئ التنمية المستدامة ، فالفقر وتزايد التهميش السكاني وتلوث البيئة المحيطة وغلاء المعيشة كل ذلك يؤدي إلى تدهور الأوضاع الصحية و بالتالي عدم تحقيق التنمية المستدامة، و المؤشرات الرئيسية للصحة هي[2]:

1.حالة التغذية: و تقاس بالحالات الصحية للأطفال.

2.**الوفاة**: و تقاس بمعدل وفيات الأطفال تحت السن الخامسة.

3.**الإصحاح**: و يقاس بنسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الصحية.

4.**الرعاية الصحية**: و تقاس بنسبة السكان القادرين على الوصول إلى المرافق الصحية، ونسبة التطعيم ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال.

ثالثا: التعليم

وهو عملية مستمرة طوال العمر و مطلبا رئيسيا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أن التعليم أهم الموارد التي يمكن أن يحصل عليها الناس لتحقيق النجاح في الحياة، والتعليم يتمحور حول ثلاثة أهداف هي[3]:

1.**إعادة توجيه التعليم نحو التنمية المستدامة**

بزيادة فرص التدريب وزيادة التوعية العامة، وذلك بتدريب الناس على الحصول على المعلومات الحديثة، ولكن هناك الكثير من الجهد الذي ينبغي بذله،أما مؤشرات التعليم فهي:

---

[1] عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **التنمية البشرية و مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، المؤتمر العربي حول: التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2007، ص ص11-14.

[2] الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا: www.wikipedia-ige.org

[3] المرجع نفسه.

أ.**مستوى التعليم**: ويقاس بنسبة الأطفال الذين يصلون إلى مراتب عليا في التعليم.

ب.**محو الأمية:** ويقاس بنسبة الكبار المتعلمين في المجتمع، و المنخرطين في دور محو الأمية.

رابعا: السكن

إن توفر المسكن و الملجأ المناسب هو من أهم احتياجات التنمية المستدامة، ومع أنه يعتبر من الأساسيات في العالم فإن العديد من الدول و الكثير من الفئات الاجتماعية المحرومة لا تجد مأوى لها.

إن شروط الحياة وخاصة في المدن الكبيرة تتأثر دائما بالوضع الاقتصادي وشبه نمو السكان والفقر والبطالة وكذلك سوء التخطيط العمراني و الحضاري و تشكل عملية الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن احد أهم الأسباب نحو زيادة المستوطنات البشرية العشوائية و نسبة المشردين و أولائك الذين يعيشون في ظروف صعبة و لا يجدون المأوى الملائم لحقوقهم الإنسانية في العيش في مسكن آمن و مريح و مستقل، و تقاس حالته في مؤشرات التنمية المستدامة بمؤشر واحد هو نسبة مساحات السقوف في الأبنية لكل شخص.

خامسا: الأمـن

يتعلق الأمن في التنمية المستدامة بالأمن الاجتماعي و حماية الناس من الجرائم، فالعدالة و الديمقراطية و السلام الاجتماعي تعتمد جميعا على وجود نظام متطور عادل من الإدارة الأمنية التي تحمي المواطنين من الجريمة، و لكنها في نفس الوقت لا تثير القلق الاجتماعي أو تمارس سلطتها في الإساءة إلى الأفراد و تحترم حقوق الإنسان، و يتم قياس الأمن الاجتماعي عادة من خلال عدد الجرائم المرتكبة لكل 100 ألف شخص من سكان الدولة.

سادسا: السكان

هناك علاقة عكسية واضحة و لا جدال عليها ما بين النمو السكاني و التنمية المستدامة، فكلما زاد معدل النمو السكاني في دولة أو منطقة جغرافية معينة زادت نسبة استهلاك الموارد الطبيعية و نسبة التصنيع العشوائي و النمو الاقتصادي غير المستدام، مما يؤدي في النهاية إلى كل المشاكل البيئية و بالتالي تقليل فرص تحقيق التنمية المستدامة،
ومن المعروف أيضا أن النمو السكاني العالي المصحوب بالهجرة من الريف إلى المدينة يؤدي إلى سوء توزيع الدخل
وزيادة نسبة الفقر و البطالة، حيث تعجز السياسات الاقتصادية في معظم الأحيان عن الوفاء باحتياجات السكان الأساسية، و قد أصبحت النسبة المئوية للسكان هي المؤشر الرئيسي الذي يتم استخدامه لقيس مدى تطور اتجاه تخفيض النمو السكاني.

الفرع الثالث: المؤشرات البيئية وتتلخص فيما يلي[1]:

أولا: الغلاف الجوي

هناك العديد من القضايا البيئية الهامة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي و تغيراتــه، و منها التغيير المناخي و ثقب الأزون و نوعية الهواء، و تؤثر هذه القضايا بشكل مباشر على صحة الإنسان و استقرار و توازن النظام البيئي،كما لبعضها تأثيرات غير قابلة للانعكاس و التراجع، حيث تم إقرار الكثير من المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و الإقليمية لحماية المناخ و معالجة ظاهرة الاحتباس الحراري، و كذلك تحسين نوعية التقنيات البيئية لتقليل الإنبعاثات الملوثة،ومن المصادر الثابتة والمتحركة لتحسين نوعية الهواء،وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي و هي:

1. **التغير المناخي**:و يتم قياسه من خلال تحديد إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون.
2. **ترقق طبقة الأزون:**و يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأزون.
3. **نوعية الهواء**:و يتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط في المناطق الحضرية.

ثانيا: الأراضي

هذه قضية معقدة و هامة جدا و ذات تشعبات كبيرة في علاقتها بالتنمية المستدامة، فالأرض لا تكون فقط من البيئة الفيزيائية و طبوغرافية السطح بل أيضا من الموارد الطبيعية الموجودة فيها، و حتى المياه التي تحويها و الكائنات الحية التي تعيش عليها، أما أهم المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي فهي:

1. **الزراعة**: و يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحات الكلية و استخدام المبيدات و المخصبات الزراعية.
2. **الغابات**: و يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض و كذلك معدلات قطع الغابات.
3. **التصحر**: يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية.
4. **الحضرية**: و يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

ثالثا: البحار و المحيطات و المناطق الساحلية

[1] مزريف عاشوري، قدور بن نافلة، **من التنمية البشرية إلى التنمية البشرية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة،ص ص 07،08.

بما أن البحار و المحيطات تشغل نسبة 70% من مساحة الكرة الأرضية فإن إدارة هذه المناطق الشاسعة بطريقة مستدامة بيئيا هو أحد أكبر التحديات التي تواجه البشرية.

لا شك أن المياه هي عصب الحياة الرئيسي، و هي العنصر الأكثر أهمية للتنمية، و كذلك فهي من أكثر الموارد المائية تعرضا للاستنزاف و التلوث وتتميز أنظمة المياه العذبة من انهار و بحيرات و جداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة، و تعرضها للتأثيرات السلبية للنشاطات الإنسانية، كما أن إدارة الموارد المائية بطريقة مستدامة بيئيا هي من أهم التحديات و المصاعب التي تواجه دول العالم حاليا.

رابعا: التنوع الحيوي

قد تكون علاقة التنوع الحيوي بالتنمية المستدامة غير واضحة أحيانا، حيث يعتقد البعض أن التنوع الحيوي يعني فقط حماية الحيوانات و النباتات البرية و إنشاء المحميات، و إن ذلك يصطدم عادة مع التقدم الاقتصادي، إذ تعتبر حماية التنوع الحيوي واجبا بيئيا و أخلاقيا فحسب، لكنها أساسية لتأمين التنمية المستدامة حيث تم الإقرار بالترابط الوثيق بين التنمية و البيئة، فتوسع الأولى أصبح مرتبطا بجودة الأخيرة، و يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما:

1. **الأنظمة البيئية**: و التي يتم قياسها بحساب نسبة مساحة المناطق المحمية مقارنة بالمساحة الكلية وكذلك مساحة الأنظمة البيئية الحساسة.
2. **الأنواع**: و هو المؤشر الثاني، و يتم قياسها بحساب نسب الكائنات الحية المهددة بالانقراض إلى جانب المؤشرات البيئية التي لها أهمية بالغة خصوصا في الوقت الراهن إلا أن المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة لا تقل أهمية عن المؤشرات السابقة (مؤشرات بيئية).

الفرع الرابع: المؤشرات المؤسسية: يمكن تلخيص مؤشراتها فمايلي[1] :

1. **خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100نسمة** : يعد أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية و اللاسلكية في أي بلد.
2. **المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة:** يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة و المشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية.
3. **الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة:** إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياس لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي و تعزيز إنتاجيته.
4. **مستخدمو الانترنت لكل 100 نسمة** :يقيس مدى مشاركة الدول عصر المعلومات.

[1] عادل عامر، **دور الاستثمار في الرأس مال البشري في تحقيق التنمية المستدامة**، عن الموقع الإلكتروني: http://adelamer.com/up/attach/9fb3ac4f16.doc، تاريخ الاطلاع 2013/01/15

المطلب الثالث:أدوات تحقيق التنمية المستدامة

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تنسيق جهود جميع شعوب الأرض،لأن ظاهرة تدهور البيئة لا تصدها حدود من أي نوع،و لتحقيق التنمية المستدامة يجب استخدام الأدوات اللازمة لذلك،و نذكر منها مايلي[1] :

1. التربية و التوعية البيئية التي تهدف إلى تطوير مجتمع سواء على المستوى الدولي أو العالمي يتمتع بدرجة كافية من الوعي لقضايا البيئة و التنمية و مهتم بهذه الأمور المصيرية و المشكلات المرتبطة بها، و يمتلك المعرفة و المهارات و الاتجاهات و الدوافع و لديه التزام فردي و جماعي بالسعي لإيجاد حلول للمشكلات القائمة و تطبيق الاستراتيجيات و للممارسات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال إلزام الدول، المدارس و المعاهد الدولية و الوطنية بشكل عام بان تضع في استراتيجياتها و الممارسات المبادئ التالية:

- تحقيق التعليم البيئي و التنموي بدءا من المراحل الأساسية وصولا إلى المراحل المتقدمة من الدراسة.
- دمج مفاهيم البيئة والتنمية في جميع برامج التعليم مع التركيز على مناقشة المشاكل البيئية على المستوى المحلي.

- تأسيس هيئة وطنية تمثل جميع المهتمين في مجال البيئة و التنمية لإعطاء النصح و الإرشاد.

2. تصميم و تخطيط و تنفيذ برامج التوعية البيئية و المساعدة الفنية و الإعلامية للقطاعات و الفئات الشعبية المختلفة.

3. إنتاج و بث برامج إعلامية تتعلق بالتوعيـــة بالطاقة البديلة الناتجة من الشمس و الرياح باعتبارهما طاقتين نظيفتين و دائمتين و كذلك التعامل مع النفايات المنزلية و المخلفات الزراعية و اعتبارها كمصادر إنتاجية و اقتصادية و ذلك بإخضاعها لعمليات التدوير و إعادة الاستخدام بشكل اقتصادي أمثل.

4. وضع الخطط الكفيلة لمواجهة الكوارث الطبيعية.

5. المحافظة على التنوع البيولوجي و تأمين و بقاء سائر الأنواع من الحيوانات و النباتات.

6. الالتزام بمبدأ الإنتاجية و التنمية المستدامة و المتمثلة في استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الأمثل.

[1] الهام بوغليطة، أمال بوعفار، **اقتصاد البيئة و أدوات تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الخامس حول، اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، يومي 11و12نوفمبر 2008،ص ص 8،7.

7. تمويل برامج البيئة من خلال صناديق و مساهمات و جهود فردية و حكومية.

8. وضع السياسات و التدابير الموجهة للحفاظ على البيئة و حمايتها من التلوث و التي تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين تضم كل مجموعة العديد من الأساليب و الأدوات[1]:

1. **المجموعة الأولى**

تتمثل في الأدوات الاقتصادية التالية:

- فرض رسوم إصدار على المخلفات و النفايات و أنحاء الملوثة للبيئة .
- إصدار تراخيص بالتلوث يتم الاتجار فيها بالحدود القصوى المسموح بها.
- المدخلات و المخرجات في العملية الإنتاجية تفرض عليها ضرائب أو تمنح لها إعانات أو حوافز.
- دعم عملية الإحلال و التبديل للأجهزة التي قد تستخدم في خفض التلوث.
- تقرير حق الملكية الخاصة على بعض الأصول البيئية العامة مثل الموارد المائية من أنهار و بحيرات و غابات بهدف جعل هذه الأصول أموالا اقتصادية و ليست أموالا حرة على المشاع.

2. **المجموعة الثانية**

و ترتكز هذه المجموعة على:

- فرض القيـود و تعيين الحـــدود في معالجتها لقضية التلوث و الأخطار البيئية من خلال التنظيمات التشريعية و اللائحية التي تحدد مستويات إصدار التلوث.
- توصيف اشتراطات معينة تتعلق بأسلوب الإنتاج أو المنتجات و قد تذهب في أقصى صورها إلى خطر ممارسة أنشطة محلية معينة لم تراع المعايير و القيود المفروضة، وذلك لما يترتب عليها من مخاطر بيئية.
- تدخل الحكومات و تتحمل في سبيل ذلك نفقات مثل القيام بعملية التنظيف، و جمع المخلفات و تنقية المياه

  و تطهيرها من الملوثات، و القيام كذلك بتنمية و تطوير تكنولوجيا جديدة نظيفة بيئيا.
- جعل نظام الإدارة البيئية جزء لا يتجزأ من النظام الإداري الشامل باستخدام مقاييس معترف بها في سائر العالم

  و المتمثلة في:

- المعيار البريطاني 7750(BS 7750.)
- مواصفة الإيزو 14000(14000 ISO)
- البرنامج الأوروبي لتدقيق و إدارة البيئة (EMAS).

[1] احمد عبد الخالق السيد، احمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في جدول العالم النامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 131-141.

المبحث الرابع: استراتيجيات التنمية المستدامة و آليات تمويلها و ابرز تحدياتها و معوقاتها

لكي تتحقق التنمية المستدامة لابد من وجود إستراتيجية واضحة لتفعيلها أكثر،و حشد مختلف الآليات

و المصادر لتمويلها و ذلك لمواجهة التحديات و العراقيل التي تعترضها.

المطلب الأول: استراتيجيات التنمية المستدامة

و تتمثل استراتيجيات التنمية المستدامة في[1]:

الفرع الأول: ثبات عدد السكان

تسند فكرة عدد السكان إلى أن الزيادة السكانية في كثير من أنحاء العالم تتم بمعادلات لا يمكن لقاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في تلك المناطق تحملها،كما انه لا يمكن لأي تحسينات في البنية الأساسية الخدمية (المستشفيات، المدارس،الجامعات...) و البنية الاقتصادية (البنوك،الطرق،الجسور،وسائل النقل بجميع أشكالها) و البنية الأساسية الإدارية (المحاكم، أقسام الشرطة، وسائل الإطفاء) و البنية الأساسية الثنائية الهدف(خدمية و اقتصادية) أن تتحملها،و عليه يدعونا هذا الوضع إلى فحص طرفي من أجل ضمان التوازن بينهما من خلال ضبط معدلات النمو السكاني و زيادة معدل النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: أشكال جديدة من التقنية أو نقل التقنيات

لقد أدى استهلاك الطاقة المفرط في الدول الصناعية وخصوصا البترول إلى خفض أجل هذا المورد في كثير من الدول المنتجة للبترول في الشرق الأوسط عموما و دول الخليج خصوصا، و لم يكن هذا الاستهلاك المفرط إلا نتيجة لأنماط التصنيع كثيفة الاستخدام للطاقة التي أنتجت الملوثات ،وتركز تقنيات صيانة البيئة على منع التلوث و على استخدام برامج الإنتاج الأنظف،وعليه يمكن اعتبار التطور التقني يخدم مصلحة البيئة و الاقتصاد بشكل دائم .

الفرع الثالث: تقنين النفايات ومنع التلوث

عموما تنتج الفضلات عن الإنسان و تطور نشاطه، و تنتشر في مواقع انتشاره على الأرض، و يشير مصطلح إعادة تدوير النفايات إلى عدم استخدام الموارد التي تحولها من مجرى النفايات باستثناء إعادة التدوير التي تحدث داخل الوحدات الصناعية و إعادة استخدام الوقود كوقود، و إلى هذا فإن التقنيات التي تهدف إلى تقليل النفايات و منع التلوث في المناطق الحضرية والريفية هي أحد أهم تحديات الإدارة الحضرية الريفية على السواء ويتم ذلك بوسائل عدة:

[1] محمد سمير مصطفى،**استراتيجيات التنمية المستدامة، الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول، بيروت، ط1، 2006،ص ص 448-458.

1.إدخال تغيرات على المدخلات المختلفة للصناعة و استبدالها بأخرى.

2.إدخال تعديلات على النفايات المستخدمة.

3.تحسين أساليب التشغيل.

وكل هذا من أجل حماية الصحة العامة و الحفاظ على البيئة و صيانتها و استدامتها.

الفرع الرابع: الإدارة المتكاملة لنظم البيئة

الإدارة المتكاملة هي توليفة من كل المعارف و المهارات التي تعمل معا بهدف الوصول إلى أحسن الأوضاع

و استمرارها مع الزمن و عدم انقراضها، وإزاء الخلل في توازن البيئة بسبب نشاطات الإنسان الجائرة مثل: الصيد الجائر في المحيطات، الرعي الجائر للمراعي الطبيعية و استهلاك الأراضي الزراعية لأغراض النمو الحضري و الضغط على هذه الأراضي بزيادة الحمولة السكانية و هنا تبرز أهمية الإدارة المتكاملة للنظم البيئة و ذلك كما يلي:

1. تحديد مصادر الخطر و التهديدات البيئة
2. طرق التعامل مع أشكال التهديدات البيئية.
3. تقويم الأخطاء و حجمها باستخدام طرق المسح المختلفة.
4. تحديد مجالات العمل البيئي في إطار رمي طويل الأمد من خلال:

- رسم سياسات الأهداف، الآليات،الإجراءات.
- تحديد الهياكل المؤسسة والتشريعية والقوى البشرية_البنية التحتية_ مصادر التمويل اللازم ، لدعوة والتوعية البيئية.
- البرامج و المشروعات المقترحة.

الفرع الخامس: الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية

في هذا الصدد لابد من تطوير المؤسسات و المشاركة و الموازنة بين المصالح المتضاربة و الشراكة بين الحكومة و المجتمع المدني و القطاع الخاص و الحد من حدوث الفقر حتى تعزز التنمية المستدامة و بتحسن استغلال الموارد الطبيعية دون حصول هدم و تدمير في قاعدتها على مر الزمان.

الفرع السادس: تحديد طاقة الاستيعاب للنظم البيئية

يجري عدد من دول العالم دراسات وطنية لتحديد طاقة هذه الموارد على إنتاج الغذاء و حجم السكان و من المهم أن يكون هناك توازن بين طاقة هذه الموارد على إنتاج الغذاء و حجم السكان المتوقع و يجب أن ينطبق النهج نفسه على كل دول العالم و ذلك بهدف إحداث التوازن بين حقوق الجيل الحاضر و حقوق الأجيال القادمة و عليه لابد من إجراء تقويم مفصل لطاقة استيعاب الأرض بمواردها المختلفة للسكان المتزايدين من ناحية، و من ناحية أخرى التصدي للتهديدات البيئية التي تؤدي إلى الخلل المتزايد بين طاقة الأرض على إنتاج الغذاء و السكان و تحسين العلاقة على نحو إنساني و متواصل.

الفرع السابع: تحسين الأسواق و بناء مؤسساتها

من المؤكد انه ليس هناك بناء مؤسسي يتم ابتكاره فيؤدي إلى نمو المبيعات و إحداث الرواج الاقتصادي و الحد من إعداد محدودي الدخل فالمؤسسات هي قواعد منظمات و آليات للتنفيذ،و تنفيذ القواعد المؤسسية قد يكون على المستوى الداخلي من جانب الأطراف التي تتأثر بها أو خارجيا أو من خلال طرف ثالث و فعالية المؤسسات ترتكز على الحواجز كذلك قد تكون المؤسسات رسمية أو غير رسمية.

الفرع الثامن: التعليم و التربية و تغير الاتجاهات

ستلزم هذا الغرض البحث عن أنماط تعليمية غير تقليدية تهدف إلى التربية و التثقيف البيئي من شأنها تغيير السلوكيات المجتمعية و توجيهها نحو التنمية المستدامة من خلال:

1. الاهتمام بالتربية و مبادئ الصحة.
2. تصميم بدائل و تقنيات وقاية البيئة و معالجة الملوثات بما يتناسب مع وعي الناس و مستوياتهم التعليمية.
3. الاهتمام بالتربية البيئية للعاملين في الأنشطة الزراعية و الصناعية و الخدمية للتأكيد على مبـــدأ الحفاظ على البيئة و وقايتها قبل التركيز على العلاج و مكافحة التلوث.
4. تقنية الوسائل الإعلامية.

المطلب الثاني: آليات تمويل التنمية المستدامة

يعتبر التمويل بجميع أنواعه إحدى الركائز الأساسية للاستثمار الاقتصادي في أي زمان و في أي مكان، فهو عنصر ضروري للقيام بعملية التنمية و جوهرها و عليه سوف نتطرق إلى تعريف التمويل و مختلف مصادره.

الفرع الأول: تعريف التمويل

للتمويل معنيان: معنى حقيقي و معنى نقدي و هما كالآتي[1]:

- المعنى الحقيقي للتمويل: يقصد به توفير الموارد الحقيقية لأغراض التنمية و تخصيصها لأغراض التنمية.
- أما المعنى النقدي للتمويل: فيقصد به إتاحة الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية التي توجه لتكوين رؤوس الأموال الجديدة.

و تتمثل مصادر التمويل نوعين أساسيين و هما كالآتي:

الفرع الثاني: مصادر تمويل التنمية المستدامة

و تتنوع مصادر التمويل التنمية المستدامة إلى ثلاث مصادر رئيسية و هي :

أولا: مصادر التمويل المحلية

وهي تلك المصادر التي تحصل عليها الدول من مصادرها الخاصة و هي تتمثل في:

1. **الضرائب**: وتعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد و الشركات إلى الحكومة، إذ تستخدم لأغراض الإنفاق الجاري و كذلك لأغراض الاستثمار، و إن النوع الثاني من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية و يرفع من معدل نمو الناتج و نمو تراكم رأس المال[2].

ولكي تكون السياسة الضريبية ذات فعالية يجب توفر الشروط التالية[3]:

- أن تتسم الضريبة المفروضة بالمرونة فتختلف معدلاتها وفقا لنوع النفايات و حجمها و المنطقة الجغرافية التي يظهر فيها.
- أن يستخدم جزء كبير من إيرادات الضريبة المفروضة على المنشأة الملوثة في تدعيم بحوث تكنولوجيا معالجة النفايات و تطبيق طرق أكثر كفاءة للتقليل من كمية النفايات.
- أن تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي و توجيهه لأغراض التنمية.
- يجب أن تستهدف الحد من الاستهلاك و خاصة غير الضروري.
- يجب أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية.
- يجب أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار،وكذلك الحد من تفاوت مستويات الدخول و مستويات الاستهلاك المختلفة.

---

[1] صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 103.

[2] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره،ص 192.

[3] مفتاح صالح، دلال بن سمينة ، **فعالية السياسة الاقتصادية في مواجهة مشكلات البيئة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول، اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، ص 05.

3. **الإدخارات:** إن السياسة الرشيدة للادخار لابد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي و ضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية و من الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك و بين الاستثمار،ذلك لأن عرض السلع و الخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار و هذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج،وتجدر الإشارة إلى أن العبرة ليست في الادخار فحسب ولكن العبرة في توجيه هذه المدخرات نحو الاستثمارات المنتجة لغرض زيادة،رأس المال الاجتماعي واستصلاح الأراضي و إنشاء الصناعات، وللادخار ثلاث مصادر و هي:

أ. **الادخار العائلي:** و يشتمل هذا القطاع على العائلات و الأفراد و المؤسسات الخاصة و عادة ما يقاس حجم الإدخارات لهذا الأخير بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها و الإنفاق الخاص على الاستهلاك

ويسمى ادخار اختياري لأنه يعتمد على رغبة الأفراد في توجيه جزء من دخولهم نحو الادخار بدلا من الإنفاق[1].

وتتمثل عناصر الادخار في القطاع العائلي في[2]:

-المدخرات التعاقدية كأقساط التأمين والمعاشات وحصيلة الصناديق المختلفة التي تنشأها الهيئات و المؤسسات. -

الزيادة في الأصول النقدية الخاصة بالأفراد و الذين يحتفظون بها صورة نقود أو أصول أخرى، أو تأخذ شكل الودائع في صناديق التوفير سواء الجارية أو الآجلة و تستخدم في شراء الأوراق المالية من الشركات أو الأسواق المالية المختلفة الاستثمار المباشر في اقتناء الأراضي و المتاجر و المساكن (المدخر هو نفسه المستثمر).

ب. **ادخار قطاع الأعمال:** أي ما تقوم به الشركة المختلفة التخصص، وينتج ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة و على سياسة توزيعها كلما كانت الأرباح المحققة كبيرة كلما زادت المدخرات و كلما كانت سياسة توزيع الأرباح غير مستقرة و منتظمة فإنه يترتب عن ذلك زيادة ادخار الشركات في فترات الرواج و الرخاء والعكس في فترات الكساد و يتوقف طبيعة الادخار قطاع الأعمال على طبيعته و برامجه و خططه في المستقبل[3].

ج. **ادخار القطاع الحكومي:** و تتجسد هذه في الفرق بين النفقات العامة و الإيرادات العامة.

---

[1] عرفات تقي الحسين، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، ط2، الأردن،2002، ص 41.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 229.

[3] جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة ، الجزائر، 2000، ص 63.

ومن المعتاد أن تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها ،مما يضطرها إلى الالتجاء لمدخرات قطاع الأعمال كسد العجز، و يلعب الادخار الحكومي المتحقق من خلال فائض الميزانية دورًا كبيرًا في التنمية الاقتصادية في اليابان،

وخصوصا في المراحل الأولى للتنمية[1].

3. التمويل التضخمي

وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عند عجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة في تمويل النفقات العامة أي في حالة عجز الموازنة العامة و يتلخص هذا الأسلوب في[2]: -

الاعتماد على إصدار نقود جديدة ورقية أو الاقتراض من البنك المركزي و البنوك التجارية،و يعتبر التمويل التضخمي نتيجة لاستخدام هذه النقود في تمكين هذه الوحدات الاقتصادية(عامة أو فردية)،من الحصول على موارد إضافية عند العجز في مواردها المستغلة في الإنتاج و كذلك دفع الأجور في بعض الأنشطة غير المستغلة و بالتالي ينشأ طلب نقدي على منتجات و خدمات هذه القطاعات الجديدة و لما كان عرض هذه المنتجات يتطلب فترة أطول من فترات الإنفاق على المشروع،سيولد فائض في الطلب الذي يشكل ضغوط تضخمية و عند وصول المنتجات إلى السوق سيتضاءل تدريجيا هذا التضخم و كأن هذه المشاريع تمول نفسها بنفسها.

وهذا الأسلوب التمويلي التضخمي يستند على حجة مفادها أن زيادة عرض النقد يؤدي إلى زيادة الاستثمار و ذلك استنادا إلى[3]:

- أن ارتفاع الأسعار يؤدي في قطاعات معينة إلى ارتفاع مستوى الأرباح.
- أن التوسع السريع في الائتمان المصرفي، مع ثبات أسعار الفائدة الاسمية، يجعل بعض المستثمرين يحصلون على قروض ذات فوائد حقيقية سالبة.
- أن التضخم يعتبر آلية لتحرير الأموال بغرض الاستثمار، و تحدث العملية التضخمية عن طريق إحداث زيادة في الطلب النقدي الكلي عن العرض الحقيقي للسلع و الخدمات عند مستوى الأسعار السائد،و بالطبع فإن مصدر زيادة المعروض النقدي ناتج عن تمويل الحكومة للاستثمارات بالاقتراض من البنك المركزي أو لجوء النظام المصرفي إلى خلق الائتمان.

ثانيا. مصادر التمويل الخارجيةو تتمثل مصادر التمويل الخارجية في:

[1] مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 192.
[2] عرفات تقي الحسين، مرجع سبق ذكره ، ص ص36،37.
[3] مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 193.

1. المساعدات الدولية

حيث تقدم المنظمات الدولية المبلغ في شكل هبات أو قروض تفضيلية من قبل الدول المتقدمة،و عليه فعلى هذه الدول أن تلتزم بالهدف الذي اتفق عليه في الأمم المتحدة و هو تقديم نسبة 0.7 كل سنة من الناتج القومي الإجمالي للدول في صورة مساعدات تنموية رسمية.

لكن تعذر بلوغ هذه النسبة من طرف الدول المانحة و أكدت هذه البلدان من جديد في الفصل 22 من جدول أعمال القرن 21 المتعلق بالمصادر و الآليات التمويلية التزامها بالوصول إلى هدف الأمم المتحدة المتفق عليه تخصيص 0.7 و لكن لم تحقق معظم البلدان هذا الهدف باستثناء هولندا و بلدان شمال أوروبا[1].

2. دور المؤسسات التمويل الدولية في تمويل التنمية المستدامة

أ.البنك العالمي

يعتبر البنك الدولي أول مؤسسة مالية متعددة الأطراف تضع سياسة للبيئة و تمثلت سياسة البنك الدولي في البداية اتجاه المشكلات البيئة في تقديم النصيحة،و في سنة 1989 أحرز البنك تقدما كبيرا في إدخال الاعتبارات البيئة ضمن المسار الرئيسي لسياسته و عملياته حيث أصبحت الاهتمامات البيئية سمة غالبة في أعماله.

و يقوم البنك الدولي بمساعدة الدول النامية على حماية بيئتها عن طريق[2]:

- تقديم المشورة و المساعدات الفنية و التدريب:

تساعد التحليلات القطرية للبيئة و التقييمات البيئية في مختلف البلدان على تقييم أولوياتها البيئية بطريقة منهجية،فضلا عن تقييم الآثار البيئية للسياسات الرئيسية و قدرات هذه البلدان على معالجة أولوياتها في مجال التنمية و على مدار 5 سنوات الماضية أسهمت التحليلات القطرية للبيئة في إثراء معلومات القائمين على إصلاح السياسات مثل التحليل القطري للبيئة في كولومبيا و تحديد عمليات الإقراض مثل التحليل القطري للبيئة في بنغلادش و مصر و تونس جعل البيئة جزء لا يتجزأ من إستراتيجيات المساعدة القطرية.

أ.1.مراعاة البعد البيئي في الاستثمارات

حيث قام البنك بين سنة 1968 و 1994 بتمويل 120مشروعا لها علاقة بالبيئة بما قيمته 9 ملايين دولار في شكل قروض.

[1] أسماء رزاق، **آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر، دراسة حالة: ولاية بسكرة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة ،2008، ص47.

[2] المرجع نفسه،ص ص 47،48.

وفي سنة 2003 أقر البنك 66 مشروعا بقيمة 1.3 مليون دولار تهدف إلى حماية البيئة بوجه خاص أو مشروعات ذات عناصر بيئية حيث وافق على قرض بمبلغ 5.5 مليون دولار أمريكي لدعم البرازيل بهدف موازنة النمو الاقتصادي مع حماية البيئة.

وفي سنة 2004 قدرت قيمة المشروعات التي وافق عليها البنك الدولي و المؤسسات الدولية للتنمية بنحو 11.25 بليون دولار، تم ربط 32% من هذا المبلغ لإدارة التلوث و الصحة البيئية و 27 % لإدارة الموارد المائية و14%للسياسة البيئية و 15% لإدارة الأراضي و12% للمبادرات المعنية بتغير المناخ.

وفي السنة المالية 2006 بلغ عدد المشروعات التي وافق عليها البنك 9 مشروعات تدخل إدارة الموارد و البيئة الطبيعية في مكوناتها بتكلفة تبلغ 0.3 بليون دولار، و في منتصف السنة المالية 2007 بلغت قيمة حافظة المشروعات التي تتضمن أنشطة إدارة الموارد و البيئة الطبيعية 2.9 مليون دولار.

أ.2.المساعدة على حماية البيئة العالمية

من خلال المساهمة في[1]:

- الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونريال.

باعتبار البنك الهيئة التنفيذية لبروتوكول مونريال لمدة 15 سنة قام بتنفيذ أكثر من 600 مشروع استثماري،

و مساعدة فنية تصل قيمتها نحو 806 مليون دولار أمريكي، للتخلص تدريجيا من نحو 260 ألف طن من المواد المستنفذة للأوزون في منتصف سنة 2006.

- صندوق البيئة العالمي: منذ إنشاءه في 1994 و حتى منتصف السنة المالية 2007 ،بلغ حجم الأموال التي قامت مجموعة البنك بتعبئتها 17.6 بليون دولار أمريكي، و ذلك لمعالجة القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي و تغير المناخ و المواد المستنفذة لطبقة الأوزون.
- صندوق تمويل خفض إنبعاثات الكربون لأغراض التنمية.

هو وحدة خفض إنبعاثات الكربون بالبنك و التي تستهدف استقطاب استثمارات خاصة و عامة جديدة في المشروعات التي تخفض إنبعاثات الاحتباس الحراري.

ب.مبادلة الدين بالطبيعة

من المعروف أن مشكلة المديونية وأعبائها (الفوائد) تستنزف الكثير من موارد الدول النامية و تجعل حكومات تلك الدول عاجزة عن تنفيذ البرامج التنموية و هذا ما أكده تقرير "برونتلاد" أن الدول النامية تعاني مديونية مفرطة

[1] المرجع نفسه، ص 49.

تؤثر سلبا على التنمية المستدامة[1].

و تنطوي مبادلة الدين غالبا على قيام الدولة الدائنة ببيع الدين إلى مستثمر يقوم بدوره ببيع الدين إلى الدولة المدينة مقابل أسهم في رأسمال الشركة المحلية أو مقابل عملة محلية يستخدمها في البلد المدين. أما مبادلة الدين مقابل حفظ الطبيعة تتمثل في تخفيض جزء من المديونية و استخدامها في مشروعات تعمل ملى حماية البيئة مثل حماية الثروة الغابية- النباتية،الحيوانية- وهي آلية مفيدة للطرفين حيث تؤدي إلى[2]:

- تخفيض المديونية للدول الأقل نموا.
- حصول الدائنين على معظم حقوقهم.
- حماية البيئة و المحافظة عليها وهو أمر يهم العالم بأجمعه.

وفي سنة 1987 تمت أول مبادلة للدين بمشروعات لحماية بين الحكومة البوليفية و مؤسسة الحماية الدولية وهي مؤسسة غير ربحية بواشنطن، و منذ ذلك التاريخ استفاد ما يزيد عن 30 دولة من هذه الآلية، كما استفادت بعض الدول العربية من هذه الآلية و هي الأردن و سوريا و تونس و قد أسفرت عمليات التحويل إلى تخفيض جزء بسيط من ديونها، مقابل ذلك تم إنشاء صناديق وطنية لحماية البيئة فيها.
و تجدر الإشارة إلى أنه رغم أهمية هذه الآلية في تمويل حماية البيئة إلا أن تطبيقها يبقى ضعيفا إذا ما قورن بحجم الديون التي تثقل كاهل الدول النامية.

بالإضافة إلى ما سبق تم اقتراح بعض الآليات الأخرى لتمويل حماية البيئة نذكر منها[3]:

- **ضريبة توبين:** اقترح جيمس توبين فكرة فرض ضريبة على الصفقات الدولية ذات المدى القصير يمكن اقتطاعها بالعملة الصعبة و تستخدم إيراداتها في تمويل حماية البيئة، ولكنها آلية صعبة التطبيق على الصعيد الدولي حيث تفترض هذه الآلية تنسيقا دوليا لا يمكن تحقيقه.

ج . المعونات الأجنبية

وهي كافة التحويلات التي تتم وفق شروط مسيرة بعيدا عن القواعد و الأسس التجارية السائدة وفقا لظروف السوق يتم تقديمها بأحد الصور التالية:

أ.1.من حيث طبيعتها : و تتمثل في[4]**:**

[1] المرجع نفسه، ص 49.
[2] محمد عبد العزيز الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 326.
[3] أسماء رزاق، مرجع سبق ذكره، ص 50.
[4] يونس بطرس، **السياسات الدولية في المالية العامة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 40.

- **المنح:** وهي عبارة عن التحويلات التي تقدمها بعض الدول وهي لا ترد و لا تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة للدولة و كذلك يمكن وصفها "هبة".
- **القروض المسيرة:**و هي المعونات التي تختلف عن التي تتم وفقا لقواعد وشروط أيسر من مثيلاتها، السائدة في الأسواق المالية الدولية حيث تقل أسعار الفائدة لهذه القروض عن المعدلات العادية أو من حيث احتوائها على فترات سماح تكون طويلة.
- **المعونة النقدية:**وهي عبارة عن التحويلات التي تقدمها الجهة المانحة بعملتها إلى الدول المستفيدة.
- **المعونة العينية:**والتي قد تتخذ صورة عينية مختلفة كالمعونات السلعية(السلع الاستثمارية و المساعدات الفنية).

ب- من حيث مصدرها

وتنقسم إلى[1]:

- **معونات وحيدة المصدر:** وهي المعونة التي تستند على العلاقة الثنائية بين الدول المانحة والدول المستفيدة.
- **المعونات الأجنبية المتعددة الأطراف(الجماعية):** والتي تتمثل في المنح و القروض المسيرة التي تقدمها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف لتمويل عملية التنمية.

3. الاستثمار الأجنبي

وتعتبر الاستثمارات الأجنبية إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية و نظرا لما تتمتع بها هذه الاستثمارات من جانبين مهمين هما[2]:

أ**.الجانب التمويلي:**تتمثل في التدفقات المالية تنتقل من الدول الرأسمالية إلى الدول النامية ويمكن استخدامها لتمويل الاستيراد اللازم لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.

ب.الجانب التنموي:وهي انتقال الموارد الإنتاجية المادية والتكنولوجية إلى الأقطار النامية كالآلات والمعدات والطاقة

و المعرفة التكنولوجية وتعتبر متغيرات في عملية التنمية المستدامة.

ثالثا:مصادر التمويل النظيفة و تتمثل هذه المصادر في:

1.رخص التلوث القابلة للتداول

[1]محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988، ص ص 410،411.
[2]عرفات تقي الحسين، مرجع سبق ذكره، ص ص 52_54.

و تعتبر هذه الرخص إحدى الرسائل الاقتصادية لمواجهة التلوث، حيث تصدر الدولة سندات بمستويات معينة تختلف حسب النشاط الملوث للبيئة و المنطقة المعرضة له و أسعار هذه السندات تتحدد بمراعاة هذه العوامل وهي قابلة للتداول حسب قانون العرض و الطلب، وعليه يجب على كل المنشآت التي تلوث البيئة أن تحصل على هذه السندات عن طريق الشراء، ويسمح لها بالتلويث في حدود حقوق التلويث التي تمتلكها و يتم معاقبة كل تلويث إضافي باستثناء حالة شراء المنشأة حقوق تلويث جديدة من منشأة أخرى أكثر نظافة لم تستنفذ حقوقها في التلويث أي يتم تعويض ارتفاع درجة تلويث المنشأة بانخفاض درجة تلويث منشأة أخرى عن طريق تسويق رخص التلويث[1].

ومن أشهر أسواق رخص التلويث هو سوق إنبعاثات أكسيد الكبريت الذي تديره وكالة حماية البيئة و تشارك فيه كل المؤسسات المنتجة للكهرباء في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم خفض إنبعاثات ثاني أكسيد الكبريت بمقدار النصف بين عام 1990- 2000 ولكن النتيجة تمثلت في انخفاض النصف بين عام 1990-1995 و بهذا سجل السوق نجاحا يعتد به في خفض كميات إنبعاثات في قطاع إنتاج الكهرباء و مع نجاح هذا النوع تم اعتماده في العديد من الدول كالصين و كوريا في مجال ثاني أكسيد الكبريت و في أوروبا يتم اعتماده لخفض إنبعاثات ثاني أكسيد الكربون و غازات الاحتباس الحراري الأخرى المسببة لها من القطاع الصناعي ضمن برنامج الإتحاد الأوروبي لتنفيذ بروتوكول كيوتو[2].

2. إنشاء البنوك الخضراء

يمكن أن يلعب القطاع المصرفي دورا مهما في حماية البيئة بفضل دوره كوسيط في الاقتصاد،فهو يحول الأموال من حيث مدتها و حجمها و درجة مخاطرها و له وقع مهم في التنمية غير أن نسبة ضئيلة من البنوك بدأت بالفعل تولي اهتماما للجوانب البيئية عند إعداد العقود الائتمانية و التمويلية، مثل أن يضع مجموعة من المنتجات و الخدمات المتعلقة بالبيئة مثل منح قروض ترتبط بالتنوع البيولوجي أو وضع عقود التأجير التمويلي للبيئة وتقديم خدمات ذات علاقة بالبيئة مثل إنشاء خطط التأمين ضد الضرر البيئي، و أفضل نموذج للبنوك التي تعمل في مجال تمويل المشاريع البيئية البنك الألماني الذي بلغ رأسماله 600 مليون أورو مع بداية 2005 كما وصل عدد خبراءه 120 خبير[3].

3. التعويض العيني

[1] أسماء رزاق، مرجع سبق ذكره، ص 45.
[2] بن ثابت علال، بديرتية مراد ، **متى تصبح السياسة الاقتصادية سياسة بيئية ،دراسة في الإجراءات الاقتصادية لحماية البيئة،** مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص 10.
[3] أسماء رزاق، مرجع سبق ذكره، ص 46.

يتمثل في قيام المنشأة بدفع تعويض عيني عن الأضرار البيئية الناتجة عن نشاطها مثل ما قامت به محطتين للطاقة في هولندا تشعان ستة ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون و تمثل التعويض في إعادة تشجير عشرة ألاف هكتار كل عام لمدة 25 سنة[1].

المطلب الثالث: تحديات و معوقات التنمية المستدامة

على الرغم من التقدم الذي حصل خلال الفترة التي أعقبت الإعلان عن مسيرة التنمية المستدامة، فإن هناك العديد من التحديات و المعوقات التي واجهت الكثير من الدول خاصة النامية منها، و التي تحول دون تحقيق هذه التنمية، و سوف نشخص بعض هذه التحديات و المعوقات في الوطن العربي باعتباره من الدول النامية.

الفرع الأول: تحديات التنمية المستدامة

هناك العديد من القضايا التي ينبغي مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة تتمثل فيما يلي[2]: حيث يلاحظ أن معدلات النمو الحقيقي رغم ارتفاعها بدرجة مهمة خلال عام 2003،بيدا أنها مازالت متواضعة في أغلب الدول العربية، خصوصا عند الأخذ بالحسبان معدلات النمو السكاني و معدلات البطالة المرتفعة،و قد حققت السعودية أعلى معدل للنمو بين الدول العربية خلال العام قدر بنحو 7.1%،تليها الإمارات،البحرين،الجزائر،السودان،بالنسب التالية (7%، 6.8%، 6.7%، 6.1%) على الترتيب،و تتراوح ما بين 2.2 % ،5.5 % في بقية الدول العربية.

أما بالنسبة لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد العربي،فقد بلغ 1% خلال الفترة 1990،2000

وهو يقل كثيرا عن نظيره في الدول النامية،والذي بلغ 2.8 % خلال نفس الفترة، و طبقا للمؤشرات الدولية فإن الدول العربية فشلت في تحقيق الحد الأدنى لانخفاض مستدام في الفقر، والذي يتطلب أن تكون نسبة النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3%.

أولا: تفشي و تصاعد معدلات البطالة

ساعد تباطؤ النمو الاقتصادي و تراجع معدلات التشغيل في تفشي ظاهرة البطالة في المنطقة العربية،و خصوصا في وسط الداخلين الجدد لسوق العمل، و تحولت من أرقام أحادية في أواسط

[1] مرجع نفسه، ص 46.

[2] نوازد عبد الرحمان الهيثمي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية**، مجلة الجندول، منظمة العمل العربية، ، العدد 25 ، السنة 3،القاهرة، نوفمبر2005، ص 64.

الثمانينات القرن الماضي إلى أرقام عشرية في عقد التسعينات و مطلع القرن الواحد و العشرين في العديد من الدول العربية، و ذلك بالرغم من أن المتوسط العربي لمعدل نمو فرص التشغيل أعلى من معدلات الدول النامية الأخرى، إذ بلغ 2.5% خلال الفترة 1995- 2001، لكنه لم يواكب المعدل العالمي لنمو العرض من العمالة و البالغ 3.4%خلال نفس الفترة[1]. ولأن البطالة في الدول العربية تقع في غالبيتها بين الشباب الداخلين للعمل لأول مرة، فإن ذلك يدل على أن سببها الرئيسي يتمثل بعدم قدرة الاقتصاديات العربية على تهيئة فرص العمل للداخلين الجدد لسوق العمل، نتيجة بطء النمو و ضعف الاستثمارات الجديدة، علاوة على عدم امتلاك هذه الفئة للمهارات و المعارف المطلوبة في سوق العمل.

ثانيا: تدني مؤشرات البحث و التطوير

يمثل العلم و التكنولوجيا المحرك الرئيسي للتقدم الاقتصادي و الاجتماعي في عالمنا اليوم، كما يمثل البحث العلمي و اعتماد التكنولوجيا الجديدة عنصرين رئيسيين من العناصر المحددة للنمو الاقتصادي والاستدامة البيئية والاجتماعية و الاقتصادية، و قد اتضح للبنك الدولي و من واقع خبراته بأن المعرفة العلمية و التكنولوجية تساعد في تحسين القدرات ورفع مستويات المعيشة، و تخفيف درجة الفقر في دول العالم النامي، و لا مناص من ردم الهوة العلمية و التقنية للإسراع بالعملية التنموية.

ويتسم واقع العلم و التكنولوجيا في الدول العربية بالمحدودية، إذ اتضح من المؤشرات الرئيسية أن الدول العربية التي يشكل سكانها 4.6 % من سكان العالم، تحتل المرتبة الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في عدد من المؤشرات، مثل الإنفاق على البحث العلمي، و عدد براءات الاختراع و حقوق التصنيع، حيث تنفق الدول العربية مبالغ ضئيلة على البحث و التطوير و حتى في أحسن الأحوال لا تمثل نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي سوى خمس ما ينفقه أي بلد متقدم، و الوضع نفسه من السوء عند تقييم تنمية الموارد البشرية، فنسبة العاملون في البحث و التطوير لكل مليون نسمة لا تتجاوز في بعض الأحيان نسبة واحدة على مئة من الأرقام المماثلة في الدول المتقدمة.

ثالثا: تدني مؤشر الاستدامة البيئية

يقصد بالاستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل في محيط دائم التغير، يقيس المؤشر وضع النظم البيئية و تلك التي تتم إدارتها، و الضغوط التي تتعرض لها بما في ذلك استنزاف الموارد الطبيعية و زيادة معدلات التلوث، و يقيس المؤشر الآثار و التفاعلات

[1] المرجع نفسه، ص 65.

البيئية الحاصلة، و يتتبع مدى قدرة المجتمع على التكيف مع الإجهاد البيئي و درجة مساهمة كل دولة في جهود التنسيق العالمي للتصدي للمشاكل البيئية المتزايدة، حيث يشير تقرير الاستدامة البيئية لعام 2004 إلى احتلال خمس دول عربية المراتب الخمس الأخيرة، و هذه الدول هي السعودية، اليمن، الكويت، السودان و العراق، و هذا إن دل على شيء فهو يدل على تدهور البيئة الكبير و على عدم الاهتمام بها.

هذا بالإضافة إلى وجود تحديات أخرى أهمها[1]:

- ضرورة الحفاظ على القيم و العادات و التقاليد و القيم الإيجابية للفرد و الأسرة.
- تحقيق التكامل و تشجيع الاستثمار الداخلي و الخارجي.
- نشر الثقافة و إدارة الجودة الشاملة و المواصفات العالمية، و إعادة هيكلة المنظمات و المؤسسات و الأسرة لمواجهة الصراعات و المنافسة.
- توفير ضمانات حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

الفرع الثاني: معوقات التنمية المستدامة

هناك مجموعة من المعوقات التي تحد من تحقيق التنمية المستدامة أهمها:

أولا. الفقـر: يعتبر الأساس لكثير من المعضلات الصحية و الاجتماعية و الأزمات النفسية و الأخلاقية،و بالتالي يجب على المجتمعات المحلية و الوطنية و الدولية أن تضع من السياسات التنموية و خطط الإصلاح الاقتصادي مما يقضي على هذه المشاكل.

ثانيا. الديون : وتمثل بالإضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف و التصحر و التخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل و المرض، من أهم المعوقات التي تحول دون نجاح التنمية المستدامة.

ثالثا. التضخم السكاني غير الرشيد: بالإضافة إلى تدهور الأحوال المعيشية، و تزايد الطلب على الموارد و الخدمات الصحية و الاجتماعية.

رابعا. تدهور قاعدة الموارد : واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج و الاستهلاك الحالية، مما يزيد في تدهورها و إعاقة تحقيق التنمية المستدامة، هذا بالإضافة إلى وجود معوقات أخرى منها[2]**:**

- عدم الاستقرار في المنطقة العربية الناتج عن غياب الأمن القومي.

---

[1] سعيدة بورديمة، طبايبية سليمة، **التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها**، الملتقى الوطني الأول حول:أفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريو وعلوم التسيير ،جامعة قالمة 17و18 ماي 2010، ص5،6.

[2] فارس رشيد البياني، **التنمية الاقتصادية السياسية في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، تخصص إدارة اقتصاد، عمان، 2008 ، ص 105.

- استمرار الازدياد السكاني في المدن، و زيادة الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية، مما يؤدي إلى زيادة الضغوط على المرافق و الخدمات الحضرية و تلوث الهواء و تراكم النفايات.
- النقص الحاد في الموارد المائية و تلوثها، مع انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة تحويلها إلى مناطق عمرانية، إلى جانب عدم التوسع في استخدام الطاقات المتجددة.
- غياب الديمقراطية و حقوق الإنسان في كثير من البلدان العربية و خاصة حقوق المرأة.
- العولمة التي تحد من مسار التنمية المستدامة نتيجة أثارها السلبية.

ومن أجل القضاء و التخفيف من هذه المعوقات يجب على الدول العربية مايلي[1]:

- الاستغلال الرشيد للثروات المتاحة، و إيجاد المناخ للاستثمار محليا و دوليا.
- إيجاد البيئة الصالحة لنشأة الشباب العربي، و تأهيله و توفير فرص العمل المناسبة له.
- إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية و الصحية والتعليمية.
- ترتيب المنطقة العربية لأوضاعها الاقتصادية و المؤسسية، و إيجاد تكتل عربي قوي.
- صيانة الإرث الحضاري و الديني الذي تنفرد به المنطقة العربية، و استثماره لتحقيق التنمية المستدامة.

[1] كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم و المصالح و الديمقراطية**، مجلة الجندول، السنة 3، العدد25، منطقة العمل العربية، القاهرة، نوفمبر 2005، ص 26.

خلاصة الفصل

أدرك العالم أن نموذج التنمية التقليدي لم يعد مستدام، بعدما انشق عنه أزمات بيئة خطيرة، كالتلوث، الاحتباس الحراري و استنزاف الطبيعة... ، جاءت التنمية المستدامة كبديل تنموي مستدام، و خطة تنموية شاملة تعمل على تحقيق الانسجام بين الأهداف التنموية من جهة، و تضع حماية البيئة في أولوية أهدافها من جهة أخرى، فبهذا الشكل تعد التنمية المستدامة مطلبا تسعى لتحقيقه كل الدول، و سبيلا ناجعا لتحقيق تنمية متكاملة.

تمهيد الفصل

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة، في التفكير الجاد لدى الدول العربية على إنشاء تكتل اقتصادي عربي، تستطيع من خلاله التعامل مع هذه التطورات بصورة إيجابية و الاستفادة مما ينتجه من فرص في مختلف المجالات، سواء في مجال التجارة أو في مجال الاستثمار و المشروعات المشتركة و هذا باستغلال الموارد والإمكانيات الطبيعية و البشرية و امتلاكه لمقومات مشتركة، فبرزت اتحادات و تكتلات عربية كمجلس التعاون الخليجي و الإتحاد المغاربي و تكتلات أخرى خارج المنطقة مثل المشروع الأورو متوسطي و مشروع الشرق الأوسط

و السير بهذه التكتلات إلى تقوية اقتصادياتها بالرغم من الصعوبات التي تواجهها على الساحة العالمية.

و قد قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث هي:

المبحث الأول : نظرة عامة حول وضعية الاقتصاديات العربية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الثالث: التوجهات التكاملية العربية المطروحة.

المبحث الرابع: تقييم التكامل الاقتصادي العربي و أهم التحديات التي تواجهه و مقترحات تفعيله.

المبحث الأول: نظرة عامة على وضعية الاقتصاديات العربية

يتميز الوطن العربي بـموارد و إمكانيات طبيعيــة و بشرية هائلة تؤهله إلى تحقيق الزيادة إذا تكاملت دوله، لذا

وقبل التطرق للجانب النظري للتكامل و جب إلقاء نظرة على وضعية الاقتصاديات العربية وذلك ما سنتناوله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: المؤشرات العامة و الموارد المتاحة عربيا

سيتم من خلال هـذا المطلب تحليل أهـم المؤشرات الاقتصادية العامة للدول العربية من نمو اقتصادي و تضخم

و الموارد المتاحة سواء كانت طبيعية أو بشرية.

الفرع الأول: المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية

و تتمثل فيما يلي:

أولا : مؤشرات الأداء الاقتصادي العام للدول العربية

و تتمثل فيما يلي:

1. **مؤشر النمو الاقتصادي**

تعاني بعض الدول العربية تغيرات في معدلات النمو و ذلك بسبب تذبذب أسعار النفط، و ما يترتب عليه من صدمات التبادل التجاري، و صعوبة في أداء الإدارة الاقتصادية، أما بالنسبة لمعدلات النمو فإنها لم تكن في اتجاه واحد خلال الفترة الأخيرة [1]، إذ تأثر النمو الاقتصادي للدول العربية خلال عام 2011 بشكل عميق جراء كل من التطورات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة،فقد سجلت قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مجتمعة ارتفاعا حوالي 2 تريليون دولار في عام 2010 إلى حوالي 2.37 تريليون دولار في عام 2011 محققة بذلك معدل نمو بحوالي18% بالمقارنة مع معدل نمو بلغ حوالي 15.5% في عام 2010[2].

2. **مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي**

[1] عبد المالك بضياف ، **التكامل الاقتصادي و الإقليمي كإستراتيجية لتنمية القدرة التنافسية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره،ص 146.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الإقتصادي العربي الموحد** ، الفصل الثاني، التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، أبو ظبي، 2012، ص19.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل خلال عام 2011 نحو 2.365 مليار دولار، محققا بذلك معدل نمو بحوالي 18.8% بالأسعار الجارية، بالمقارنة مع معدل نمو بلغ حوالي 15.5% في عام 2010 و هو ما يعود بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية و زيادة الإنتاج بنحو مليون برميل يوميا و ارتفاع عائدات صادرات الدول العربية المصدرة له، و هذا ما سيوضحه الشكل التالي[1]:

مليار

دولار

الشكل رقم (03): الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية للدول العربية 2000-2011

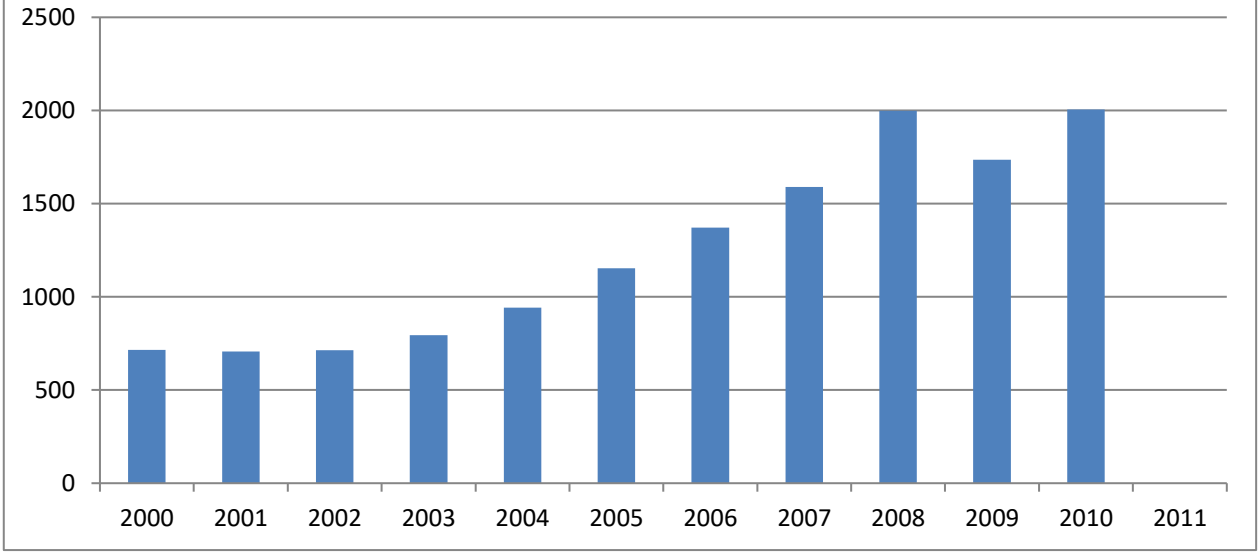

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2012،ص20.

3. مؤشرات التضخم

نتيجة لتطبيق السياسات الحذرة في الوطن العربي أدى ذلك إلى التقارب النسبي في الأداء مابين هذه الدول العربية إلا أنه يمكن التمييز ما بين الدول العربية التي نقل فيها معدلات التضخم عن 5% مثل المغرب، تونس، الجزائر، البحرين، الأردن، عمان، السعودية، و هناك دول يتراوح فيها المعدل ما بين 5% و 10% و تضم كلا من السودان، سوريا، الإمارات، موريتانيا،

[1] المرجع نفسه ، ص ص 20،21.

أما الدول التي يزيـد معدل التضخم فيها عن المستوى 5% فهي ليبيا، اليمن، قطر و مصر1، إذ نجد أن متوسط التضخم في الدول العربية بدلالة الرقم القياسي لأسعار المستهلك في عام 2011 حوالي 6.1% بالمقارنة مع 4.4 % في عام 2010 ،و ترجع الزيادة في مستويات التضخم في الدول العربية لعدة أسباب تختلف من دولة إلى أخرى زيادة الاسعار الغذائية وارتفاع الإنفاق .

و قد تباينت معدلات التضخم في الدول العربية وسجلت أعلى مستوياتها في السودان، اليمن و ليبيا، حيث بلغت على التوالي: 20.0% و 19.3% و 15.9%، بينما سجلت أدنى مستوياتها في كل من الإمارات و المغرب بمعدل 9% و البحرين بمعدل1%، و تراوحت معدلات التضخم في بقية الدول بين 1.8% في جزر القمر و 10.2% في مصر[2].

ثانيا: التطورات الاجتماعية

و هنا يتـم عـرض مختلف التطورات الاجتماعية التي مرت بها الدول العربية كالسكان و معدل النمو الديموغرافي و معدلات التعليم و مؤشرات الصحة و غيرها من المؤشرات.

1.حجم السكان و معدل النمو

بلغ حجم السكان في الوطن العربي عام 1989 حوالي 221 مليون نسمة و يشكل هذا الحجم نسبة قدرها 4% من سكان العالم[3]، وفي سنة 2008 بلغ إجمالي عدد السكان حوالي 334.5 مليون نسمة أي بزيادة بلغت

0.8 مليون نسمة عن العام السابق[4]، ليرتفع عام 2011 و يصل إلى 362 مليون نسمة بزيادة بلغت حوالي

8 مليون نسمة عما كانت عليه سنة 2010 و بنفس معدل النمو إذ قدر بـ 2,4% و يعتبر هذا المعدل مرتفعا إذ يفوق مثيله في جميع أقاليم العالم الرئيسية، و يرجع سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني في الدول العربية أساسا إلى التأثير الإيجابي لتحسن الخدمات الصحية و مستويات المعيشة، كما أن الارتفاع في معدلات صافي الهجرة يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي[5]، على الرغم من توقع انخفاض معدل النمو السكاني في المنطقة العربية إلى 1.5% و ذلك للسنوات القادمة حتى سنة 2015 ،فلا يزال هذا المعدل مرتفعا

[1] عبد المالك بضياف ، **التكامل الاقتصادي و الإقليمي كإستراتيجية لتنمية القدرة التنافسية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، مرجع سبق ذكره ،2011 ،ص 25.

[3] فليح حسن خلف **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 20.

[4]حنيش الحاج، **التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري و العائق الميداني**، مجلة الباحث الدورية،جامعة ورقلة، عدد10، ص 35.

[5] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، مرجع سبق ذكره، ص 36.

حاليا و سيظل بلا شك أحد أسباب بطء النمو المحتمل لنصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي[1].

2. التعليم

لم يعد التعليم اليوم قضية اجتماعية فقط بل هو قضية اقتصادية أيضا، إذ ظهرت الحاجة الملحة إلى قضية جودة التعليم لذلك تبادر كثير من الدول إلى الاهتمام و تحسين برامج التعليم من بينها الدول العربية التي نلاحظ بأن معدل القيد الإجمالي في مرحلة التعليم الأساسي في الدول العربية مجتمعة حتى عام 2010، حوالي 95%، و يفترض أن تحقق الدول العربية هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، و يلاحظ الاتجاه التصاعدي لهذه المعدلات في معظم الدول العربية في الفترة ما بين 1990-2010 و من جهة أخرى يلاحظ أن الدول العربية قد وفرت فرص متكافئة لالتحاق الإناث و الذكور بالمدارس الابتدائية[2].

بالرغم من الجهود المبذولة من جانب الدول العربية للحد من مشكلة الأمية، تبقى مرتفعة بنسبة 39,2% من إجمالي السكان البالغين[3]، لتسجل مستويات مرتفعة في الدول العربية عام 2009 بحوالي 43.9 %[4].

3. الأوضاع الصحية

يلاحظ أن متوسط العمر المتوقع عند الميلاد في الدول العربية من 45 سنة في العام 1960 إلى حوالي 71 سنة عام 2011 ليتساوى بذلك مع المتوسط العالمي[5].

الفرع الثاني: الموارد و الإمكانيات المتاحة

من بين الموارد التي يزخر بها الوطن العربي مايلي:

أولا. الموارد الطبيعية و المائية

تعددت و تنوعت الثروات المعدنية و مصادر النفط و الغاز و مصادر الطاقة بالوطن العربي.

ثانيا. النفط

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 99.
[2] **تقرير التنمية البشرية**،2011.
[3] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 100.
[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، 2011.
[5] **التقرير الإقتصادي العربي الموحد**، 2012، مرجع سبق ذكره، ص ص 41،42.

يتميز الوطن العربي بالوفرة النفطية المرتكزة في عدد من دوله، تتحكم 14 دولة من أصل 22 دولة عربية في هذه الثروة مما أدى بالنفط العربي إلى احتلال مكانة تنافسية في الأسواق العالمية، و يمتلك الوطن العربي 62% من احتياطي النفط العالمي[1].

ثالثا.الغاز الطبيعي

يأتي الغاز في المرتبة الثانية بعد النفط من حيث أهميته في الصناعة الإستخراجية العربية، إذ تساهم ال.دول العربي.ـة بحـوالي 32.3% من إجمالي إنتاج العالم مـن سوائـل الغـاز الطبيعي و المكثفات البالـغ حـوالي7.2 مليون برميل يوميا عام 2000، لتصل إلى 12,5 مليون برميل عام 2010، و يمتلك الوطن العربي 24% من احتياطي الغاز العالمي[2].

رابعا: الفوسفات

تعتبر البلاد العربية من أهم مصادر الفوسفات في العالم، فتطور الإنتاج في الوطن العربي تطوراً هائلاً في السنوات الأخيرة، قدر بـ 15 مليون طن أي ما يعادل 25% من الإنتاج العالمي، إذ تتصدر البلدان العربية طليعة التصدير إذ يقدر إنتاج المغرب 10 ملايين مـن الأطنان سنويا، و يعتبر المصـدر الأول في العالم و احتياطـه قدر بـ 40 مليار طـن، و هي بذلك تمثل 60% من الاحتياط العالمي.

خامسا: الحديد

يقدر الإنتاج العربي من الحديد بحوالي 15 مليون طن، أي ما يعادل 3% من الإنتاج العالمي، تساهم الجزائر بحوالي 1.9 مليون طن معظم الإنتاج العربي تقريبا يصدر إلى الخارج حيث يساهم بـ 12% في التجارة الدولية فموريتانيا تساهم بـ 50%، و الجزائر بـ 25%، و تونس و مصر[3].

سادسا: الموارد الأولية الزراعية

[1] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 172.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السوق العربية المشتركة**، مرجع سبق ذكره،ص 61.
[3] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 61.

و في مقدمتها القطن و القصب السكري ، و بعض المواد الخام الحيوانية ، كما توجد ثروة سمكية هائلة بالوطن العربي، بالإضافة إلى الجرف القاري الذي تقدر مساحته 608 كلم^2،و كذلك نظرا لوجود المساحات المائية الداخلية التي تقدر بنحو 7 مليون هكتار[1].

المطلب الثاني: التطور في القطاعات **الرئيسية**

سنحاول من خلال هذا المطلب تبيان الإمكانيات الموجودة لمختلف القطاعات الرئيسية للاقتصاديات العربية و أهم سماتها و أبرز تطوراتها.

الفرع الأول: القطاع الزراعي

اولا: أهمية الزراعة في الوطن العربي

إن الزراعة العربية تحتل أهمية كبيرة بسبب كونها القطاع الرئيسي في معظم الاقتصاديات العربية ، حيث المساهمة المرتفعة للزراعة في توليد الناتج و الدخل ، إضافة إلى استيعابها الجزء الأكبر من المشتغلين في الاقتصاد ، و اعتماد معظم السكان عليها في العيش ، كما أن الصادرات الزراعية تشكل النسبة المهمة من الصادرات العربية، وخاصة إذا تم استثناء الصادرات النفطية ، إضافة إلى إسهام الزراعة في خلق الطلب على منتوجات القطاع الصناعي من تحفيزه على التطور، و إسهامها في توفير العملات الأجنبية لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية لها في استيراد المعدلات الرأسمالية و غيرها[2].

ثانيا: واقع الزراعة العربية

من المؤشرات الهامة للقطاع الزراعي نجد أن نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 6.1 %، و بلغ الناتج الزراعي بأسعار الجارية حوالي 124.5 مليار دولار في عام 2010، مسجلا نموا مقدرا بـ 10 % بعد ما كان 113.2 مليار دولار عام 2009 [3]،و قد بلغ إنتاجها الزراعي العربي بالأسعار الجارية في عام 2011 حوالي 132.8 مليار دولار أي بمعدل نمو سنوي 6.7 % مقارنة بعام 2010 و أصبح بذلك يمثل 5.6 % من الناتج المحلي الإجمالي والجدول التالي يوضح ذلك :

الجدول رقم(01):الناتج الزراعي للدول العربية 2000 و 2005- 2010

[1] بن عيشي بشير، مداخلة بعنوان: **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و مقوماته**، ضمن أوراق و بحوث عمل الملتقى الدولي، بعنوان: **التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربي- الأوروبية** المنعقدة في 8و9 ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص 178.

[2] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، ، الفصل الثالث: قطاع الزراعة،2011، ص 46.

[3] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 117.

	2000	2005	2008	2009	2010	2011	معدل النمو(%)	
							2000 - 2011	2010 - 2011
الناتج المحلي الإجمالي	714.797	1.154.051	1.998.556	1.735.987	2.004.730	2.365.373	11.5	18.0
الناتج الزراعي	55.909	70.757	102.527	114.589	124.419	132.802	8.2	6.7
نسبة الناتج الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.8	6.1	5.1	6.6	6.2	5.6		

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2012) ، الفصل الثالث قطاع الزراعة ، ص 50.

ثالثا: الإنتاج الزراعي العربي

فيما يخص أنواع المنتوجات الزراعية في البلدان العربية كما يلي[1] :

1. **الحبوب الغذائية**:

يبلغ إنتاج القمح حوالي 2.3 % من الإنتاج العالمي في البلدان العربية و 3.6 % من الشعير و تبلغ نسبة الإنتاج العربي من الذرة و الأرز إلى الإنتاج العالمي حوالي 10 % و 8 % على التوالي.

2. **الأشجار المثمرة:**

أ. **الزيتون:** تساهم العربية بحوالي 14.1 % من الإنتاج العالمي للزيتون و تتصدر البلدان العربية ، الجزائر، المغرب، تونس.

ب. **الكروم:** يقدر الإنتاج العربي من الكروم بحوالي 02 مليون طن ، أي 5 % من الإنتاج العالمي، و يأتي 4/3 من الإنتاج من الجزائر.

ج. **الحمضيات:** تنتشر في سواحل البحر الأبيض المتوسط ، و يبلـغ الإنتاج العربي 5.3 مليون طن ما يعادل حوالي 8 % من الإنتاج العالمي.

[1] عبد الجابر تيم و آخرون، **مستقبل التنمية في الوطن العربي** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان، 1998،ص 22.

د. النخيل: يبلغ إنتاج الدول العربية ما يمثل 88 % من الإنتاج العالمي ، إذ تمتلك العراق وحدها 3/2 من نخيل العالم.

ه. القطن: يزرع في مصر ، السودان و سوريا، و تساهم البلدان العربية بـ 6 % من الإنتاج العالمي.

و. القصب السكري :يزرع في مصر ، السودان و الصومال ، وتساهم البلدان العربية بحوالي 1.6 % من الإنتاج العالمي.

رابعا: واقع الإنتاج الزراعي العربي

من تحليل واقع الإنتاج الزراعي في الدول العربية يمكن ملاحظة مايلي[1]:

- تحقيق تطور واضح في إنتاج الحبوب ، وخاصة بعد سنة 1985 ، رغم أن هناك تقاربا في مستويات الإنتاج،
  و يمكن تفسير زيادة إنتاج هذه المحاصيل في السنوات الأخيرة بالاهتمام بتطوير الإنتاج الزراعي، وتوجيه الاستثمارات اللازمة لهذا المجال الحيوي، و ذلك بحكم ارتباطه الوثيق بتلبية احتياجات أفراد المجتمع الاستهلاكية.
- رغم التطور المتحقق في إنتاج الحبوب ، فإن هناك تذبذبا واضحا في هذا الإنتاج بين سنة و أخرى، و عدم وجود اتجاه منظم نحو الزيادة، و هذا يمكن تفسيره من خلال التأثير المهم للعوامل الطبيعية (المناخية) على الإنتاج الزراعي إذ أنه انخفض في سنة 87 بشكل واضح قياسا بما تحقق في سنة 86 و سنة 88، و هو الأمر الذي يؤكد و يدل على ضعف درجة التحكم في الإنتاج الزراعي بشكل عام.
- شكلت ثلاثة محاصيل زراعية النسبة الأكبر من إنتاج الحبوب، حيث يأتي في المقدمة منها القمح ثم الشعير ثم الأرز ، و هي محاصيل ترتبط بالاستهلاك أساسا.
- وجود تطور كبير في إنتاج الخضر و الفواكه في الوطن العربي، و إن كمية الإنتاج من الخضر و الفواكه يكاد يعادل إن لم يكن يزد قليلا على إنتاج الحبوب، و إن التوجه نحو زيادة الإنتاج منها مرتبط بقيمتها الغذائية العالية من ناحية و بقيمتها الاقتصادية المرتفعة من الناحية الأخرى، و التي تتصل بإنتاجيتها المرتفعة قياسا بالحبوب،
  و أسعارها التي تسجل ارتفاعات ملحوظة.
- إن درجة الانتظام في إنتاج الخضر و الفواكه أكبر مقارنة بإنتاج الحبوب، و هذا يرتبط بزيادة درجة التحكم في ظروف إنتاج الخضر و الفواكه بشكل يفوق درجة الانتظام بالمقارنة بإنتاج الحبوب، نظرا لاستخدام بعض معطيات التقدم العلمي و التكنولوجي في إنتاجها.

[1] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، 2004،ص ص 125، 128.

- ينتج الوطن العربي العديد من المحاصيل الزراعية الأخرى، كالبقوليات، البطاطس، القصب السكري، الفول، الصويا و الزيتون ...الخ، إن معظم هذه المحاصيل لم يحصل فيها تطور واضح، و إنها تعرضت للتذبذب بين سنة و أخرى نتيجة تأثير العوامل الطبيعية على إنتاجها، و كذلك نتيجة تأثير الأسعار على التوجه نحو إنتاجها.

وتبرز المنتوجات الحيوية كعنصر أساسي من عناصر الغذاء لقيمتها العالية، حيث يتبين من واقع إنتاجها الملاحظات التالية:

- وجود تطور واضح في إنتاج اللحوم الحمراء (لحوم الماشية) و قد حققت تطورا في معظم السنوات، حيث تحققت زيادات في الإنتاج، و لم يتعرض هذا الإنتاج للانخفاض سوى سنة 1987.
- إن التطور في إنتاج اللحوم البيضاء (لحوم الدواجن) كان أكثر وضوحا من غيره من المنتجات الحيوية، حيث زاد بالأكثر من الضعف في سنة 88 قياسا بسنة 80.
- حصول تطور واضح في إنتاج البيض، و اتجاهه نحو الزيادة في معظم السنوات و حتى أنه لم يتعرض للانخفاض سوى في سنة واحدة و بانخفاض يسير هو سنة 87 .
- وقد تطور الإنتاج في الأسماك إلا أن هذا الإنتاج بقي محدودا بالقياس إلى الإمكانية المتاحة لزيادة الإنتاج.
- أما إنتاج المنتجات الحيوانية الأخرى متمثلة بالجبن، الزبد و اللبن (الحليب) فنجد أنها تطورت هي الأخرى، إلا أن تطورها كان محدودا مقارنة بتطور لحوم الدواجن.

و الشكل التالي يبين تطور الناتج الزراعي للمحاصيل الزراعية للدول العربية:

الشكل رقم(04): تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في دول العربية لعامي 2010-2011

مليون طن

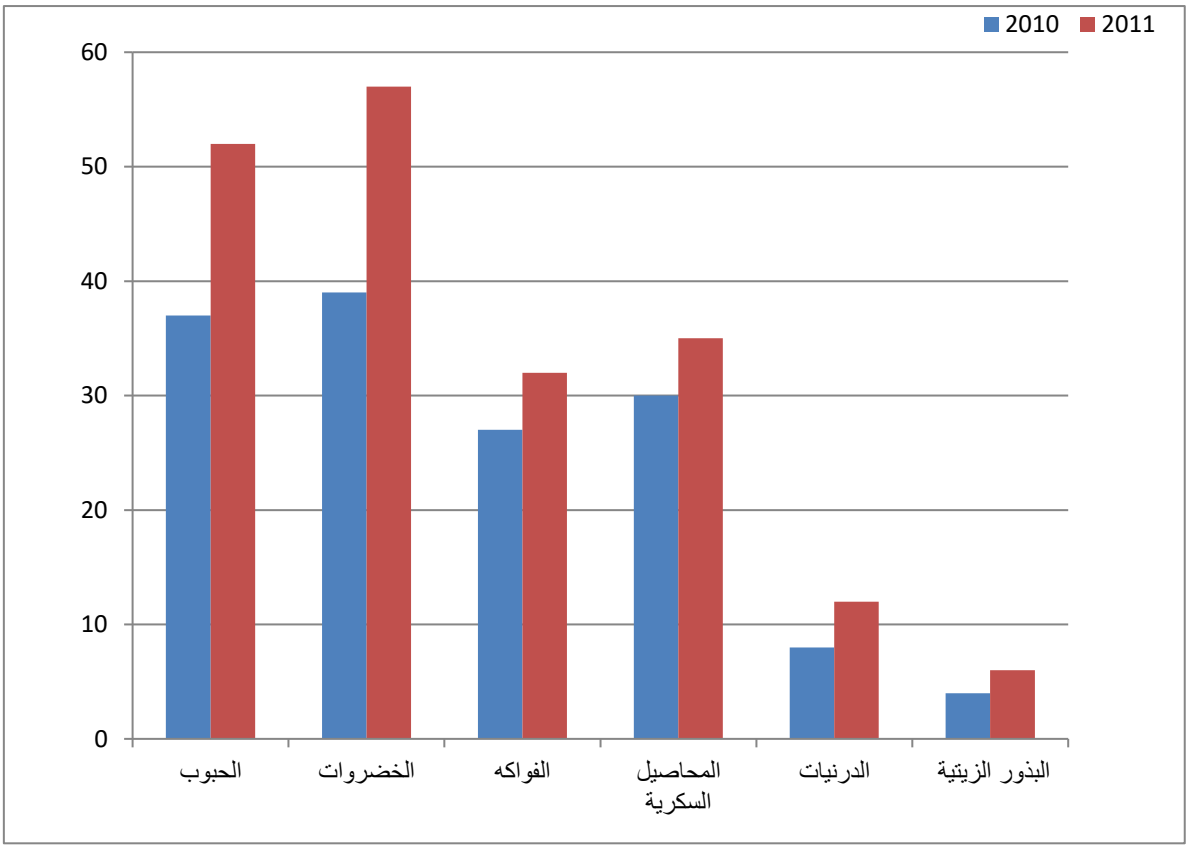

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2012)، الفصل الثالث قطاع الزراعة، ص 59.

خامسا: واقع المساحات المزروعة بالدول العربية

تمتلك الدول العربية موارد طبيعية هامة و متنوعة، و تشكل مساحة الأراضي القابلة للزراعة نحو 14% من المساحة الإجمالية للدول العربية البالغة حوالي 1.415 مليون هكتار بينما لا تتجاوز المساحة المستغلة منها زراعيا الثلث نظرا لوقوع حوالي أربعة أخماس الأراضي الزراعية العربية في المناطق الجافة و شبه الجافة. وقد بلغت مساحة الأراضي المستغلة للإنتاج الزراعي حوالي 71.2 مليون هكتار في عام 2008 منها 8.6 مليون هكتار أراضي زراعية مستديمة و 62.6 مليون هكتار أراضي زراعية موسمية، وقد شكلت مساحة الأراضي الزراعية المطرية حوالي 55 % من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية، و مساحة الأراضي الزراعية المروية 16.8 % من مساحة الأراضي الزراعية الموسمية و مساحة الأراضي المتروكة (بور) 2.28 %، و قد ازدادت مساحة الأراضي المستغلة بنسبة 13.3% في عام 2008نظرا لزيادة مساحة الأراضي الزراعية الموسمية بنسبة 13.6 % و المساحة المرويــة بنسبة 16.4 %، و1.9% على التـوالي في عام 2008،و في المقابـل سجلت مساحـة الأراضي المتروكـة دون استغلال زيادة بنسبة 15.9 %، حيث تترك لاستعادة قدرتها على الإنتاج من جهة،و لمحدودية الموارد المائية، الكافية لاستغلالها و زراعتها من جهة أخرى.

الفرع الثاني: القطاع الصناعي

أولا : خصائص و سمات الصناعة العربية

تتميز الصناعة العربية بما يلي[1] :

1. تمثل الصناعة الحقيقية المرتبطة بالمشاريع الصناعية ذات الحجوم الصغيرة الجزء المهم من الصناعة العربية، و هذا مرتبط بمحدودية الموارد و الإمكانيات المتاحة و محدودية السوق في بعض الدول، إضافة إلى ضعف درجة التطور التكنولوجي، و ضعف القدرات الفنية و الإدارية، وهو ما يؤدي إلى إقامة المشروعات الصغيرة التي تتناسب و هذا الواقع.
2. التركز الجغرافي في المشروعات الصناعية حيث ترتكز معظم الصناعات في العديد من الدول العربية، وفي مدن معينة و حتى في مناطق معينة داخل هذه المدن.
3. التركيب غير المناسب للصناعة العربية، حيث تهيمن الصناعة الاستهلاكية على هيكل هذه الصناعة، في حين تنخفض حصة كل من الصناعة الإنتاجية (وسائل الإنتاج) و حصة مستلزمات الإنتاج.
4. تشمل الصناعة العربية على عدد من الصناعات منها: الغذائية و الملابس و المنسوجات و الجلود، و منها المعتمدة على النفط و الغاز، الصناعة الهيدروكربونية (كالصناعات التكريرية للنفط، صناعة البتروكيماويات) إضافة إلى الصناعات غير الهيدروكربونية.

ثانيا : أداء الصناعة العربية

قد تطور الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة 30.7 % أي حوالي 1.175 مليار دولار في عام 2011 سبب ذلك حتمية ارتفاع الصناعة الإستخراجية نتيجة زيادة متوسط أسعار النفط و إنتاجه[2] و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (02) قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) (2005-2011) (مليار دولار)

	الصناعات الاستخراجية			الصناعات التحويلية			إجمالي القطاع الصناعي		
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %	القيمة المضافة	معدل النمو السنوي %	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي %
2005	440.6	45.1	38.2	109.8	10.3	9.5	540.4	36.5	47.7
2006	544.9	23.7	39.7	123.6	12.6	9.0	662.5	21.5	48.8
2007	615.8	13.0	38.8	139.8	13.1	8.8	755.6	13.0	47.6

[1] المرجع نفسه، ص 70.

[2] صندوق النقد العربي، تقرير الاقتصادي العربي الموحد،، الفصل الرابع: القطاع الصناعي،2011، ص68.

2008	866.1	40.6	43.3	166.8	19.3	8.3	1032.9	36.7	51.7
2009	541.4	37.5-	31.2	165.2	1.0-	9.5	706.5	31.6-	40.7
2010	711.2	31.4	35.5	188.0	13.8	9.4	899.2	27.3	44.9
2011	961.6	35.2	40.7	213.4	13.5	9.0	1175.0	30.7	49.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الرابع: القطاع الصناعي ،2012 ، ص74.

الفرع الثالث: القطاع التجاري

أولا: سمات التجارة الخارجية

تتسم التجارة الخارجية العربية بالعديد من الخصائص من بينها[1]:

1. جزء هام من إنتاج الوطن العربي هو إنتاج أولي يصدر بشكله الأولي إلى الخارج دون أن يتم تحويله، و ذلك بسبب ضعف الصناعة التحويلية، و هو ما يعني ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج القومي، كما أن ضعف و محدودية الطاقة الإنتاجية تؤدي إلى ضعف قدرته على تلبية احتياجاته الاستثمارية (آلات و مكائن) و احتياجاته الإنتاجية (سلع وسيطية) و الاستهلاكية فيلجأ للاستيراد فترتفع نسبة الاستيراد، فإذن ارتفاع مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج القومي تؤشر إلى حالة ضعف الاقتصاديات العربية.
2. التزايد الواضح من الصادرات و الاستيرادات، حيث ارتبط هذا التزايد بزيادة الصادرات النفطية، و نتيجة للاعتماد على حصيلة الصادرات من العملات الأجنبية زادت الواردات، و ذلك مل يشكل عامل خطورة على التجارة الخارجية العربية، لأن تصدير النفط يتحكم به عوامل من بينها العوامل السياسية التي يصعب السيطرة عليها لأنها تخضع لمؤشرات و معطيات خارجية يصعب التحكم بها.
3. وجود تباين واضح في مدى التناسب بين كل من الصادرات و الواردات في الدول العربية، حيث تفوق الصادرات الواردات.
4. احتلال النفط نسبة معتبرة من الصادرات العربية و هو مل يدل على أهميته في صادرات الدول العربية، وعدم تنوعها و تركزها الشديد و هو ما يتيح عدم مرونة للاقتصاد العربي في الاعتماد على صادرات بديلة في حالة انخفاض أسعار النفط أو انتهائه.
5. التنويع الشديد في التركيب السلعي للإيرادات العربية، وهذا التنوع سبب عدم التركيز ليس على مستوى سلعة فحسب، بل يتضمن العديد من السلع على المستوى الإجمالي،وحتى أن الأمر يصل إلى التنوع في استراد السلعة الواحدة، كما هو الحال في استيراد السيارات مثلا.

ثانيا: أداء التجارة الخارجية العربية

[1] فليح حسن خلف، **اقتصاديات الوطن العربي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 180، 185.

يكتسب قطاع التجارة الخارجية أهمية خاصة في اقتصاديات الدول العربية و يتضح ذلك من خلال ارتفاع نسبة إجمالي التجارة الخارجية العربية إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، و التي تدور حوالي 50% ، و نلاحظ أن الصادرات الإجمالية العربية سجلت نموها في 2010، حيث سجلت زيادة بنسبة 25.2 % لتبلغ حوالي 904 مليار دولار مقارنة مع نحو 772 مليار دولار في عام 2009، و تعرف هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية و استقرارها النسبي خلال 2010 و ذلك بالمقارنة مع حركة الأسعار خلال العامين السابقين. و لقد تقاربت نسبة زيادة الصادرات العالمية في عام 2010، الأمر الذي أبقى وزن الصادرات العربية من الصادرات العالمية تقريبا عند مستواه لعام 2009 أي ما نسبته 5.9 %، أما بالنسبة لأداء الواردات العربية، فقد سجلت زيادة نسبة 10.2 % في عام2010 لتبلغ حوالي 655 مليار دولار، بعد أن بلغت نحو 594 مليار دولار في عام 2009، و لقد تأثرت الواردات الإجمالية العربية بارتفاع الواردات العربية في الواردات العالمية من 4.7 % عام 2009 إلى 4.3 % عام 2010[1]. و نتيجة لارتفاع أسعار الواردات العالمية لبعض السلع الغذائية انخفض وزن الواردات العربية بصورة طفيفة سنة 2011 إلى 4.1 % و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03):التجارة العربية الإجمالية (2007-2011)

البنود	القيمة (مليون دولار)					معدل التغير السنوي (%)					معدل التغير السنوي 2007-2010 (%)
	2007	2008	2009	2010*	2011*	2007	2008	2009	2010*	2011*	
الصادرات العربية	796.1	1,081.2	730.9	915.7	1,195.8	7.7	35.8	32.4-	25.3	30.6	4.8
الواردات العربية	535.9	674.4	613.8	667.1	752.6	31.4	25.8	9.0-	8.7	12.8	7.6
الصادرات العالمية	14,012.0	16,132.0	12,531.0	15,254.0	18,217.0	15.7	15.1	22.3-	21.7	19.4	2.9
الواردات العالمية	14,311.0	16,536.0	12,733.0	15,457.0	18,381.0	15.1	15.5	23.0-	21.4	18.9	2.6
وزن الصادرات العربية في الصادرات العالمية	5.7	6.7	5.8	6.0	6.6						
وزن الواردات العالمية في الواردات العالمية	3.7	1.4	4.8	4.3	4.1						

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2012)، الفصل الثامن، التجارة الخارجية للدول العربية ص 166.

[1] عبد المالك بضياف ، مرجع سبق ذكره، ص 152.

المطلب الثالث: قطاعات أخرى

الفرع الأول: القطاع السياحي[1]

إن نمو السياحة يرتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات التي تطرأ على اتجاهات الاقتصاد العالمي، فيؤدي تسارع نمو الاقتصاد العالمي لاسيما في البلدان الصناعية الرئيسة التي تمثل أهم الأسواق السياحية إلى ارتفاع عدد السياح الوافدين، إلا أن ظهور الكساد الاقتصادي و الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة و انخفاض دخل الفرد و يساهم في انخفاض معدلات السياحة و بالإضافة إلى ذلك يعتبر استقرار الأوضاع السياسية هو أيضا عاملا هاما في التأثير على تطورات قطاع السياحة، فالاضطرابات السياسية و الأزمات و الحروب تؤدي إلى انخفاض حاد في عدد السياح الدوليين الوافدين إلى المناطق و البلدان المتضررة.

الفرع الثاني: القطاع المالي و المصرفي

لقد شهدت أسواق المال و المصارف العربية تحسنا في السنوات الأخيرة رغم الأزمة التي تعصف بالإتحاد الأوروبي مسجلة نموا معتبرا يمكن توضيحه من خلال:

أولا: أسواق المال العربية

لقد عرفت أسواق الإصدار الأولية من الأسهم تحسنا خلال عام 2010 مقارنة مع عام 2009، فالبيانات تظهر أن عدد الإصدارات قد ارتفع خلال عام 2011 ليبلغ 27 إصدار مقابل 17 في عام 2009، وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه الإصدارات حوالي 2751 مليون دولار في عام 2010، بارتفاع بلغت نسبته 28 % عن قيمة تلك الإصدارات في عام 2009، يذكر أن عدد قيمة الإصدارات الأولية من الأسهم في الدول العربية، كان قد بلغ ذروته في عام 2007، إذ بلغت الإصدارات 71 إصدار و بلغت قيمتها 14.4 مليار دولار[2].

[1] أحمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، مرجع سبق ذكره، ص 175.

[2] صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011، الفصل السابع، **التطورات النقدية و المصرفية و في أسواق المال للدول العربية**، ص 140.

ثانيا: المصارف العربية

جاءت مؤشرات أداء القطاع المصرفي العربي عن عام 2010 جيدة بصورة عامة و أفضل قليلا من عام 2009، و إن كانت لم تصل إلى ما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية، و من لأبرز تلك المؤشرات، حجم التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص و التي قد تحسنت خلال عام 2010 مع ما كانت عليه عام 2009،و في المقابل شهدت مؤشرات الربحية تحسنا نسبيا خلال عام 2010 بالمقارنة بعام 2009، الذي كان قد شهد ارتفاعا ملحوظا في مخصصات القروض المعدومة، و المشكوك فيها ، ومن جانب آخر واصلت مؤشرات الانتشار المصرفي و عمليات المقاصة تحسنها في عام 2010، لتعكس بذلك التحسن النسبي في النشاط الاقتصادي و الاستثماري خلال العام[1].

المبحث الثاني: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي العربي

أمام التطورات الاقتصادية العالمية و ما تطرحه من تحديات كان لابد من قيام تكامل اقتصادي عربي لمواجهة هذه التحديات الذي يسمح للدول العربية بالتفاعل الإيجابي للحاق بالدول المتقدمة وبناء اقتصاد ينافس الاقتصاديات العالمية.

المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي العربي

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي من بين الكيانات الاقتصادية الكبرى و يحتوي على سمات و مزايا و دوافع على الرغم من قدمه نسبيا.

الفرع الأول: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي ومفهومه

أولا: مسيرة التكامل الاقتصادي العربي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، و حصول معظم الدول العربية على استقلالها و التحرر من الاستعمار، تطلعت الشعوب العربية إلى تحقيق تعاون صادق فيما بينها سياسيا و اقتصاديا[2]، و تعد الدول العربية من بين أوائل التجمعات الإقليمية الدولية التي حاولت تحقيق تكامل اقتصادي فيما بينها و جرت هذه المحاولات في إطار مراحل تاريخية مختلفة فرضتها الحياة الاقتصادية العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية و حتى وقتنا الحاضر[3]، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة تشكل القاعدة المادية الضرورية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة، باعتبار أن

[1] المرجع نفسه، ص 131.
[2] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 2004، ص 13.
[3] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 37.

الصيغة تمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأحسن للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الجماهير العربية[1].

و يمكن تلخيص و تقسيم تجربة التكامل الاقتصادي إلى المراحل التالية[2]:

✓ **المرحلة الأولى**: بعد الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الستينات

فبعد الحرب العالمية الثانية شهد مولد جامعة الدول العربية التي كانت قد حصلت على استقلالها و كان عددها سبعة، و طلك في 23 مارس 1945 الذي كان تاريخ البدء في سيرة التكامل[3]، و اشتمل التعاون الاقتصادي العربي خلال فترة الخمسينات على إبرام العديد من الاتفاقيات الجامعية التفضيلية، و إقامة المجالس الوزارية و اللجان الدائمة

و التي أنشأت لتحقيق الأغراض الاقتصادية التي نص عليها ميثاق الجامعة و محاولات بناء التكامل الاقتصادي و كان من أهم اتفاقيات التعاون الاقتصادي المشترك، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت في سبتمبر 1953، اتفاقية إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام 1957، و اتفاقية إنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 [4].

و تمثل هذه الاتفاقيات أول مدخل للتعامل التجاري التفضيلي كأساس للتعاون الاقتصادي، و قد كانت إنجازات التعاون خلال هذه الفترة محدودة نظرا لمجموعة من المعوقات.

✓ **المرحلة الثانية**: فترة السبعينات و الثمانينات

لقد كان الشعور بعد تحقيق تقدم ملموس على صعيد التكامل الاقتصادي العربي بعد أكثر من ثلاث عقود على انطلاق مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك حافزا قويا لتكريس القمة الحادية عشر المنعقدة في عمان 1980 للشؤون الاقتصادية حيث تم خلالها الإقرار بعدد من الوثائق الهامة تتمثل هذه الوثائق في، وثيقة إستراتيجية العمل الاقتصادي العربي، ميثاق العمل الاقتصادي العربي المشترك و عقد التنمية العربية المشتركة، الاتفاقية الموحدة لاستثمار الأموال العربية في الدول العربية، إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ضد المخاطر السياسية[5].

كما شهد عقد الثمانينات ظهور المجالس التعاونية الثلاثة و يتعلق الأمر بـ:

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص31.

[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره،ص ص 113،114.

[3] محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص 21.

[4] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 114.

[5] المرجع نفسه، ص ص 114،115.

مجلس التعاون الخليجي في ماي 1981 (CCG)، مجلس التعاون العربي 1989 (CCA)، إتحاد المغرب العربي (UMA) في 1989.

و كانت إنجازات التعاون الاقتصادي العربي من تصل إلى المستويات التكاملية المطلوبة، فعمدت إلى المشاريع المشتركة التي تؤدي إلى تكامل فروع الإنتاج و تنويع القاعدة الإنتاجية العربية، إلا أن تلك المشاريع لم تغير واقع الحال و تطوير الاقتصاديات العربية و تحقيق تكاملها.

✓ **المرحلة الثالثة: فترة التسعينات حتى الوقت الراهن**

أمام التطورات الاقتصادية التي حدثت في العقد الأخير من القرن العشرين من بروز العولمة الاقتصادية و إنشاء المنظمة العالمية للتجارة و تنامي التكتلات الاقتصادية، قد فرضت على العالم الخارجي خيارين لا ثالث لهما، أما التكتل لخلق قوة عربية فاعلة في مواجهة التحديات المختلفة التي أفرزتها و تفرزها هذه التطورات و إما قبول التهميش لجهة فقدان السيطرة على القرار الوطني الاقتصادي و السياسي فيما لو بقيت الدول العربية تتعامل انفراديا مع العالم الخارجي[1].

و لمواجهة انعكاسات تلك التطورات على التجارة العربية، تمت الدعوة إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في عمان 21-22 جوان 1996 ، و قرر إنشاء المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في دورة انعقاده التاسع و الخمسين في 17-19 فيفري 1997، و أعلن عن الموافقة لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية[2].

ثانيا: مفهوم التكامل الاقتصادي العربي

يقودنا التأصيل التاريخي للتكامل الاقتصادي العربي إلى المفهوم التالي:

- يعني التكامل الاقتصادي العربي:"إعادة دمج الوحدات الاقتصادية العربية مع بعضها مقابل إعادة فصلها عن الاقتصاد الرأسمالي بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة فيما بينها، تشكل القاعدة المادية الضرورية عن طريق إقامة الدول العربية الواحدة، باعتبار أن الصيغة تمثل الطريق الأمثل نحو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الشعوب العربية"[3].

---

[1] سمير المقدسي، **التكتل الاقتصادي العربي و العولمة على مشارف القرن الحادي و العشرين**، مجلة شؤون عربية، العدد 103، سبتمبر 2000، ص 49.

[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 118.

[3] جمال عمورة، هلال رحمون، **المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية**، مداخلة ضمن أوراق بحوث عمل الملتقى الدولي، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، 8-9 ماي 2004، ص 11.

و بصيغة أخرى التكامل الاقتصادي العربي هو تلك العملية التاريخية الطويلة المدى التي تهدف إلى خلق قاعدة اقتصادية منسجمة و متطورة في البلدان العربية، التي تجتهد في تطوير القوى الإنتاجية الوطنية لنيل التحرر من التبعية و تحقيق التنمية، فالتكامل لا يعني كما يتوهم البعض إلغاء لوجود الدولة العربية، كما لا يلغي الحدود الاقتصادية فيما بينها، و إنما الغاية الحقيقية منه هي التنمية، التي تستهدف بدورها تعجيل تطور الوطن العربي و تحقيق العدل الاجتماعي من خلال زيادة الدخل الوطني و توزيعه بالعدل[1].

المطلب الثاني: دوافع و أهداف التكامل الاقتصادي العربي

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي العربي

هناك مجموعة من الدوافع أدت بالدول العربية إلى تبني إستراتيجية التكامل الاقتصادي منها ما هو اقتصادي و منها ما هو سياسي، و كلما كانت هذه الدوافع أقوى كلما كان التكامل أقوى، و فيما يلي نتناول هذه الدوافع:

- توسيع الأسواق العربية سواء لمنتجاتها التقليدية أو الجديدة، و تحقيق بعض الفوائد و المزايا التي تنتج من اقتصاديات الحجم الكبير و اتساع الأسواق و المتمثلة في تخفيض التكاليف و دعم المنافسة، و تسويق أحسن...
- مواجهة و تحقيق النهضة التكنولوجية و المعرفية للدول العربية، من خلال تكاثف المجهودات العربية[2].
- التكيف مع العولمة الاقتصادية و الاستجابة لتحدياتها التجارية و الإنتاجية و التقنية، فالتقدم التقني أدى زيادة الإنتاجية كما و نوعا، مما ضاعف من حدة المنافسة الدولية في تسويق هذه المنتجات، و لا تستطيع الدول العربية متفرقة تنمية صادراتها بغير التعاون فيما بينها، و إقامة سوق مشتركة و مناطق تجارة حرة و تجمعات إقليمية في تكتل اقتصادي كبير.
- مواجهة التكتلات الاقتصادية المتنافسة على الأسواق الدولية، و هو ما يقلل من فرص الأسواق المتاحة للدول العربية، و يضعف من قدراتها الجماعية التنافسية في الأسواق الخارجية[3].
- كفاءة استخدام الموارد إذ تميز الإقليم العربي باختلال في وفرة الموارد، فوفرة عنصر تقابلها ندرة في عنصر آخر في نفس الدولة، لذلك قد يحقق التكامل الاقتصادي، تلك

---

[1] عبد القادر رزيق مخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 34.

[2] جمال عمورة، هلال رحمون، مرجع سبق ذكره، ص 538.

[3] باشي أحمد، **مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة**، مداخلة و أوراق عمل ضمن الملتقى الدولي: **التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، المنعقد يوم 8-9 ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، ص ص 151،152.

الاختلالات عن طريق خلق لفرص توظيف مناسبة للموارد التي تتميز بالوفرة في دول أخرى تعاني من ندرتها و ارتفاع الطلب عليها[1].

- تعد التنمية الاقتصادية الدافع القوي إلى الحركة التكاملية في الدول العربية، ذلك لأنها تعاني من مشكلة التخلف على مختلف المستويات[2].
- التطورات العالمية السريعة و المذهلة و التي لا تراعي البلدان الضعيفة و المتخلفة و هو دافع آخر ينبغي على الدول العربية أخذه بعين الاعتبار[3].
- مبرر زيادة قوة المساومة إذ يؤدي التكامل الاقتصادي بين الدول العربية إلى زيادة تحكمها مجتمعة في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة منفردة، و من ثم يقوي موقفها من السوق العالمية سواء فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية.
- مبرر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي إذ يترتب عن التكامل وجود نظرة تفاؤلية بالنسبة للمستقبل و من ثم زيادة إقبال الأفراد على الإستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى الدخل و زيادة الطلب على المنتجات[4].
- تقليل اعتماد الدول العربية المفرط على العالم الخارجي.
- تقليص الفوارق الاقتصادية بين الأقطار العربية، و زيادة التشابك و الارتباط بين اقتصاديات الأقطار العربية[5].

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي العربي

يستند التكامل الاقتصادي العربي على مجموعة من المقومات التي يوجد منها في الوطن العربي و التي تبشر بوجود تكتل اقتصادي قوي، محاولة بذلك تحقيق مجموعة من الأهداف و هذا ما سنتناوله في هذا المطلب كما يلي:

أولا: الأهداف الاقتصادية

يمكن تقسيمها إلى أهداف اقتصادية و غير اقتصادية و تتمثل فيما يلي[6]:

- القضاء على تبعية اقتصاديات البلدان العربية للبلدان الرأسمالية المتطورة.

---

[1] محمد محمود الإمام، **العمل العربي المشترك**، مجلة التخطيط المصرية، العدد الأول، جويلية 1997، ص 507.
[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 106.
[3] المرجع نفسه، ص 107.
[4] حربي محمد عريقات، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة**، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2000، ص 68.
[5] رعد حسن الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، ج1، دمشق، 2000، ص57.
[6] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره،ص ص 165،167.

- العمل على زيادة الترابط و التماسك بين البلدان العربية و الوصول إلى تحقيق التقارب في مستويات تطورها في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي و تسريع عملية نموها بشكل يضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية التي تخدم المصلحة الغربية في سبيل الوصول إلى تحقيق عملية التكامل الاقتصادي و السياسي.
- يهدف إلى تنمية اقتصادية عربية مشتركة تتميز بالسرعة و الرفع من مستويات نموها، باعتبارها وسيلة للخروج من دائرة التخلف.

ثانيا: الأهداف غير الإقتصادية

و يمكن أن نوجزها فيمايلي[1]:

1. الأهداف العسكرية

إن الأهداف و الدوافع العسكرية تبرز بشكل واضح في الوطن العربي، نتيجة الأخطار المتعددة التي تعرضت و تتعرض لها الدول العربية كل على حدى في مواجهتها للاستعمار المتعدد الأشكال، فهذه الدوافع تفرض نفسها في إتمام عملية التكامل الاقتصادي العربي.

2.الأهداف السياسة

بما أن الهدف وراء إقامة تكامل اقتصادي هو تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية كخطوة رئيسية نحو تحقيق الوحدة السياسية، لذلك فإنه من الضروري رفض حالة التجزئة الحالية و السعي وراء إقامة الدولة العربية الواحدة، و من جهة أخرى فإن انقسام أصوات الدول العربية العديدة و انشقاقها أدى بها إلى إضعاف قدرتها في طرح قضاياها العادلة أمام المجتمع الدولي.

3.الأهداف القومية

إن عمق و أهمية التكامل يكمن في تجميع أبناء الأمة الواحدة برابطة الدم و اللغة و الدين و التراث و المصير المشترك و الرقعة الجغرافية و التاريخ و غيرها من الروابط التي من النادر توفرها لدى الدول الأخرى، و لذلك فإن العامل القومي يفرض على الأمة العربية و بقوة ضرورة التوجه نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي[2].

المطلب الثالث: مقومات التكامل الإقتصادي العربي

[1] المرجع نفسه، ص ص 170،168.

[2] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ، ط1، مؤسسة الوراق، الاردن،2001 ، ص ص 195،194.

تتوفر لدى الدول العربية مقومات من شأنها أن تزيد من فعالية التكامل الاقتصادي فيما بينها و هذه المقومات كما يلي:

الفرع الأول: المقومات اقتصادية

اولا: توافر الموارد الطبيعية

تتوافر الدول العربية على العديد من الموارد الطبيعية من أراضي زراعية شاسعة، غابات، مزارع، ثروة حيوانية، بترولية، معدنية، كلها لو استغلت أحسن استغلال لكانت تشكل أرضية صالحة لقيام صناعة متطورة و تكامل اقتصادي عربي ناجح.

ثانيا: الموقع الجغرافي الاستراتيجي للوطن العربي

حيث يحتل الوطن العربي موقعا ممتازا له أهميته الاقتصادية الخاصة فهو يحتل مركزا متوسطا بين ثلاث قارات هي آسيا،إفريقيا و أوروبا[1]، و يمتلك إمكانيات طبيعية ضخمة رغم توزيعها بصورة غير متوازنة[2]. كما يطل على معظم البحار و محيطات العالم و هي البحر المتوسط، البحر الأحمر، الخليج العربي، المحيط الأطلسي و المحيط الهندي، كما يتميز العالم العربي بتحكمه بأربع مواقع بحرية هامة هي: مضيق جبل طارق، قناة السويس، مضيق باب المندب و مضيق هرمز[3].

ثالثا:توافر الموارد البشرية

إذ يمتلك الوطن العربي ثروة بشرية هائلة و كوادر عربية حيث يوجد بمختلف أقطاره إطارات سامية لها أبحاث عالمية لكنها تهاجر إلى الخارج، إضافة إلى توفر أيدي عاملة بسيطة، حيث إن تم إزالة القيود على الدول العربية و إحداث تكامل ستتمكن الدول من استغلال هذه الطاقات البشرية التي من شأنها أن تساهم في نهضة الوطن العربي[4].

رابعا:توفر رؤوس أموال هائلة

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص ص 101،102.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 101.

[3] بن عيشي بشير، **معوقات التكامل الإقتصادي العربي**، مداخلة و أوراق عمل ضمن الملتقى الدولي:**التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأورو متوسطية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 08و09 ماي 2004، ص 179.

[4] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره،ص 177.

توجد ثروة مالية هائلة تقدر بأكثر من 800- 1200 مليار دولار،لكنها مودعة في البنوك الخارجية فيستثمرها الأجانب، و التي لو تم استدعاؤها من الخارج لوجهت لتمويل عملية التنمية العربية التي تسهل التكامل الاقتصادي[1].

خامسا:اتساع حجم السوق العربية

تتسم السوق العربية بالاتساع، و اتساع هيكل توزيع التجارة،حيث يضم هذا السوق أكثر من 250 مليون

مستهلك، و هو ما يسمح بقيام المشروعات الضخمة ذات الإنتاج الاقتصادي، و بالتالي زيادة الإنتاج و تنوعه و نشوء صناعات تتمتع باقتصاديات كبيرة الحجم، و الوفورات الداخلية و الخارجية، مما يزيد الإنتاج[2].

الفرع الثاني:المقومات غير الاقتصادية

و تتمثل في[3]:

اولا:الجوار الجغرافي

إن التواصل الجغرافي كأساس للتعاون و التكامل و هو واقع تاريخي- طبيعي و جدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق و التبادلات الاقتصادية فالجوار الجغرافي بين بلدين أو أكثر يحفز طبيعيا المبادلات فيما بينه، أو ما يسمى بالتجارة الجوارية لما يوفره من التسهيلات للاتصال و التبادل.

ثانيا:التجانس الاجتماعي

و يتمثل في وحدة اللغة، التاريخ، التراث، الدين و المصير المشترك، فتشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ نظرة قوة وطنية بالنسبة للدول قيد التجمع، و الدول العربية تستوفي كل هذه الشروط.

ثالثا:مقومات تاريخية

---

[1] عبد الرحمن تيشوري، **التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1368، تاريخ النشر:11/04/ 2005، ، عن الموقع الإلكتروني: www .Alhiwar.org/debat/show.art.asp ?aid=49663 تاريخ الإطلاع:2013/04/10.

[2] بشير بن عيشي، مرجع سبق ذكره،ص 180.

[3] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 178،179.

إذ يمتد تاريخ الوطن العربي الحافل و الطويل إلى ألاف السنين فهو مهد لأقدم الحضارات التي ظهرت في العالم كالفرعونية في حوض النيل و البابلية و الآشورية في دجلة و الفرات، و السريانية و الآرامية في سوريا الفينيقية في الساحل الشرقي للمتوسط، و ظهور الإسلام وحد الأمة و التاريخ، كما أن الوطن العربي كله عانى من ويلات الاستعمار.

المبحث الثالث: التوجهات التكاملية العربية المطروحة

لقد كانت هناك محاولات جادة للدول العربية من أجل إيجاد تكتلات إقليمية اقتصادية، فاتخذت توجهات تكاملية عديدة و هي كما يلي:

المطلب الأول: السوق العربية المشتركة و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

و يمكن إيضاحها فيما يلي:

الفرع الأول: السوق العربية المشتركة

نشأت السوق خلال الاجتماع الثاني لمجلس الوحدة في 1964/08/13[1]، باسم "السوق المشتركة"، و لعله من الضروري قبل التطرق إلى السوق العربية المشتركة التنويه إلى أن العمل الاقتصادي المشترك أصبح أبعد و أكثر تقدما فالدول العربية توجهت نحو التعاون و التكامل الاقتصادي العربي مع بروتوكول الإسكندرية الذي تم الاتفاق عليه في 1994/10/07، و الذي تضمن الدعوة لتحقيق التعاون بين الدول العربية في مجالات اقتصادية مما مهد إلى إنشاء جامعة الدول العربية في مارس1945[2]، و التي تم من خلالها عقد العديد من اتفاقيات التعاون العربي منها:

أولا: اتفاقيات السوق العربية المشتركة

و تتمثل في:

1. **معاهدة الدفاع المشترك و التعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية**
2. تم إبرامها في 1950/04/13 كان الهدف منها بناء اقتصاديات عربية قوية و ذلك من خلال الاستثمارات المشتركة و تبادل المنتجات الوطنية الصناعية و الزراعية[3]، و بوجه عام تنظيم نشاطها الاقتصادي، وتنسيق و إبرام ما يقتضيه الحال من اتفاقيات خاصة لتحقيق هذه

[1] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره،ص 492.
[2] دعد رفيق دلال، **إقتصاديات الوطن العربي و دور مدخل الإنتاج**، مكتبة المجتمع العربي للنشر ة التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006،ص 19.
[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الأهداف، و هذا وفقا للمادة السابعة [1]، كما نصت المادة الثامنة على إنشاء مجلس اقتصادي في نهاية عام 1953، مـــن أولوياته تسهيل التبادل التجاري، و تنظيم تجارة الترانزيت، و تسديد مدفوعات المعاملات التجارية لتمويل المشروعات العربية[2].

3. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 1953/09/07، و تعد أول اتفاقية جماعية لتحرير التجارة بين الدول العربية، و يمكن تلخيص مبادئها فيما يلي[3]:

- إعفاء المنتجات الصناعية و الزراعية التي يكون منشأها إحدى الدول الموقعة على الاتفاقية من الرسوم و الضرائب في حالة استيرادها.
- تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة 50% على عدد من المنتجات الوسيطية بين الزراعة و الصناعة.
- توفير معاملة تفضيلية للدول المتفقة من حيث تراخيص الاستيراد و التصدير.
- قيام الأقطار الأعضاء بتسهيل حركة الترانزيت عبر بلادها بكافة وسائل النقل.

4. اتفاقية تسهيل مدفوعات المعاملات الخارجية و انتقال رؤوس الأموال بين دول الجامعة العربية

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في 1953/09/07، من طرف ست دول:مصر، السعودية، اليمن، الأردن، العراق، لبنان، دخلت حيز التنفيذ في 1953/12/12، و تضمنت هذه الاتفاقية نوعين من العمليات[4]:

- تسديد مدفوعات المعاملات إذ قامت الاتفاقية بمنح مواطني الدول المتعاقدة الحق في التسهيلات الآتية لدى كل دولة من الدول:
- الحق أن يستعملوا عندما يكون لهم حساب دائن لدى البلد المدين تسديد جميع المدفوعات التجارية المستحق دفعها في ذلك البلد.

---

[1] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 2004، ص 18.

[2] سميح المسعود، **العمل الاقتصادي المشترك بين الطموح و الواقع**، دراسات متفرقة بعنوان: هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص ص 111،110.

[3] صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد **الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة**، عالم الكتاب، القاهرة، ط1، 2003، ص 69.

[4] المرجع نفسه، ص 70.

- الحق أن يستعملوا حسابهم الدائن لتسديد قيمة أي بضاعة يشترونها مما يسمح للبلد المدين، بقصد تصديرها إلى أي من الأطراف المتعاقدة مما يسمح للبلد المدين بتصديره لجميع البلدان.
- انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية: أي جواز انتقال رؤوس الأموال بين الدول العربية المتعاقدة تمكينا لرعاياها و المقيمين فيها من الاشتراك في مشاريع الأعمار و التنمية الاقتصادية.

5. الاتفاقية الموحدة الاقتصادية

صادق المجلس الاقتصادي على مشروع الوحدة الاقتصادية في إطار لجامعة العربية في 1957/07/03[1]، حيث أعد المشروع كاملا و الخطوات التي يجب أن تتبع من أجل تحقيقها، لكن التوقيع على الاتفاقية كان في 1962/06/06.و عقد المجلس المؤقت للوحدة الاقتصادية دورته الأولى في 1964/04/03، و تم اتخاذ القاهرة مقرا له[2].

و عرفت هذه الوحدة بأنها تحقق الحريات الخمس[3]:

- حرية انتقال رؤوس الأموال.
- حرية تبادل البضائع و المنتجات الوطنية و الأجنبية.
- حرية الإقامة و العمل و الاستخدام و ممارسة النشاط الاقتصادي.
- حرية النقل و الترانزيت و استعمال وسائل النقل و الموانئ و المطارات.
- حقوق التملك و الإرث.

و الملاحظ منه و على الرغم من اقتناء الدول العربية بأهمية هذه الاتفاقيات، إلاّ أنها تخلت عنها، و الأسباب عديدة. و اتجهت إلى طريق آخر هو السوق العربية المشتركة التي تقرر إنشاؤها في 1964/08/13، كأول خطوة للوصول إلى منطقة التجارة الحرة العربية و بالفعل تم إلغاء كافة الرسوم الجمركية في 1971/01/01، و ذلك فيما بين: الأردن، سوريا، العراق و مصر ثم انضمت ليبيا، و قد ظلت عضوية السوق محددة في تلك الدول الثلاثة عشر الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية[4].

---

[1] سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره،ص ص 70،71.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 265.

[3] علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، ط1، القاهرة ، 2010، ص 157.

[4] محمد نبيل الشيمي، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: أهداف السوق العربية المشتركة و منافعها

تضمن قرار السوق العربية المشتركة مجموعة من القواعد المهمة و التي يمكن اعتبارها أهدافا للسوق[1]:

- تثبيت القيود الكمية و الرسوم المفروضة عند مستواها المطبق عند صدور القرار، تمهيدا لتطبيق التخفيضات تدريجيا إلى غاية إلغائها تماما.
- إعفاء كامل المنتجات الزراعية و الحيوية و الثروات الطبيعية، التي أنتجت في إحدى الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية و الضرائب و القيود الأخرى و تخفيض هذه الرسوم بمعدل 20% سنويا ابتداء من أول عام1965، على حرية بقية المنتجات الزراعية و الحيوانية و الثروات الطبيعية.
- إطلاق حرية تبادل المنتجات الزراعية و الصناعية و الثروات الطبيعية بين الدول الأعضاء.
- تخفيض الرسوم الجمركية و القيود الإدارية المطبقة على المنتجات الصناعية، و التي يكون منشؤها إحدى الدول الأعضاء بواقع 10% ابتداء من 1965، إذ كانت التكلفة المحلية لإنتاج السلعة لا تقل عن 40% من تكلفة الإنتاج الكلية.
- حرية انتقال رؤوس الأموال: حيث يساعد هذا التحرير مع توفير الضمانات الضرورية في هذا الشأن على توفير المناخ الاستثماري لمواتي لتنشيط حركة رؤوس الأموال بين الدول، الأمر الذي يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال، استغلال موارد الثروة المعطلة، تسريع معدلات النمو، زيادة الدخول و رفع مستوى المعيشة.
- حرية انتقال الأفراد و اليد العاملة بين الدول الأعضاء و الذي يتطلب إدخال تعديلات على التشريعات القائمة في هذه الدول، بما يكفل حقوق العمال عند انتقالهم من دولة إلى أخرى.

أما المنافع الاقتصادية للسوق فتتضمن مايلي[2]

سيدعم توسيع حجم السوق العربية و التنمية العربية و يمكننا بدرجة أفضل من إقامة صناعة ثقيلة.

[1] العديد من المراجع:
- دعد رفيق دلال، ، مرجع سبق ذكره، ص 32.
- محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره،ص 495.
- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] المرسي سيد الحجازي، **تقويم السوق العربية المشتركة**، مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية و معهد التخطيط القومي، العدد 35، القاهرة، 2005، ص ص 32-35.

- إنها قادرة في حالة إتباع سياسات مناسبة على تحقيق درجة أعلى من التكامل الاقتصادي العربي، والتخفيف من حدة التبعية للخارج،وتحقيق درجة أفضل من استقلالية القرار العربي، مما من شأنه أن يدعم الأمن القومي العربي.
- دعم المركز التفاوضي بين التكتلات الاقتصادية الكبرى، و اتجاه "الجات"، و تمكين الأقطار العربية المنضمة إلى السوق من إعطاء بعضها البعض معاملة تفضيلية لا تسري على الدول غير الأعضاء، فمن المعلوم أن المادة (24) من الاتفاقية تسمح للدول الأعضاء في تكتل اقتصادي أن لا تمنح الدول غير الأعضاء معاملة الدولة الأكثر رعاية.

وممكن القول أن السوق العربية قد فشلت في تحقيق ما هدفت إليه لوجود العديد من المعوقات من بينها:

- ضعف الربط بين تحرير التجارة و التنمية العربية مما يجعل الكثير يهاجمون اتفاقية السوق العربية المشتركة من منطق أن آثارها محدودة في ظل هذا الوضع، و يحمس هؤلاء أحداث التكامل الاقتصادي.
- الاختلافات الكبيرة بين النظم الجمركية و الضريبية فيما بين الدول الأعضاء من جانب و الدول العربية الأخرى من جانب آخر.
- سيادة التخطيط المركزي لاقتصاديات ثلاث من دول السوق، و هو ما سيتبع ذلك من وضع سياسات تقييدية على وضع التجارة و هيكلها و اتجاهاتها.
- عدم القدرة على توحيد أو على الأقل التنسيق بين التشريعات التجارية و النقدية و المالية لدول السوق الأمر الذي أدى إلى عدم قيام منطقة التجارة الحرة و التي كان يرمي قرار إنشاء السوق إل تحقيقها.
- اختلاف أسعار البيع للاستهلاك الداخلي عن أسعار التصدير، الأمر الذي يؤدي إلى بيع إحدى المواد المستوردة من دولة عضو في دولة عضو أخرى بأسعار تقل جدا عن أسعار البيع في هذه الدولة، خاصة إذا كان الاستيراد منها يتم من قبل مؤسسات القطاع الخاص و ذلك أن الأسعار الداخلية تتضمن أحيانا أرباحا مرتفعة يعتبر الجزء الأكبر منها بمثابة رسم استهلاك ضمني على المنتج المحلي، و المستورد على السواد دون الإعلان عنه.
- ضعف الأسواق المالية العربية و عدم تكاملها و بالتالي عدم قدرتها على تمويل المبادلات و المشروعات.
- تعدد الأسواق الإدارية و المالية و الفنية التي تعرقل تنفيذ قرار السوق العربية المشتركة و التي من أهمها:
- انعدام التدابير التي يمكن اتخاذها اتجاه الدول الأطراف التي تتباطأ في تطبيق أحكام السوق أو تخالفها.

- عدم تكافؤ القوى الاقتصادية للدول الأعضاء، ذلك لأن تفاوت موارد الثروة من دولة إلى أخرى يشكل ظاهرة ينعكس أثرها على حجم معاملاتها في إطار السوق المشتركة[1].
- تدخل الاعتبارات السياسية ذلك لأن العديد من الدول الصغرى، التي تربطها مصالح بدول كبرى، تستطيع هذه الأخيرة أن تمارس ضغوطا من الممكن أن تصبح من العوامل المعرقلة لنجاح السوق المشتركة، إذا ما وجدت في اتفاقية السوق مساسا بمصالحها.
- و بما أن السوق العربية المشتركة كغيرها من صيغ التكامل الاقتصادي الإقليمي، فإنه ينطبق عليها أهم سبب يحول دون تنفيذ تلك الصيغة و المشروعات، و هو ضعف الإدارة السياسية من جانب الدول الأطراف في كثير من الحالات[2].

الفرع الثاني: منظمة التجارة الحرة العربية (AFTA)

نتيجة لتوقف مسيرة السوق العربية المشتركة عام 1980، و في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية، إحجام بعض الدول عن الانضمام إلى اتفاقية السوق، و امتناع البعض الموقع عن تنفيذ التزاماته تجاهها أو الانسحاب منها، تم توقيع اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية في 1981، ضمت 17 دولة و التي مهدت لإنشاء منطقة التجارة الحرة[3]، و بدأت في عام 1998 حينها تقرر إزالة الرسوم على الواردات و العوائق التجارية للتبادل السلعي خلال فترة 10 سنوات و طولبت 18 دولة* بتخفيض الرسوم البينية بمعدل 10% سنويا على التعريفة المطبقة في الدول العربية[4]، و تنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة في 21-23 جوان 1996 بتكاليف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، بتنفيذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة تجارة حرة وفقا لبرنامج تنفيذي يتماشى مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة و قواعدها[5].

أولا: محاورها

و أهم محاور هذا البرنامج تتمثل فيما يلي:

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره،ص ص 117،118.

[2] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[3] موسى رحماني، **التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، يومي 08و09 ماي 2004، سطيف، ص 12.

*صادقت على برنامج على منطقة التجارة الحرة الكبرى جميع الدول العربية و إلتزمت بتطبيقه عدا جزر القمر، جيبوتي، و موريتانا آن ذاك، و انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية عام 2009.

[4] محمد محمود الإمام، مرجع سبق ذكره،ص ص 209،210.

[5] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، ط1، القاهرة، 1999،ص ص 22،23.

- تلتزم الدول العربية الأطراف في اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة خلال عشر سنوات اعتبارا من 1998/01/01،حيث يتم تحرير السلع المتبادلة و ذلك بتخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل تدريجيا[1].

- مراعاة الأحكام و القواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقايــة و مواجهة حالات الدعم

و إجراءات معالجة خلل موازين المدفوعات الناجمة عن تطبيق هذا البرنامج.

تتولى لجنة المفاوضات التجارية التي أنشأها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بموجب قراره رقم 1037-د-43 بتاريخ 03 سبتمبر 1987، متابعة تطبيق قانون عدم خضوع السلع العربية للرسوم و القيود الجمركية في الدول الأطراف[2].

- يشترط لاعتبار السلعة العربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج أن تتوفر فيها قواعد المنشأ*، التي أقرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بموجب قراره رقم 1249-د-56 بتاريخ 13سبتمبر1995، و تنفيذا لذلك فإن كافة السلع التي تدخل التبادل الحر أو التحرير المتدرج تخضع لقواعد المنشأ[3]، أي تنفيذ الحماية التدريجية للسلع أو المنتجات ذات المنشأ العربي في مواجهة المنتجات المشابهة أو السلع البديلة غير العربية و إعفائها كليا من الرسوم و المعوقات الأخرى[4].

انطلاقا مما سبق فإن أهم المزايا التي توفرها المنطقة هي:

- تخفيض القيود الجمركية على حركة التجارة و تقليل معوقات انتقال رؤوس الأموال، مما يوفر رؤوس الأموال اللازمة لعملية التنمية.
- إنشاء بعض الصناعات التي تقوم بالتصدير إلى الخارج و تتكامل مع المشروعات الصناعية داخل الدولة.
- منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا مما يسهم في تحقيق التنمية العادلة و الشاملة[5].

---

[1] نزيه عبد المقصود مبروك، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] إبراهيم سعد الدين، **العرب و التحديات الاقتصادية العالمية**، دار فارس للنشر و التوزيع، ط1، عمان ، 1999، ص ص 22،23.

* قواعد المنشأ معناها أن أي سلعة ذات المنشأ العربي تعتبر مؤهلة للإعفاء الجمركي، عندما تحتوي على قيمة مضافة ناشئة عن إنتاجها في الدولة العضو، لا تقل عن 40% من القيمة النهائية لإنتاج هذه السلعة.

[3] سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره، ص 112.

[4] ندوة بعنوان: **منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية(NAPC)و مشروع GCP/SYR/006/ITA، 22 ديسمبر 2003، دمشق، ص 02.

[5] باشي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 152.

- حرية تنقل رؤوس الأموال و العمالة و ما يترتب عنه من زيادة حجم الاستثمارات و زيادة الإنتاج و تخفيض التكاليف.
- رفع كفاءة التجارة الدولية بالبحث عن تخفيض التكاليف في مختلف مكوناتها و رفع مستوى جودة خدمات التجارة الدولية، و بالتالي رفع كفاءة أدائها باعتبارها عنصر محددا للقدرة التنافسية و الدخول إلى الأسواق.
- الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل و تطوير التجارة البينية، و بالتالي زيادة استفادة الدول من مواردها الاقتصادية و موقعها الإستراتيجي[1].

ثانيا: أهداف إقامة المنطقة

تتمثل إقامة هذه المنطقة في[2]

- تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية ما بين الدول العربية.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- الاستفادة من التغييرات في نظام التجارة العالمية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية مع العالم الخارجي.
- وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانة على الساحة الاقتصادية الدولية.
- تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف في اتفاقية تسيير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

ثالثا: تقييم نشاط المنطقة

في مجال تقييم تجربة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية، فإنه يمكن تسجيل الملاحظات التالية[3]:

- مثل البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربة الكبرى نوعا من الجهل و فقدان الوعي من جانب الدول العربية بحقيقة و خطورة و سرعة الأحداث و التطورات الاقتصادية العالمية المتمثلة في انهيار الإتحاد السوفياتي، العولمة، حرب الخليج، فهذه الأحداث و التطورات مجتمعة أعادت صياغة القرارات و التحولات الاقتصادية العالمية، فهذا التفكير العربي المتواضع لا يرقى إلى ضخامة هذه التطورات و انعكاساتها على اقتصاديات الدول العربية.

---

[1] منصف عبد الله الكفري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، عن الموقع الإلكتروني:
www.rezgat.com/cebat/show.Art.ASP !aid=29979 تاريخ الإطلاع: 2012/04/16.
[2] باشي أحمد و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 365.
[3] سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص ص 242،243.

- عدم جدوى إقامة منطقة تجارة حرة عربية بعد اتفاقيات المنطقة العالمية للتجارة، لأن هدف هذه الأخيرة هو إقامة منطقة تجارة حرة عالمية، بمعنى ذلك أن هذا النهج العربي الجديد تحصيل حاصل لشيء سوف يحدث بهم أو بدونهم.
- عدم جدية الدول العربية و توفير الإدارة في التطبيق العملي للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، مما جعله حبر على ورق.

المطلب الثاني: الترتيبات التكاملية العربية الجزئية

الفرع الأول: مجلس التعاون الخليجي

تعد دول مجلس التعاون الخليجي من بين أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية على المستوى العربي، إذ تحتوي على كل شروط إقامة تكتل اقتصادي عربي ناجح لتوافق المصالح الاقتصادية المشتركة لهذه الدول و هذا ما سنتناوله في هذا الفرع.

أولا: نشأة مجلس التعاون الخليجي

ترجع خطوات إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى عام 1975، من خلال البيان المشترك بين دولتي الكويت و

الإمارات العربية المتحدة، بالدعوة إلى تشكيل لجنة وزارية مشتركة، وفي سنة 1978 قامت الكويت بجهود ملتفة بهدف توحيد الجهود لتحقيق الوحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي الست*[1].

ولقد تقدمت فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي خطوة كبيرة أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربية عمان نوفمبر1980 حيث اجتمع زعماء دول الخليج على هامش القمة[2]، و تداولوا الاقتراحات الثلاث لإنشاء المجلس و كانت الاقتراحات كما يلي[3]:

1. المشروع السعودي

الدعوة إلى إنشاء منظمة خليجية و الدعوة إلى توحيد مصادر السلاح لدول الخليج.

2. المشروع الكويتي

* دول الخليج الست هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، سلطنة عمان.

[1] عبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية:آلياته، أهدافه، و علاقته بالمنظمات الإقليمية و الدولية**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995، ص 27.

[2] أمين ساعاتي، **مجلس التعاون الخليجي و مستقبله**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 29.

[3] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

اتخذ أساسا للتركيز على التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و النفطية و الصناعية و الثقافية، مما يؤدي إلى اتحاد إقليمي بين دول الخليج.

3. المشروع العماني

ركز على عنصر الأمن و التعاون العسكري، و دعا إلى إنشاء قوة بحرية لحماية مضيق هرمز والدفاع عنه، و تحقيقا لفترة إنشاء هذا التكتل الإقليمي اجتمع وزراء خارجية دول الخليج و اتفقوا على إنشاء المجلس و ثم التضييق على النظام الأساسي للمجلس في أبوظبي 25 ماي 1981[1]، ليعلن في 1982/02/24 بالرياض ميلاد هذا المجلس في اجتماع لوزراء الخارجية دون حضور كل من العراق و سلطنة عمان[2].

ثانيا: أسباب و دوافع إنشاء المجلس

تتمثل أسباب و دوافع إنشاء المجلس فيما يلي:

1. أسباب سياسية

- إذ يبدو ثقل الدافع الأمني للتعاون واضحا خلف فكرة إنشاء المجلس الاعتماد الراسخ لدول الخليج بأنه ليس بمقدور دولة واحدة بمفردها حماية أمن الخليج و لكن حتما في تكتلهم الجماعي قوة يجب أن يتكفل بها مجلس التعاون الخليجي.
- يبدو اكتشاف حقول النفط و سهولة تعرضها للخطر خاصة من طرف الوجود العسكري السوفياتي يمكن أن تكون بذلك هدفا سهلا و التي تمثل هذه الحقول ثروة دولة الخليج، لذلك توافر دوافع قوية لحماية هذه المصالح من قبل المجلس[3].

2. أسباب إقتصادية

و هي كمايلي[4]:

- البحث في تطبيق النظام المنسق للتصنيف الجمركي.
- توحيد و تقريب الأنظمة و التشريعات المصرفية و خفض ضرائب الأنشطة.

---

[1] أمين ساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص 30.

[2] فؤاد سبيبو، **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1987، ص 179.

[3] المرجع نفسه، ص ص 182،181.

[4] أمين ساعاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 30،29.

- فتح فروع للبنوك التجارية في الدول الأعضاء و السماح للخليجيين بالحصول على قروض من البنوك و الصناديق في الدول الأعضاء.

ثالثا: هياكل المجلس

يتألف الهيكل التنظيمي للمجلس من:

1. **المجلس الأعلى**

وهو السلطة العليا للمجلس، و يتكون من رؤساء الدول الأعضاء، و رئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، و يجتمع في دورة عادية كل سنة، و يمكن عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو و تأييد عضو آخر[1].

و من مهام المجلس الأعلى[2]:

- يقوم بوضع السياسة العليا للمجلس و الخطوط الأساسية التي ينبغي له السير عليها.
- ينظر في التقارير و الدراسات و التوصيات التي يرفعها إليه المجلس الوزاري.
- يعين الأمين العام، و يقر النظام الداخلي و يصادق على الموازنات و ينشئ اللجان و يضع أنظمتها.

2. **المجلس الوزاري**

مكون من وزراء خارجية، أو من ينوب عنهم من اختصاصه العمل على تشجيع التعاون و تنسيق الأنشطة بين الدول الأعضاء و إحالة التوصيات إلى المجلس الأعلى لاتخاذ القرار المناسب بشأنها[3].

3. **هيئة تسوية المنازعات :** تتشكل من أفراد ينتمون إلى الدول الأعضاء غير الأطراف في النزاع مهمتها النظر في تسوية المنازعات و التي يشكلها المجلس الأعلى[4].
4. **الأمانة العامة :** مهمتها إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون و التنسيق و الخطط و البرامج المتكاملة للعمل المشترك، و إعداد تقارير دورية للمجلس.

الفرع الثاني: إتحاد المغرب العربي

أولا: نشأة الإتحاد المغاربي

[1] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 95.
[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 297.
[3] المرجع نفسه، ص 297.
[4] عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سبق ذكره، ص 95.

ظهرت فكرة الإتحاد المغاربي قبل الاستقلال و تبلورت في أول مؤتمر في اجتماع الأحزاب المغاربية، الذي عقد في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/04/30، و الذي يمثل ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي و الحزب الدستوري التونسي، و جبهة التحرير الوطني الجزائرية، و بعد الاستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة تعاون و تكامل دول المغرب العربي، مثل إنشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 و اجتماع قادة المغرب العربي في زيرالدا في الجزائر يوم 1988/06/10، و أعلنوا تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي[1].

و أعلن عن قيام إتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش من قبل خمس دول هي: الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا[2].

ثانيا: مبادئ و أهداف الإتحاد المغاربي

و تتمثل فيما يلي:

- التنسيق بين السياسات الاقتصادية المتبعة لجميع القطاعات عن طريق وضع خطط تنموية تكاملية تستهدف الوصول إلى خطة اقتصادية اندماجية.
- إقامة مجتمع مغربي يجسد حرية تضامن شعوب المنطقة و يعمل على تحقيق و حدتها كخطوة أولى في طريق الوحدة العربية الشاملة.
- العمل على إنشاء مجال اقتصادي متكامل تلغى فيه على مراحل الحواجز الجمركية و غير الجمركية و يطبق فيه مبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع و الخدمات لعناصر الإنتاج ذات المنشأ المغاربي.
- توحيد النظم المالية ة الاجتماعية و العمل على حرية تنقل المواطنين عبر مختلف أقطار المغرب العربي و تمكينهم من التملك و الإقامة حيث شاءوا[3].
- التعاون في مجالات المدفوعات و التمويل.
- الاتفاقيات الثنائية و الجماعية.
- تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها بعضها ببعض.
- المساهمة في صيانة الإسلام القائم على العدل و الإنصاف[4].

---

[1] شليحي إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 245.

[2] خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **إتحاد المغرب العربي**، عن الموقع الإلكتروني:
http://www .muqatel.com/openshare/Behoth/MomZmat 3 ETAHAD .MAGiseco3 .cloc-cit.html
تاريخ الإطلاع:2012/04/20

[3] على توفيق الصادق، مرجع سبق ذكره، ص 302.

[4] Guechi DjamelEddine ,L'union du Maghreb arabe, Integration Régionale et développement économique, Casabah édition, Algerer, 2002, p28 .

ثالثا: محاور الإتحاد المغاربي

يقوم هذا المشروع الكبير على عدة محاور و مشاريع و هي:

1. **منطقة التبادل الحر**

و الهدف منها رفع الحواجز الجمركية أمام حركة تدفق السلع الصناعية و الزراعية ذات المنشأ المغاربي
و الموجهة للاستهلاك داخل الإتحاد و كان من المفروض تحقيق ذلك عام 1992.

2. **إتحاد جمركي:**

و هدفه نحو النظام الجمركي و التعريفة الجمركية بين الدول، كان من المفروض الوصول إليه عام 1995 إلا أنه لم يتحقق أيضا.

3. **سوق مغاربية مشتركة**

تهدف إلى التوحيد في السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بحركة و انتقال الأشخاص و السلع و رؤوس الأموال بين دول الإتحاد، و كان من المتوقع الوصول إلى ذلك عام 2000.

4. **الاندماج الاقتصادي لإتحاد المغرب العربي**

هدفه إقامة مشاريع مشتركة و توحيد سياسات و خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

رابعا: الهيكل التنظيمي لإتحاد المغرب العربي

و هو مقسم كما يلي[1]:

1. **هيئات ذات طابع سياسي**

و تتمثل فيمايلي:

---

[1] العديد من المصادر:

- مصطفى الفلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1989،ص ص 70،71.
- خالد بن سلطان بن عبد العزيز، **إتحاد المغرب العربي**، عن الموقع الإلكتروني:
http://www .muqatel.com/openshare/Behoth/MomZmat 3 ETAHAD .MAGiseco3 .cloc-cit.html
- محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.
- صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية**، دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010، ص 126.

أ. مجلس الرئاسة

و يتألف من رؤساء الدول الأعضاء و هو أعلى جهاز في الإتحاد، و له وحده سلطة اتخاذ القرار.

ب. مجلس وزراء الخارجية

يتألف من وزراء خارجية بلدان الإتحاد، يتولى تنسيق السياسات و المواقف في المنظمات الإقليمية و الدولية، دراسة جميع القضايا و رفع التوصيات لمجلس الرئاسة.

ج. مجلس الشورى

ارتأى منظرو الإتحاد تدعيمه بهيئة استشارية أطلق عليها اسم "مجلس الشورى"، و يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفق النظم الداخلية لكل دولة،و تتمثل صلاحيته في:

- إبداء الرأي فيما يحال عليه من مشاريع قرارات.
- يرفع ما يراه مناسبا من توصيات لتعزيز عمل الإتحاد و تحقيق أهدافه.
- دراسة اقتراحات البيانات ذات طابع عام.
- دراسة مشاريع القرارات المعدة قبل بث مجلس الرئاسة بشأنها.

2. هيئات ذات طابع تقني

أ. الأمانة العامة

تتولى ترجمة القرارات الأساسية و الاختيارات الكبرى الصادرة عن المجلس المغاربي الأعلى، إلى مشاريع و برامج مضبوطة تتولى الأمانة دراستها، متابعة مراحل التنفيذ و معالجة المصاعب و العقبات عند ظهورها.

ب. لجنة المتابعة

نظرا للأهداف الكثيرة للإتحاد، فقد تطلب ذلك تخصيص جهاز يتولى متابعة نشاطه و هو ما يسمى بـ "لجنة المتابعة"، و تتمتع بصلاحيات واسعة تمثل في: متابعة قضايا الإتحاد مع باقي الهيئات، متابعة القرارات المتخذة من طرف مجلس الرئاسة، دراسة تقارير اللجان الوزارية المتخصصة و تحضير مشاريع القوانين و القرارات، متابعة الدراسات القائمة و تطوير الأعمال لكل أجهزة الإتحاد.

ج.اللجان الوزارية المتخصصة

ينشئها مجلس الرئاسة و يحدد مهامها و هي مقسمة إلى عدة لجان متخصصة و هي: لجنة الموارد البشرية، لجنة الاقتصاد و المالية، لجنة البنية الأساسية، لجنة الأمن الغذائي.

د. الهيئة القضائية

مهمتها الفصل في النزاعات المتعلقة بتفسير و تطبيق المعاهدات و الاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد و كغيره من تجارب التكامل العربية فقد فشل الإتحاد المغاربي.

3. **الأجهزة ذات الطابع التخصصي**

تقرر إنشاء مجموعة من المؤسسات الاتحادية بغرض تحقيق التعاون في المجالات العلمية و الاقتصادية و هي[1]:

أ. **جامعة المغرب العربي**

و هي مؤسسة ذات شخصية قانونية تتمتع بالاستقلالية المالية

- تساهم في التكوين و التعليم و البحث العلمي على المستوى المغاربي.
- تقوم بتنظيم لقاءات علمية لصالح الباحثين في التعليم العالي.
- القيام بدراسات علمية بالتعاقد مع المؤسسات العامة و الخاصة داخل الإتحاد و خارجه.
- إقامة صلات تعاون داخل الإتحاد و خارجه مع المؤسسات العلمية.

ب. **الأكاديمية المغاربية للعلوم**

و هي إحدى المؤسسات العلمية للإتحاد، تتمتع بالشخصية القانونية و الاستقلال المالي، و تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تنمية البحث العلمي مع المؤسسات العلمية للدول الأعضاء.
- الحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية.

و تتولى تنظيم الملتقيات العلمية لفائدة الباحثين، دعم الجمعيات العلمية في الإتحاد.

ج. **المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية**

و هو مؤسسة مالية دولية مستقلة يتمتع بالذمة المالية و القانونية و يهدف إلى:

- المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط و مندمج، و توظيف رؤوس الأموال وتنمية المبادلات التجارية.

و يقوم بعمليات تمويل المشاريع المشتركة و دراسة فرص تكثيف المبادلات التجارية و استقطاب المساهمات الأجنبية.

و كخلاصة للتوجهات التكاملية العربية، و التي يمكن إبرازها في الجدول التالي:

جدول رقم (04): جهود التكامل الاقتصادي العربي

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
07سبتمبر 1953	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم الترانزيت.

[1] صبيحة بخوش، مرجع سبق ذكره،ص ص 270-274.

07 جوان 1957	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية: بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية و إقامة وحدة اقتصادية كاملة فيما بينها.
13 أوت 1964	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفة على كافة المنتجات و الخدمات و رؤوس الأموال و الأشخاص.
جانفي 1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغربي	إنشاء اللجنة الدائمة الاستشارية المغاربية، لتشجيع إقامة برنامج تكامل اقتصادي مغاربي.
27 فيفري 1981	تونس	جامعة الدول العربية	إمضاء اتفاقية تسهيل و تطوير التبادل التجاري العربي (التجارة العربية البينية).
25 ماي 1981	الدوحة	المجلس الإقتصادي الخليجي	تم تأسيس مجلس التعاون لدل الخليج العربية، كان الهدف منه قيام تجارة حرة بين الدول الخليجية.
17 فيفري 1985	مراكش	رئيس الدولة المغربية	توقيع معاهدة مراكش لتأسيس اتحاد المغرب العربي، لتشجيع حرية انتقال الأشخاص، السلع و الخدمات بين الدول الأعضاء
19 فيفري 1997	القاهرة	جامعة الدول العربية وزراء الاقتصاد	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من طرف المجلس الاقتصادي و الاجتماعي بجامعة الدول العربية و إمضاء البرنامج التنفيذي لاتفاقية تسهيل و تطوير التجارة العربية البينية.

المصدر: تواتي بن علي فاطمة، واقع و آفاق منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2007، ص 162.

المطلب الثالث: الترتيبات التكاملية خارج المنطقة

إن الموقع الجغرافي الذي يتمتع به العالم العربي، وفرة إمكاناته الاقتصادية الهائلة و ثرواته النفطية و وزنه الحضاري، جعل الاتحاد الأوروبي و أمريكا يطمحان في إقامة مشاريع مشتركة معه لتحقيق أغراض و هذا ما جعل مشروع الشراكة الأورو متوسطية و الشرق الأوسط يظهران.

الفرع الأول: الشراكة الأورو متوسطية

تتطلع أوروبا إلى محاولة تحقيق هدف استراتيجي يتجسد في تنظيم العلاقة المتوسطية في شكل منظمة[1]، و نتيجة لذلك شهدت المنطقة الأورو متوسطية اتفاقيات تعاون عديدة طوال عدة عقود من الزمن، كان أبرزها تركيا في عام 1963، و مالطا في 1972 و قبرص 1973 و الحوار

[1] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 245.

العربي- الأوروبي في عام 1973 و تم إبرام اتفاقيات تعاون سنة 1976 مع أول دول عربية هي: الأردن، سوريا، لبنان و مصر[1]، و لم تبدأ فكرة الشراكة الأورو متوسطية بالتبلور إلا في عام 1992، عندما أصدرت دول الاتحاد الأوروبي وثيقة سميت "السياسة المتوسطية المتجددة"، و التي شملت جوانب عديدة للتعاون المالي، و عدم الإصلاحات البنيوية لدول جنوب البحر الأبيض المتوسط و البدء بسياسة انفتاح و إصلاح اقتصاديين[2]. ثم تلا هذه الوثيقة بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة في جوان 1992، و في جويلية 1994، دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه باليونان (كور فور) اللجنة الأوروبية لوضع عمل حول المبادئ الأساسية لسياسة أوروبية- متوسطية، ثم جاء انعقاد برشلونة الوزاري للشراكة الأوروبية- المتوسطية خلال الفترة 27-28 نوفمبر 1995، شاركت في 27 دولة ثلاثة منها ليست متوسطية و هي ألمانيا، بريطانيا و السويد[3].

أما فيما يخص الأسباب التي أدت إلى بروز مشروع الشراكة الأورو متوسطية فهي كالآتي[4]:

- التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط و الترتيبات الجديدة بما يسمى الشرق أوسط الجديد، التي باتت تشهد تنافسا أوروبيا أمريكيا في إطار تشكيل تجمعات تكتلات إقليمية فالشراكة المتوسطية تأتي كمشروع عربي- أوروبي مقابل الشرق أوسطية كمشروع إسرائيلي- أمريكي.
- هناك أسباب أمنية بحيث أن دول الاتحاد الأوروبي تشعر و هي تستكمل وحدتها بان استقرارها أصبح مهددا ببعض الأخطار الآتية من الضفة الجنوبية للمتوسط (كالمخدرات، الهجرة الضاغطة، الحركات المتطرفة).
- إيجاد مجالات أوسع لصادرات الاتحاد الأوروبي من سلع و خدمات، إذ يهدف المشروع إلى إدماج بلدان البحر المتوسط في الفضاء الاقتصادي الأوروبي بشكل تدريجي بحيث يتم انتقال اقتصاديات الجنوب المتوسطي من الواقع المجزأ بين أسواق صغرى و مهمشة إلى فضاء اقتصادي واسع.

و يحدد الاتحاد الأوروبي في سياسته اتجاه الإقليم المتوسطي الأهداف التالية:

- تحقيق تقدم جذري و ملموس اتجاه تحقيق أهداف إعلان برشلونة أي.
- إقامة منطقة سلام و استقرار مشتركة من خلال شراكة سياسية و أمنية.

---

[1] Thierry Apoteker, Morgane Lohezic et Emilie Grozet, L'intégration Economique régionale au moyen orient, conditions et possibilités futures, collègue internationale, les nouvelles frontière de I.U.E, Marrakech, Maroc, 16,17 Mars 2005, p20.

[2] أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[3] سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره، ص 226.

[4] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره،ص ص 242،243.

- خلق منطقة رفاهية مشتركة من خلال شراكة اقتصادية و مالية.
- حث الشركاء المتوسطيين و مساعدتهم في عملية إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي و مع بعضهم البعض في إطار التحول الاقتصادي و جذب المزيد للاستثمارات للإقليم.
- وضع الأساس لإقامة علاقات جوار طيبة و حث الأطراف على التعاون إقليميا.
- المساهمة في دعم السلام في المنطقة و ينطوي على دعم التكامل الاقتصادي و التفاهم بين المجتمعات.

أما مجالات التعاون فتتمثل في:

- المجال السياسي و الأمني لتحقيق الاستقرار في منطقة الحوض المتوسط و خلق جو مناسب للتعاون عن طريق تسوية الخلافات.

- المجالات الاقتصادية و المالية إذ يتولى الاتحاد الأوروبي **مايلي:**

- العمل بفاعلية و نشاط لتطبيق اتفاقيات الشراكة الأوروبية- المتوسطية، و بالأخص دعم المزيد من التحرير التجاري في كافة المجالات المتصلة بالشركاء، و ذلك وفقا لبنود إعلان برشلونة.
- دعم الإجراءات اللازمة لزيادة إمكانيات جذب المنطقة للمزيد من المستثمرين، و تشجيع على حياد السياسات المرتبطة بسوق الاتحاد الأوروبي و تحسين الإطار التنظيمي، و ضمان معاملة عادلة و منصفة للمستثمرين.
- معاونة الشركاء المتوسطيين على دعم قدرتهم على صياغة سياسات تجارية مناسبة، و على المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية و بخاصة فيما يتصل بتطوير منطقة تجارة حرة أوروبية- متوسطية بالمفاوضات المستقبلية في منطقة التجارة العالمية.
- يعمل الاتحاد الأوروبي على تعظيم تأثير التعاون المالي من خلال موازنة الاتحاد الأوروبي و بخاصة من خلال قواعد ميدا و البنك الأوروبي الدولي[1].فقد وافق هذا الأخير على تكوين احتياطي قدره4685 مليون وحدة نقد أوروبي لغرض المعونة المالية لدول حوض المتوسط لفترة مابين 1995-1999، كما يمنح البنك الأوروبي للاستثمار معونات على شكل قروض ميسرة[2]، و تمنح المساعدات المالية وفق البرنامج التوجيهي للبنك Programme Indicatif National و يتم وفق آليتين:
- اتفاقية ثنائية مع كل شريك متوسطي بنسبة 90%.

[1] يوسف مسعداوي، **آثار الشراكة الاوروميتوسطية على الاقتصادات العربية**، ضمن أوراق و بحوث الملتقى الدولي: ح**ول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العوم الاقتصادية و التجاريةوعلوم التسيير، المنعقد في 08و09 ماي 2004، جامعة سطيف، ص ص 128،129.

[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره،ص 251.

- موجهة للتعاون الجهوي بنسبة 10% .

الفرع الثاني: مشروع الشرق-أوسطي

أولا: نشأة المشروع

كان من تداعيات حرب الخليج الثانية و انتهاء الحرب الباردة انعقاد مؤتمر "مدريد للسلام لشرق الأوسط" عام 1991، و ما تلاه من اتفاق (أوسلو) بين الكيان الصهيوني و منطقة التحرير الفلسطينية في سبتمبر 1993 [1]، حيث طرحت فكرة السوق الشرق أوسطية بمبادرة إسرائيلية و أمريكية مع الجماعة الأوروبية و البنك الدولي[2] .

حيث بدء الترجمة الفعلية لهده الفكرة على ارض الواقع بعد مؤتمر الدار البيضاء في المغرب في نوفمبر 1994، و عمان بالأردن في أكتوبر 1995، و القاهرة نوفمبر 1995، و آخر هذه المؤتمرات مؤتمر الدوحة نوفمبر 1997 [3].

إذن مفهوم التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط قد استخدم و وظف على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الثانية، لتحقيق أغراض سياسية تهدف لإدراج الدول العربية في مفهوم سياسي أوسع، فان التطورات الدولية و الإقليمية التي شهدها العالم و المنطقة العربية منذ نهاية الثمانينات و بداية التسعينات قد وفرت بيئة ملائمة ومشجعة لانتشار هذا المفهوم بل مذو محاولة ترجمته من فكرة إلى واقع و من بين المقومات و التطورات:

1. المتغيرات الجذرية التي حدثت في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، و الوصول إلى سياسة التوافق والتعاون و اتجـاه العالم إلى التفاعـلات الجيو اقتصاديـة و أولوياتـها على التفاعلات الجيو سياسية و الجيو إستراتيجية، الأمر الذي تطلب تغييرا في أسلوب تعامل القوى الخارجية في الشرق الأوسط من اجل المحافظة على مصالحها في المنطقة.
2. انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالتفوق السياسي و العسكري، دفعها إلى إعادة نظر شبه كلية في النظم الإقليمية في العالم، و أهمها النظام الإقليمي العربي.
3. التوافق الدولي الذي حدث في حرب الخليج الثانية، و الذي كان بمثابة بداية تحرك دولي في اتجاه السلام الشامل في إطار التعاون الإقليمي و اتفاقية الوصول إلى استقرار سياسي و اقتصادي في الشرق الأوسط، لاستمرار مصالح القوى الخارجية و استقرارها[4].

ثانيا: تقييم المشروع

[1] سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره،ص 23.
[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 229.
[3] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره،ص222.
[4] يوسف مسعداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 231،232.

إن مشروع الشرق الأوسطي ينجم عنه العديد من المخاطر –في محولة تقييمه- تتمثل هذه المخاطر في:

1. **المخاطر السياسية**

- إدخال إسرائيل في نسيج المنطقة العربية مع احتفاظها بترسانتها النووية خارج نطاق مفاوضات التسوية، و خارج إطار الرقابة الدولية، و قبل أن تتخلى عن طبيعتها الاستيطانية كدولة لليهود مع كل الجنسيات.
- زيادة الضغط على الحكومات العربية لتسريع عملية التسوية و التطبيع، عبر إقحام القطاع الخاص العربي، و إشراكه مع القطاع الخاص الإسرائيلي لخلق مصالح مشتركة و متشابكة تسهم في توسيع قاعدة القبول العربي لإسرائيل و إضعاف موقف الأطراف العربية في عملية السلام للتأثير عليها[1].
- سينجم عن المشروع تفاقم الاستعمار الأجنبي للعديد من الدول العربية وذلك عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة الكبيرة و المركزة التي تتطلبها المشاريع المشتركة.
- سينجم عن المشروع تفاقم تذويب الهوية العربية نتيجة الاختراق الاقتصادي الأجنبي الإسرائيلي المقترحين للاقتصاد العربي و نتيجة ما سينجم عن هذا الاختراق من قيم و أنماط سلوك و ولاءات[2].

2. **المخاطر الاقتصادية :** وتتمثل في[3] :

- إعادة توزيع موارد المنطقة و فرص الشراكة الإسرائيلية في استغلال تلك الموارد، عبر صيغ و آليات التعاون الإقليمي المقترحة.
- فرض إسرائيل كعضو متميز في صيغ تعاون اقتصادي –إقليمي تفتقر إلى الحد الأدنى من متطلبات التوازن الضروري، حيث يجري فرض عضوية إسرائيل في المجموعة الاقتصادية للشرق الأوسط في ظل اختلال كبير في موازين القوى الاقتصادية بينها وبين الدول العربية، أسهمت الدول الصناعية في تحقيقه من خلال منح إسرائيل احدث التكنولوجيا الغربية المتطورة وتمتعها بموارد إضافية و بتسهيلات استثنائية غير متاحة لأطراف الإقليم الأخرى.
- تزايد الضغوط على الدول العربية لتنميط سياستها الاقتصادية وفقا للنموذج الدولي- الغربي و تسريع تأثيره وفقا للإيقاع الإسرائيلي.

و خلاصة تقييم المشروع الشرق-أوسطي هي أن القول بأنه سيحقق التنمية الاقتصادية في المنطقة هو باب من الوهم ، و الواضح أن الاتجاه السائد لدى الفكر العربي حتى بالنسبة لمؤيدي الشرق أوسطية، يرى أن إسرائيل ستحقق أهداف اقتصادية كبيرة على حساب العرب و من ثم فان قبول هذا الاتجاه يعلن عن قيام شروط، و أن التنفيذ لابد و أن يبدأ بعد تحقيق السلام الشامل في المنطقة – هذا شرط العرب- و إنهاء المقاطعة مع إسرائيل و التدفقات

[1] سليمان المنذري ، مرجع سبق ذكره ، ص 223.
[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 235.
[3] سليمان المنذري، مرجع سبق ذكره، ص ص 223،224.

السلعية و الاستثمارية بيننا وبين إسرائيل-هذا شرط الغرب-[1]، وهما شرطان لن يقبل بهما الطرفان.

المبحث الرابع : تقيم التكامل الاقتصادي العربي وأهم التحديات التي تواجهه ومقترحات تفعيله

يواجه التكامل الاقتصادي العربي مجموعة من التحديات بالرغم من العديد من المزايا التي يتسم بها والتي خلقت أمامه عدة معوقات تحد من نشاطه لذاته اقتراح مجموعة من العناصر لتفعيله .

المطلب الأول : التحديات التي تواجه التكامل الاقتصادي العربي

تواجه المسيرة التكاملية العربية مجموعة من التحديات و المعوقات أوصلتها إلى الآن .

الفرع الأول : التحديات على المستوى العالمي " تحديات خارجية"

وتتمثل في ما يلي:

أولا: العولمة

أن العولمة و ما تشمله من ظواهر التحريم و رفع القيود، تعتبر كتحدي أمام التكامل الاقتصادي العربي بما تعمله من العديد من النتائج و الآثار على الوطن العربي و التي يمكن انجازها كما يلي[2]:

1. **تحديات العولمة على التكامل الاقتصادي العربي**

و تتمثل فيما يلي:

- ستؤدي العولمة حتما في البلاد العربية إلى تزايد البطالة بجميع أنواعها ، لأن التحول في شكل ملكية و سائل الإنتاج لصالح الملكية الخاصة سيؤدي إلى أن الطلب على قوة العمل في ظل العولمة سيكون أقل بكثير من عرض قوة العمل.
- سيكون من نتائج العولمة تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة ، و تصدير الصناعات التي تتطلب كثافة عالية في اليد العاملة بدلا من الكثافة العالية لرأس المال ، وسترتفع فاتورة الغذاء المستورد للدول العربية بسبب تحرير التجارة في المواد الغذائية و إلغاء سياسات الدعم للصادرات في دول المركز .
- سيكون الميل إلى تراجع الصناعات التحويلية في الوطن العربي بسبب عدم قدرتها على المنافسة ،بسبب اعتمادها على السياسات الحمائية لفترة طويلة من الزمن[1] .

[1] حي محمد مسعد، **بحوث في الاقتصاد العربي: واهم تحديات القرن الحادي و العشرين**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص ص 50،51.

[2] حشماري محمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 71،72.

- اشتداد المنافسة الدولية في مجال السلع الصناعية العربية، لأن معظم الصناعات العربية من المواد الخام التي تسعى إليها الدول العربية الصناعية لخلف بدائل لها[2].
- إن آثار العولمة في العالم العربي تتجلى في ارتباطها تغيب البعد الدولي كعامل مؤثر نتيجة اختراق الشركات متعددة الجنسيات لوحدة الدول القومية ،بما يؤدي إلى تحطيم الذات القومية و إضعاف قدرات الدولة على مواجهة تحديات العولمة[3]، فالعولمة ستستغل الدولة العربية من حالة التبعية الاقتصادية إلى طور الاحتواء الاقتصادي بحيث تفقد الكثير من استقلالية قرارها الاقتصادي و التنموي [4].

2. **كيفية مواجهة العولمة في إطار التكامل الاقتصادي العربي**

و التي يمكن مواجهتها عن طريق :

- تنسيق السياسات التجارية بين الدول العربية ، و لاسيما في السلع ذات الأهمية الفائق مثل :الغاز و النفط وبعض المعادن و المنتجات الأخرى ، و ذلك من اجل تحقيق بجمع ضاغط يضمن تبادلا تجاريا عادلا ،مع توحيد السياسات النقدية و المالية و الجمركية .
- التكامل سيدعم المركز التفاوضي للدول العربية للحصول على استثناءات أفضل و أوسع و كذلك قيام شركات عربية عملاقة قادرة على التنافس دوليا فالشركات الكبرى وحدها هي القادرة على اللحاق بمتطلبات العصر و اكتساب التقنيات الحديثة .
- تكامل مؤسسات العمل العربي المشترك الحكومية مع القطاع الخاص حتى يتمكن هذا الأخير بالقيام بدور فعلي في التنمية المشترك .
- التنسيق بين التكتلات الاقتصادية العربية الجزئية و التكتل الاقتصادي الشامل ،بحيث لا يكون هناك تضارب بينهما و ذلك بمراعاة المصالح الخاصة لدول التكتل الاقتصادي الجزئي[5] .

ثانيا: تحديات المنظمة العالمية للتجارة

إن احد التحديات التي تواجهها الدول العربية هي أنها التزمت و في الوقت نفسه بشبكة من الاتفاقيات التجارية الإقليمية وفي اتفاقيات النظام التجاري متعدد الأطراف ،فأقيمت منظمة التجارة الحرة العربية ، و أنشأت دول

[1] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 207،208.
[2] حربي محمد موسى عريفات، مرجع سبق ذكره، ص 325.
[3] غربي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 30.
[4] محمد الأطرش، مرجع سبق ذكره، ص 40.
[5] غربي محمد، مرجع سبق ذكره، ص37.

الخليج اتحاد جمركيا و عقدت اتفاقيات المشتركة الأوربية المتوسطية،ومن التهديدات التي تواجهها الدول العربية من قبل المنظمة العالمية[1] للتجارة ما يلي :

- الحيلولة دون تحقيقها للحد الأدنى من البناء الصناعي، و إعاقة إعداد القواعد الأساسية للتصنيع و الحيلولة دون تحقيق استقلالها التقني، و جعل الحلقات التقنية للبناء الصناعي داخل الوطن العربي مفككة.
- الحيلولة دون تجسيد الارتباط العضوي بين اقتصاديات الدول العربية و لاسيما الإنتاجي منها.
- المزيد من الانفتاح على العلم الخارجي و الرضوخ لشروط لانضمام للمنطقة العالمية للتجارة و الاتفاقيات المبرمة معها في مقابل مزيد من النفاق الداخلي و تكريس للأنماط التنموية القطرية و التفكك الاقتصادي.
- الحيلولة دون تحقيق الأمن الغذائي العربي و العمل على استمرار ضعف العلاقات التجارية العربية و الإبقاء على احتلال تركيب التجارة العربية في جانبية صادرات و واردات[2] و في المقابل هناك آثار ايجابية للمنظمة على اقتصاديات الدول العربية من بينها[3]:
- إن الاتفاقيات الجديدة تتيح للاقتصاديات العربية فرص أوسع لتصدير منتجات تنافسية.
- ارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية، قد يدفع الاقتصاديات العربية الاكتفاء الذاتي من السلع الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي العربي.
- إن تحرير التجارة العلمية و احترام المنافسة سوف يمثل حافز للصناعات المحلية العربية على رفع مستوى الإنتاج و الجودة و تحسين الكفاءة في تخصيص الموارد ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادي.

❖ **كيفية مواجهة تحديات المنظمة العالمية للتجارة في التكامل الاقتصادي العربي**

من بين التوصيات[4].

- بذل الجهود المكثفة لتوعية المواطن العربي و الأجهزة العربية المعنية باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و آثرها على الأوطان العربية، عن طريق عقد الندوات و استخدام وسائل الإعلام للتعريف بكيفية استخدام أدوات الاتفاقية لتحقيق أقصى استفادة من الايجابيات و تلاقي السلبيات .

---

[1] علي لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 29، 30.

[2] محسن هلال، مرجع سبق ذكره.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص ص 117، 118.

[4] **العمل الاقتصادي العربي المشترك و المنظمة العالمية للتجارة:** دراسة عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد و التعاون العربي الاقتصادي المشترك، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. فيفري 2001 .

- تحدي القضايا و المتاعب التي تواجه الدول العربية التي ظهرت نتيجة لتطبيق اتفاقيات المنظمة و العمل على إيجاد حلول لها .
- سعي الدول العربية الأعضاء بالمنظمة إلى تفعيل نصوص اتفاقية الجانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية بصدد نقل التكنولوجيا لدولهم، و تحقيق المصالح المتبادلة لمنتجي و مستخدمي هذه التكنولوجيا .
- تنسيق الجهود بين الدول العربية الأعضاء في المنظمة، بصدد المفاوضات الجارية بالمنظمة حول الزراعة وصولا إلى تحقيق الهدف من المفاوضات، لتحقيق المزيد من التحرير في تجارة السلع الزراعية.

ثالثا:الأزمات المالية

ترتكز تعريفات الأزمات المالية على أنها اختلالا، عميقا واضطرابا حادا أو مفاجئا في التوازنات المالية[1]:

1. التراجع الحاد في أسعار صادرات النفط و الغاز و بعض السلع الأولية الحق أضرارا في الموازين الاقتصادية للدول العربيــة، تباطـؤ المشروعات الإنمائية،و تأثير المؤسسات العامة و الخاصــة بها، مما دفعــها إلى تقليص أعمالهـا و العمالة فيها.
2. إلحاق خسائر فادحة بالمضاربات العربية في البورصات الخارجية،و في الائتمان الخارجي وكذلك في البورصات العربية ، وتعرضت شرائح كثيرة من المودعين المضاربين داخل البلدان العربية لخسائر كبيرة ،و خسر المضاربين العرب مبالغ طائلة في البورصات العالمية.
3. تأثرت بشكل بالغ الاستثمارات العربية في الخرج، وكذلك معدلات التدفق الاستثماري من الخارج إلى المنطقة العربية ، و تراجعت الاستثمارات البينية العربية[2] .

❖ **أهمية التكامل الاقتصادي العربي في الأزمات المالية العالمية**

إن التكامل الاقتصادي العربي يقي الأمة العربية من الآثار السلبية للازمات و التقلبات الاقتصادية الدولية و ذلك من خلال وضع خارطة الطريق زمنية واضحة لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و إقامة الاتحاد الجمركي العربي، وصولا إلى قيام السوق العربية المشتركة،ثم الوحدة الاقتصادية العربية ومن بين الإجراءات التي تمتص من تأثيرات الأزمات المالية بما يلي:

- إنشاء مؤسسة تمويل عربية لتمويل مشروعات القطاع الخاص.

[1] قدي عبد المجيد، **الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 46، بيروت، 2009، ص 8 .

[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 221،222 .

- إنشاء صندوق طوارئ عربي لتثبيت الدعائم المالية لأية دولة عربية يتعرض نظامها المالي للخطر[1].

الفرع الثاني: التحديات البينية

وتعرف كذلك بالتحديات الداخلية ،فهي تمثل المعوقات الداخلية التي تحول دون تحقيق هدف التكامل الاقتصادي و هي:

اولا: التحديات السياسية

والتي تتمثل هذه التحديات فيما يلي:

أ. ضعف الإدارة السياسية و الاختيار الحر

لعلة من أهم الصعاب هو فقدان وضعف الإدارة السياسية، لأنها لو وجدت لتحطمت كل المعوقات منها كان دافعها و محركها أمام الإصرار العربي المدعم بقوة سياسية فعالة[2].

ب. غلبة النزعة التجزئية على النزعة التكاملية

تشير في البداية أن الاستعمار هو الذي عمل تقسيم الوطن إلى أقطار مختلفة ولم تتحرك الدول العربية للقضاء على هذه المخططات بـل دعمها من خلال اهتمامها بالمشكلات فطرية على حساب المصلحة العربية المشتركــة ،و مع ظهور النفط أصبحت المصالح الأجنبية الأكثر استفادة منه،مما عطل التكامل الاقتصادي العربي[3].

ج.غلبة الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية العربية

فكثيرا ما ينجر عن تلك الخلافات غلق للحدود بين البلدين الذين نشآ خلاف بين قيادتهما، بالإضافة إلى

غياب هيئة مركزية تقوم بعمل التنسيق الشمولي للعمل المشترك و مراقبة عمليات التنفيذ[4].

د. عدم الاستقرار السياسي

حيث أن عدم الاستقرار أدى إلى وقف مشروعات التنمية و ازدياد معدلات البطالة و الهجرة، ولا شك أن هذه التطورات لا تتفق مطلقا مع أي متطلبات لإقامة التكامل الاقتصادي العربي،

---

[1] المرجع نفسه، ص 225.

[2] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 79.

[3] رابح فضيل، مرجع سبق ذكره، ص 199 .

[4] عبد الرحمن تيشوري،**التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، مجلة الحوار المتمدن،العدد:1368، تاريخ النشر: 2005/11/04، عن الموقع الإلكتروني: www .ahewar.org /dehat/show.art.asp ?aid=49663. تاريخ الاطلاع:2013/03/25.

فالفوارق كبيرة في معدلات النمو بين الأنظمة المستقرة و غير المستقرة، و غياب الرؤية المستقبلية للوضع السياسي من ناحية أخرى يؤديان إلى وقف خطط مشروعات التكامل[1].

ه. اختلاف الأنظمة السياسية العربية

فبعض الدول العربية نظامها ملكي، و البعض الآخر جمهوري، مما يؤدي إلى تضارب التوجهات و اختلاف الآراء، خوفا على المصالح القطرية لكل بلد.

الفرع الثاني: التحديات الاقتصادية : وتتمثل في:

أولا: التبعية الاقتصادية و المالية للدول المتقدمة

و تؤدي التبعية الاقتصادية من خلال الحاجة المتزايدة للسلع الإنتاجية و الاستهلاكية و كذا ارتباط الدول العربية بالنظام النقدي والمالي بالنظام الرأسمالي للدول المتقدمة، هذه التبعية المالية و الاقتصادية تعرقل إمكانية تحقيق التكامل[2].

ثانيا: عوائق الاستثمارات العربية

تصطدم الاستثمارات العربية بعوائق ناشئة عن البني الاقتصادية، و بجملة من المصاعب الملازمة للهياكل

الأساسية، و التدخلات الروتينية و آليات العمل البدائية[3]، و هذا ما أدى إلى ضعف الأداء الاستثماري مما يؤدي

إلى التشوهات بشكل واضح مما يعيق عملية التكامل[4].

ثالثا: اشتداد تباين الأنظمة الاقتصادية العربية

فهناك دول توجهاتها اشتراكية و أخرى رأسمالية تحررية ذات توجه خارجي، و اختلاف نظم التجارة الخارجية، كلها عوامل تمثل عائقا كبيرا أمام تطوير المبادلات العربية و تنميتها [1].

---

[1] عبد العاطي محمد، **أثر الربيع العربي على التكامل الاقتصادي العربي**، جريدة عمان/ يومية سياسية، تاريخ النشر2012/04/01، عن الموقع الالكتروني: http://main.omandaily.com/node/90228، تاريخ الاطلاع:2012/04/02.

[2] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص 80.

[3] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

[4] صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سبق ذكره، ص 78.

رابعا: نقص التسويق بين الأقطار العربية في الميدان المالي

حدة التناقضات القائمة بين المصارف العربية و الصناديق ذات الأنشطة المالية و البنكية في البلدان الغربية، و بين الحاجة المتزايدة للتمويل.

خامسا:عدم الاستقرار الاقتصادي في عدد كبير من البلدان العربية

بسبب الاضطرابات و التضارب في التوجهات الاقتصادية و السياسات الاستثمارية[2].

سادسا: ضعف التجارة العربية البينية

فبمقارنتها مع العالم الخارجي فهي ضئيلة، لاتسامها بظاهرة التركز الجغرافي و التركيز على شريك تجاري أو اثنين فقط، و صناعتها متشابهة[3].

سابعا: التخلف الحاد

في مستوى تطور القوى الإنتاجية من مادية و بشرية، و انعكاس هذا التخلف على طرق الإنتاج و صافي الدخل القومي[4] .

الفرع الثالث: التحديات الاجتماعية

وتأتي على رأسها تباين مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية،كتزايد معدلات نمو السكان في بعض الدول العربية أدى إلى زيادة الهوة بين الدول الغنية و الفقيرة،مما خلق مشكلات اقتصادية و اجتماعية كالبطالة،و تفشي الأمية إضافة إلى التفاوت في الدخول بين الدول العربية الذي يحول دون التكامل المنتظر[5].

الفرع الرابع: التحديات البنيوية و التنموية

وتتمثل في:

---

[1] المرسي سيد الحجازي، مرجع سبق ذكره، ص 33.
[2] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 264.
[3] عبد المالك بوضياف،**التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار العولمة** ، مرجع سبق ذكره، ص 137.
[4] - المرجع نفسه، ص 139.
[5] العديد من المصادر:
- أسامة المجذوب، مرجع سبق ذكره، ص ص124،123.
- محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها و توقعاتها**، مركز دراسات الوحدة العربية،الجزء الأول، بيروت، 1986، ص 79.
- عبد الرحمن يسري احمد، مرجع سبق ذكره،ص 254.

أولا:انخفاض مستوى التنمية

فحسب تقرير البنك الدولي فإن كثيرا من الدول المصنفة "الأقل تقدما و الأشد فقرا" هي دول عربية، هذا ما يؤدي إلى إتباع سلوكيات التوجه إلى الداخل و الانطواء خوفا من التوزيع العادل للمكتسبات الاقتصادية التي يحدثها التكامل[1].

ثانيا:التناقضات الهيكلية و التنموية

التناقض فبالبنية الجوهرية للاقتصاد العربي أدى إلى تفاوت كبير في تركيب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، إضافة إلى درجات تنميتها و مستواها.

ثالثا: ضعف انخراط القطاع الخاص

اعتماد الدول العربية في تكاملها الاقتصادي على الجهود الحكومية و اقتصاد القطاع الخاص، الذي قد يكون له صوت مسموع لتحقيق هدف التكامل [2].

رابعا: عدم تفعيل المؤسسات والاتفاقيات

عدم وضع القرارات الموقع عليها ضمن الاتفاقيات المشتركة موضع تنفيذ، دون برامج زمنية للتنفيذ حسب تناسب الانجازات مع الاتفاقيات[3].

خامسا: ضعف مستوى الكفاءة

الفنية والقاعدية المعرفية في الأجهزة الادخارية و الحكومية التي وضعت الاتفاقيات الخاصة بالتعاون أدت إلى إضعاف الثقة بهذه المؤسسات [4].

سادسا: عدم الالتزام بمقررات العمل العربي المشترك

تتخذ كل دولة من إجراءات و قرارات العمل العربي المشترك ما يتفق مع ظروفها و مصالحها الخاصة، وعدم فرض عقوبات على الدول التي لا تلتزم بالقرارات الجماعية [5].

سابعا:العقبات التقنية

---

[1] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص 266.
[2] مرجع نفسه، ص 267.
[3] المرجع نفسه، ص 286.
[4] سالم توفيق النجفي و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 154.
[5] مثنى عبد الله ناصر، مداخلة بعنوان: **تسهيل التجارة العربية البينية: مطلب عالمي أم ضرورة اقتصادية**،ضمن أوراق و بحوث مؤتمر، **التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العربية: الفرص و التحديات**، المنعقد عام 2007 ، بمسقط، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،ص 342.

ومن أهم هذه العقبات نجد:

- عـدم ملائمة الأدوات التمويليـة اللازمـة لتنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية، مثل ترتيبات الإقراض و ضمانات القروض، و التامين على التجارة... و غيرها[1].
- عدم توفر البيانات و الإحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية.
- افتقار نصوص الاتفاقيات إلى الدقة في تحديد الهدف و رسم الوسيلة[2].

المطلب الثاني: تقييم التكامل الاقتصادي العربي

يتيح التكامل الاقتصادي العربي العـديد مـن المزايا و الفرص التي تؤهل الدول العربية للاندماج في النظام العالمي و تشمل هذه المزايا ما يلي[3]:

الفرع الأول: مزايا التكامل الاقتصادي العربي

أولا: التكامل الاقتصادي العربي خطوة نحو التحرير النهائي للتجارة

حيث أن تكوين تكتلات إقليمية يعتبر انتصار لتحرير التجارة ضد الحماية التجارية، حتى و لو كان ذلك في إطار إقليمي، كما تدفع التكتلات الدول الأخرى إلى تحرير تجارتها كمرحلة أولى مع عدد من الدول و في مرحلة تالية تصبح تلك الدول أكثر قابلية على تحمل نفقات تحرير تجارتها و هو ما يجب على الدول العربية تبنيه ليكون لها دفعها لمسار التكامل الاقتصادي مشجعا على الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، و خطوة ضرورية للتخفيف من تحدياتها.

ثانيا: استقرار الاقتصاد الكلي و إصلاح السياسات الداخلية

يعمل التكامل الاقتصادي العربي على وجوب استقرار الاقتصاد الكلي، و على إصلاح السياسات الداخلية بوجه عام كخطوة لإنجاح أية إستراتيجية إنمائية، ففي ظل التكامل الاقتصادي يملي على الدول تطبيق التدابير لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و خطوة نحو إصلاح السياسات الداخلية.

ثالثا:استثمار المدخرات و تهيئة البيئة الاستثمارية العربية

[1] محسن الندوي، مرجع سبق ذكره، ص269.
[2] معتصم سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي: حبر على ورق**، مجلة العرب الأسبوعي، تاريخ النشر:2010/01/30.
[3] بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد: 06، جامعة ،ورقلة، 2008، ص ص 63-65.

حيث يتيح التكامل الاقتصادي العربي فرصا أفضل لاستثمار المدخرات الوطنية على نحو يعزز التكامل الإقليمي، بدلا من إبقائها أسيرة في الأسواق المالية، مما يتيح حرية انتقال رؤوس الأموال الوطنية بين الأقطار العربية مما يجعل من الوطن العربي منطقة استثمارية موحدة.

رابعا: تحقيق الرفاهية

إذ يبحث التكامل الاقتصادي العربي عن تحقيق الرفاهية لمجتمعنا داخل الإقليم العربي.

خامسا: توفير الخدمات الضرورية للنمو الاقتصادي

إذ تمثل خدمات النقل و التمويل و الاتصالات و الخدمات المهنية، عاملا أساسيا لتحقيق و تسهيل عملية التكتل من خلال رفع القيود التنظيمية و تحرير قطاعات الخدمات الأساسية، كما يسمح التكامل الاقتصادي العربي بالتوسع الجغرافي للأسواق و استحداث شبكات محورية للخدمات ذات الطابع متعدد الجنسيات العربية، مما يسمح ببروز خدمات ذات جودة و كفاءة أفضل في شتى القطاعات الخدمية.

سادسا: خفض التكاليف

يعمل التكامل الاقتصادي العربي على خفض التكلفة، فبالنظر إلى اعتماد الدول العربية على استيراد الكثير من مستلزمات الإنتاج و الاستهلاك من الخارج، فإنه ثمة مجال للحصول عليها بتكلفة أقل من خلال التعاون في إقامة مؤسسات عامة أو خاصة مشتركة للاستيراد الجماعي لاحتياجات الدول العربية منها.

الفرع الثاني: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

هناك العديد من العوامل التي أعاقت تقدم التكتل الاقتصادي العربي من بينها[1]:

أولا: عوامل اجتماعية

يمثل المناخ السائد في العلاقات بين الدول العربية ذاتها أحد أهم العوامل الاجتماعية التي أعاقت التقدم نحو التكامل الاقتصادي العربي و هي:

- سيادة مشاعر الغيرة و المقارنة و التفضيل و الحرص على تبوء دور الزعامة للقدرة على التأثير في توجهات القرار العربي.
- الاختلاف في تباين مستويات المعيشة بين مختلف الدول العربية و تزايد الفجوة بشكل كبير بين الأغنياء و الفقراء.

[1] إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره،ص ص 93-100.

- عدم تطور الثقافة العربية على أساس يجعلها مقاومة لتحقيق تكامل اقتصادي عربي.
- ارتباط العمل التكتلي العربي بالأجهزة الرسمية و غياب الحركة الشعبية المناضلة من أجل الوحدة العربية.

ثانيا: العوامل السياسية

و من بين أهم العوامل السياسية التي سادت عقود طويلة العالم العربي و التي لا يزال بعضها دون حل حتى الآن ما يلي:

- تباين أساليب صناعة القرار السياسي في الدول العربية المختلفة، مما أدى إلى صعوبة الاتفاق على سياسة مشتركة.
- سوء استخدام النفوذ السياسي للدول العربية في علاقاتها ببعضها البعض، حيث كانت بعض الدول العربية تمارس نفوذها على الدول المحتاجة للمساعدة بهدف تحقيق أهداف محدودة تعود عليها بالنفع.

ثالثا: العوامل الاقتصادية

و تتمثل فيما يلي:

- التفاوت بين الدول العربية من حيث درجات النمو الاقتصادي، و من حيث درجات الأخذ بتنظيم التخطيط الاقتصادي، حيث يؤدي إلى صعوبة التنسيق الاقتصادي بين الدول.
- ضعف القاعدة الإنتاجية و التوجه الخارجي لإستراتيجية التنمية، و غياب التصور الشمولي.
- غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية الغربية.
- عدم توافر بنية أساسية صالحة لإنشاء حالة تكاملية بين الدول العربية.
- اختلاف الفن الإنتاجي للدول العربية و عدم مسايرة التقدم التكنولوجي في العالم.
- تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الاقتصادية و مشكلة التركيز العربي على بقاء الأمن الاقتصادي,
- التبعية الاقتصادية و المالية للبلدان المتقدمة.
- محاولـة اقتباس تجارب أخرى و خاصة التجربة الأوروبية دون إعطاء الاهتمام الواجب للمشروعات المشتركـة و التنمية المشتركة بصورة تتناسب مع الظروف الاقتصادية و أنماط و مستويات التنمية للبلدان العربية.

مما أدى إلى ظهور مجموعة من الإخفاقات نوجز أهمها[1]:

[1] سامي عفيفي حاتم،**التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، مرجع سبق ذكره،ص ص 301،302.

- بالنسبة لاتفاقية التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت عام 1953، قد ظل أثرها محدودا لأن تطبيقها كان كثيرا ما يخضع لتغيرات المزاج السياسي لبعض الأطراف، ومرور البضاعة كان يخضع للتغيرات المفاجئة لفترات التوتر و الهدوء التي تعم المنطقة.
- بخصوص اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1962، فإنها غاية في الطموح إذا ما قورنت باتفاق 1953، و لكن لم يكن من السهل تطبيقها لتعارض الأنظمة الاقتصادية فضلا عن تأخر توقيعها حيث تم المصادقة عليها في 1957، و لم يتم توقيعها إلا عام، كما أن ما يميز هذه الاتفاقية هو محدودية أعضائها.
- أما عن السوق المشتركة فإن قرارها في حقيقة الأمر لا يختلف عن مفهوم منطقة التجارة الحرة و التي لم يفلح مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تطويرها كما لم تفلح في ضم أعضاء جدد.
- إسراف الدول الأعضاء في طلب الاستثناءات التي ينص عليها السوق المشركة.
- انخفاض معدلات التجارة و الاستثمارات العربية البينية.
- غياب الشفافية و المعلومات حول العمل التجاري.

و من خلال ما تقدم يمكن الحكم على جهود التكامل الاقتصادي العربي بعدم النجاح، إذ لم يتم تحقيق التنمية الشاملة المترابطة و القائمة على التكامل.

المطلب الثالث: مشروع تفعيل التكامل الاقتصادي العربي

و من أجل تفعيل التكامل الاقتصادي العربي تم اقتراح مجموعة من الآليات تتمثل فيما يلي:

الفرع الاول: إرساء إستراتيجية للعمل العربي المشترك

تتضمن أهداف رئيسة واقعية واضحة تنسجم و إمكانيات الدول العربية.

الفرع الثاني: التخطيط للعمل العربي المشترك

من خلال و ضع خطة طويلة للعمل تكون إطار الخطط متوسطة و قصيرة الأجل للتنمية القومية و القطرية على حد سواء[1].

الفرع **الثالث: توحيد الأنظمة الاقتصادية و الجمركية و المالية**

و يتم ذلك عن طريق إعادة النظر في جميع القوانين و الأنظمة التجارية و الاقتصادية و المالية ذات الصلة بحركات المنتجات و الخدمات و العلاقات المشتركة بين مواطني البلاد العربية، و تحقيق التجانس بين تلك الأنظمة و القوانين[1].

[1] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-109.

الفرع الرابع: تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية

و ذلك عن طريق العمل على اتخاذ إجراءات تسهم في تحديد العمل العربي المشترك عن الخلافات و النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية بإيجاد آلية تضمن عدم تأثير الخلافات على الاتفاقيات المشتركة[2].

الفرع الخامس: إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية

يلاحظ بأن الدول العربية تعتمد اعتمادا كليا على المواد الأولية (النفط و المواد الخام)، لذلك فإنه يتعين إعادة هيكلة القاعدة الإنتاجية و العمل على تنويع الإنتاج خارج القاعدة النفطية من خلال إقامة مشروعات الاستثمارية المشتركة، و قيام صناعات عربية متخصصة.

الفرع السادس: مراجعة بيع الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية

سواء اتفاقية اقتصادية أو تجارية و إجراء تعديلات عليها بما يتفق مع المتغيرات الواقع العربي و العالمي.

الفرع السابع:إنشاء بنك عربي موحد

يتم تمويله بنسبة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، يتولى توفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية الكبرى التي تخدم مجموع الدول العربية[3].

الفرع الثامن: وحدة نقدية عربية

إن التكامل الاقتصادي يتطلب وجود وحدة نقدية عربية مشكلة من سلة عملات في إطار الوحدة الاقتصادية[4].

الفرع التاسع: زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية

---

[1] طاهر حمدي كنعان، مرجع سبق ذكره، ص 157.

[2] فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره،ص ص 323-325.

[3] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره،ص ص 111،112.

[4] علي كساب، محمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي و التنمية الإقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي و الشراكة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر البحث و العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد: 01، 2004، ص 41.

و ذلك بتوفير المناخ الاستثماري الملائم للمستثمر العربي و الأجنبي، لزيادة حجم الاستثمارات و الاستفادة من عوائدها.

الفرع العاشر:تحفيز وتشجيع مبادرات التكامل بين المؤسسات القطاع الخاص العربية

و ذلك بتكوين هيأة مشتركة من الاتحادات و منظمات القطاع الخاص العربي يقوم على رعاية التكامل الاقتصادي بين مؤسسات القطاع الخاص و كذلك تشكيل مجموعات عمل نوعية تخصصية مشتركة بين مؤسسات القطاع الخاص العربي، كذلك إنشاء صندوق عربي لتمويل مبادرات القطاع الخاص العربي[1].

خلاصة الفصل

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف العرب لتحقيق الأهداف التي نشأت من أجلها التكتلات الاقتصادية العربية المختلفة، إلا أن محصلة هذه التكتلات ما زالت هزيلة و ذلك راجع إلى المعوقات التي واجهت الدول خاصة السياسية منها، و التي تحتاج إلى وقفة جادة من جانب أصحاب القرار في الدول العربية للتخلص منها، و إيجاد إرادة سياسية فعالة للارتقاء بهذه التكتلات لتنافس بقية التكتلات العالمية الأخرى و من أجل خلق كيان اقتصادي عربي موحد بارز و مكانا يليق بنا نحن العرب و تجنيد كل الجهود من أجل إعادة التفكير في إستراتيجية واضحة، جادة و فعالة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي.

[1] نزيه عبد المقصود، مرجع سبق ذكره،ص ص 112،113.

تمهيد الفصل

ان قيام التكامل الاقتصادي الاقليمي للدول العربية كان يهدف لتحقيق تعاون انمائي في المنطقة، ويعد مجلس التعاون الخليجي أحد أهم هذه التكاملات على الساحة العربية، وعلى اعتبار تشابه هذه الدول في هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والذي زاد من امكانية نجاحها في الوصول الى أهدافها التنموية المرغوب فيها، ستتم دراسة مدى قدرة هذه التكاملات على تحقيق التنمية المستدامة في أقطارها ، وقد قمنا بتقسيم هذا الفصل الى مباحث:

المبحث الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بدول المجلس.

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بدول المجلس.

المبحث الثالث: البعد البيئي والمؤسسي للتنمية المستدامة بدول المجلس

المبحث الرابع: تقييم تجربة دول المجلس في التنمية المستدامة.

المبحث الاول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بدول مجلس التعاون الخليجي

سنحاول من خلال هذا المبحث معرفة مدى تقدم المؤشرات الاقتصادية للتنمية بدول المجلس، ومعايير قياس استدامتها، من خلال تحليل مختلف التطورات في متغيراتها الرئيسية

للقطاعات الكبرى في الاقتصاد الخليجي، مثل مدى تطور الناتج المحلي الاجمالي **وانعكاساته** على الاقتصاد.

المطلب الاول: تطور التنمية الزراعية بدول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر التنمية الزراعية من بين القطاعات الهامة في الاقتصاد الخليجي، وسيتم معرفة الجهود المبذولة من طرف دول المجلس لاستدامة هذا القطاع، وسنقوم بتحليل مؤشراته الرئيسية للحكم على مدى فعالية هذه الجهود في تحقيق تنمية زراعية مستدامة.

الفرع الأول: واقع الزراعة بدول مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من الظروف القاسية التي يتعامل معها سكان المنطقة الأوائل فإن الزراعة كانت مصدرهم الوحيد للحصول على حاجاتهم، و استمر الوضع حتى بدأ تدفق البترول في دول المجلس مما أحدث تغيرا كبيرا في نمط الحياة، حيث هجر كثير من العاملين بالزراعة مهنهم الأساسية، و اتجهوا نحو مهن جديدة، فتردت أوضاع الزراعة و قل الإنتاج مما ادى بدول المنطقة إلى الاعتماد على الاستيراد لسد حاجة الاستهلاك المتزايد، بسبب تغير أنماط الحياة وزيادة السكان المستمرة، لهذا السبب بدأت دول المجلس في إعطاء أهمية أكبر للنهوض بالزراعة و تنويع الإنتاج[1].

الفرع الثاني: التشريعات الزراعية المشتركة

يهدف العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي في مجال الزراعة إلى توحيد السياسات والأنظمة والقوانين للدول الأعضاء و إقرار مشاريع مشتركة في هذا القطاع الحساس بغرض وضع و توحيد الاستراتيجية الزراعية وذلك من خلال ما يلي[2]:

وضع سياسة زراعية مشتركة بهدف تحقيق التكامل الزراعي بين دول المجلس وفق استراتيجية موحدة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المائية المتاحة و توفير الأمن الغذائي من مصادر وطنية، و زيادة الإنتاج وتشجيع المشاريع المشتركة بمساهمة من القطاع الخاص.

- تنظيم مرور السلع الزراعية في المنافذ البينية حيث تم اعتماد شهادة الصحة النباتية كشهادة خليجية موحدة بهدف تشجيع تبادل المنتجات الزراعية بين دول المجلس لتعزيز التجارة البينية للموارد الزراعية.
- تحديد أطوال الأسماك التجارية المسموح بتداول و تعتبر هذه الخطوة أساسية للحفاظ على مخزون الثروة السمكية لدول المجلس.

---

[1] **التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الشؤون الاقتصادية، إدارة الزراعة والمياه، ط4، 2005، ص 23.

[2] **المسيرة و الانجاز**، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، مركز المعلومات، ط5، 2011، ص 176.

- تشجيع القطاع الخاص على المساهمة في إنشاء الشركات والمؤسسات المشتركة ذات الطابع الزراعي.
- مشروع المواطنة الاقتصادية حيث أصدر المجلس الأعلى في دوراته عدة قدرات لدعم المواطن في المجالات الزراعية و من بين الإجراءات هذا المشروع[1]:

- السماح للمستثمرين من مواطني المجلس الحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الزراعية.

- إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات ذات المنشأ الوطني.

الفرع الثالث: المشاريع الزراعية المشتركة

وقد تم إقامة العديد من المشاريع المشتركة التي ساهمت في تطوير العمل الخليجي المشترك في مجال الزراعة، وقد ساهم القطاع الخاص في بعض منها و من أهم المشاريع هي[2]:

- إقامة شركة البذور و التقاوي بالرياض.
- شركة العروق الأصلية للدواجن بالرياض.
- الاستفادة من مختبر تشخيص الأمراض الفيروسية، و مختبر إنتاج اللقاحات البيطرية التابعين للملكة العربية السعودية لتقديم خدماتها لبقية دول المجلس.
- إنشاء مشروع نموذجي للزراعة الملحية بدولة الإمارات العربية المتحدة .
- يجري حاليا تنفيذ مسح شامل للأسماك القاعدية.
- الاتفاق على توحيد رسوم المحاجر الزراعية و البيطرية في المراكز الحدودية.
- تحديد منافذ الدخول للمنتجات و السلع الزراعية و الحيوانات و المنتجات الحيوانية تطبيقا للإتحاد الجمركي.

الفرع الرابع: تطور قطاع الزراعة بدول مجلس التعاون الخليجي

سنحاول تحليل بينات تطور قطاع التنمية من خلال مايلي:

أولا: مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس

نتيجة للسياسات و الإجراءات المتخذة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي، للنهوض بقطاع الزراعة[1].

[1] المرجع نفسه، ص 179 .
[2] **التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مرجع سبق ذكره، ص 55.

ونلاحظ في السنوات الأخيرة تزايد في الناتج الزراعي لدول المجلس حيث سجلت قطر نسبة تغير كبيرة خلال سنوات 2000- 2011 إذ قدرت النسبة بـ: 8.3% كأقصى حد في حين نجد بأن الإمارات سجلت أدنى حد للناتج الزراعي لها بنسبة 1.7% خلال نفس الفترة إذ نلاحـــظ تزايدا في الناتج الزراعي لدول المجلس بنسب متفاوتة[2]، والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية في مجلس التعاون لدول الخليج العربي، إنجازات الماضي و تحديات المستقبل**، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، ط1، 2004، ص 54.

[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الثالث: **القطاع الزراعي**، 2012،ص51،50.

جدول رقم (05): الناتج الزراعي و نصيب الفرد منه في دول مجلس التعاون الخليجي (2000 و2005 و 2010 – 2011)

مجموع دول مجلس التعاون الخليجي	الناتج الزراعي(مليون دولار)				معدل التغيير السنوي(%)	معدل التغيير(%)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار)				مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي			
	2000	2005	2010	2011	2000-2011	2010-2011	2000	2005	2010	2011	2000	2005	2010	2011
الامارات	2.361	2.520	2.688	2.854	1.7	6.2	788	614	325	341	2.3	1.4	09	0.8
البحرين	61	52	82	97	4.4	17.9	95	59	63	68	0.8	0.4	04	0.4
السعودية	9.326	10.208	11.204	11.750	2.1	4.9	454	438	406	414	4.9	3.2	2.5	2.0
عمان	404	476	736	773	6.1	5.0	168	190	265	269	2.1	1.5	1.2	1.1
قطر	66	59	147	160	8.3	9.0	108	65	86	86	0.4	0.1	0.1	0.1
الكويت	134	243	279	309	7.9	10.8	60	81	78	84	0.4	0.3	0.2	0.2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني ، **قطاع الزراعة**، الملحق الإحصائي، ص 343.

من خلال الجدول نلاحظ بأن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي تتناقص بالرغم من تزايد الناتج الزراعي وذلك خلال السنوات 2000-2011 حيث أن الأهمية النسبية للزراعة لم تتجاوز 2.0% في دول مجلس التعاون الخليجي و يعود السبب في هذه التقلبات إلى اعتماد مساحات واسعة من الزراعة الخليجية على الهطول المطري و التي يصعب التحكم بإنتاجيتها بسبب ندرة تساقط الأمطار في دول الخليج[1].

ثانيا: تطور المساحة الزراعية

تبلغ المساحة الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي عام 2002 أكثر من 26 مليون كلم^2 و تقدر المساحة القابلة منها للزراعة بحوالي 491080000 دونم و تقدر المساحة المزروعة فعلا من المساحة القابلة للزراعة بحدود 50100000 أي تمثل نسبة 0.49% من إجمالي الأراضي الكلية و سبب محدودية المساحة الزراعية هو غلبة الطابع الصحراوي[2]، لذلك بدأت حكومات الدول الأعضاء على العمل بالتوسع في الرقعة الزراعية لزيادة الإنتاج و تنويعه و نتيجة لهذا الاهتمام زادت المساحات المزروعة فعلا إذ بلغت نسبة الأرض المستغلة في الإمارات من حجم الأراضي القابلة للزراعة 91% كأعلى حد لها لتليها كل من البحرين والكويت نسب تخطت 50% في حين نجد بأن المملكة العربية السعودية حققت نسبة ضعيفة في المساحة المستغلة من الأراضي القابلة للاستزراع و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (06):المساحة الكلية ومساحة الاراضي الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي

(المساحة الكلية/ألف كلم^2، مساحة الارضي المزروعة/ألف دونم)

[1] المرجع نفسه، ص50 .

[2] **التنمية الزراعية في دول التعاون لدول الخليج العربي**، مرجع سبق ذكره، ص 12.

الدولـــة	السنوات	المساحـــة الكليـــة	مساحة الاراضي القابلة للزراعة	مساحة الاراضي المستغلة	نسبة الاراضي المستغلة من الاراضي القابلة للزراعة(%)
الامـارات	2006	83.6	243.9	2228.1	91.6
	2007	83.6	2392.3	2180	91.1
	2008	83.6	—	—	—
البحريـــن	2006	0.74	64	44	69
	2007	0.75	64	43	64
	2008	0.758	64	42.1	66
السعوديـــة	2006	2250.0	*488990	43570	*8.9
	2007	2250.0	488990	43570	8.9
	2008	2250.0	488990	43570	8.9
عُمـــان	2006	309.5	—	174	—
	2007	309.5	—	174	—
	2008	309.5	—	174	—
قطـــر	2006	11.5	650	71.5	11.4
	2007	11.5	650	84.6	10.7
	2008	11.5	650	122.7	
الكويـــت	2006	17.8	198.5	101.4	51.1
	2007	17.8	198.5	198.5	—
	2008	17.8	198.5	—	—

* بيانات عام 2003.

المصدر: **الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مركز المعلومة، ادارة الاحصاء، التقرير الاحصائي، مطبعة الأمانة، العدد الثامن عشر، الرياض 2010.

الفرع الخامس: تقييم التجربة الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي

و يمكن لنا تقييم تجربة دول المجلس في النقاط التالية[1]:

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 70 .

- بالرغم من الجهود التي قامت بها أقطار مجلس التعاون الخليجي لتوسيع نطاق استخدام الآلات و المعدات الزراعية في الممارسة الحقلية، إلا أن هناك مؤشرات واضحة على أن معدلات الاستخدام لهذه التقنيات مازالت بحاجة إلى تكثيفها خاصة إذا قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

- يتضح من تحليل المعطيات الإحصائية بالميكنة الزراعية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى أنه كي تصل أقطار المجلس مجتمعة إلى درجة ميكنة معقولة (1 حصان ميكانيكي/ هكتار) فإنما تحتاج إلى مضاعفة عدد الآليات الزراعية حاليا مرتين تقريبا.
- أما بالنسبة لبعض الأقطار الخليجية التي لم تصل بعد إلى القيمة الحدية لدرجة الميكنة.
مثل: البحرين والكويت وقطر، فمن الواضح أنها تحتاج إلى مضاعفة آلياتها مرات عديدة حتى تستطيع الوصول إلى درجة مناسبة من تكثيف الميكنة.
- أما فيما يرتبط باستخدام التقنيات البيولوجية، لوحظ بأن أقطار مجلس التعاون قد حققت تقدما ملموسا خاصة في مجال استخدام الأسمدة الكيماوية، ولاسيما في السعودية والإمارات، حيث قارب فيها استهلاك الأسمدة مت موجود في الدول المتقدمة.

وللعمل على تحسين التعاون في مجال الزراعي بدول المجلس يمكن اقتراح جملة من التدابير اللازمة للنهوض بهذا القطع المهم نوجز اهمها في:
- العمل على تنمية و تطوير القدرات التقنية للزراعة الخليجية من خلال التوسع في استخدام الميكنة الزراعية، والتقنيات البيولوجية والتي تساعد في تنمية و تحسين الإنتاجية الزراعية بشقيها النباتي والحيواني، ومن تحقيق الأمن الغذائي الخليجي.

- العمل على رفع التخصيصات المالية لمراكز الأبحاث الزراعية، وتقديم التسهيلات للباحثين الزراعيين وبما يشجعهم على إجراء بحوث في علم الوراثة لاستنباط النباتات التي تتلاءم مع طبيعة الخليج الصحراوية، وكذلك العمل على إيجاد الحلول العملية للمشاكل التي تواجه الزراعة الخليجية.
- تشجيع صناعة الآلات و معدات الري المتطورة والمنخفضة التكلفة والمناسبة لطبيعة الزراعة في الأقطار الخليجية التي تتسم بصغر الحيازات الزراعية.
- وضع خطة لمراكز الأبحاث العلمية على مستوى الأقطار الخليجية، بحيث تتفق مع متطلبات التنمية الشاملة لهذه الأقطار، وتبادل نتائج البحوث العلمية فيما بينها.

المطلب الثاني: التنمية الصناعية بدول مجلس التعاون الخليجي

تعمل دول المجلس على تنسيق النشاط الصناعي فيما بينها، و وضع السياسات و اقتراح الوسائل المؤدية إلى التحول الصناعي للدول الأعضاء على أساس تكامله و ذلك من خلال توحيد تشريعاتها أنظمتها الصناعية، وتوزيع الصناعة على الرقة للدول الأعضاء، بتشجيع

إقامة الصناعات المكملة للمشروعات الأساسية موزعة في الدول الأعضاء حسب الميزات النسبية.

الفرع الاول: واقع الصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي

يعتبر النشاط الصناعي بدول مجلس التعاون الخليجي منوطا بالصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية بالدرجة الأولى حيث يعتمد اقتصادها على النفط كأهم مصدر من مصادر الدخل حيث يغطي 95% من إيراداتها و حوالي 99% من صادراتها[1]، و قد عملت دول مجلس التعاون على تطوير القطاع الصناعي حيث حققت تقدما إنمائيا واضحا على مستوى عدد المنشآت و انتشارها و نمو القيمة المضافة فيها، و على الرغم من ذلك يواجه القطاع الصناعي في دول المجلس بعض التحديات أبرزها الارتباط الشديد بين أداء القطاع الصناعي و تطورات السوق العالمية للنفط، بحيث تلقي تلك التطورات بظلالها على التغيرات إيجابيا و سلبيا على القيمة المضافة للصناعة[2].

الفرع الثاني: إنجازات مجلس التعاون في قطاع الصناعة

لقد خطت دول مجلس التعاون خطوات كبيرة في مجال التعاون والتنسيق الصناعي فيما بينها، وعملت على تدعيم كل ما يؤدي إلى تعزيز استمرار التنمية الصناعية بدول المجلس، وفي هذا الإطار عملت على ما يلي[3]:

- إقرار الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول المجلس و ذلك لتحقيق تنمية صناعية على أسس تكاملية و زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي الدخل القومي، حيث قرر المجلس الأعلى في دورته السادسة التي عقدت في مسقط عام 1985 الموافقة على الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية و في دورته التاسعة عشر المنعقدة في أبو ظبي عام 1998 أقر المجلس الصيغة المعدلة لهذه الاستراتيجية لتتماشى مع المستجدات في الساحة الاقتصادية.

---

[1] السيد عبد المنعم المراكبي، **دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الامن القومي العربي**، مكتبة المدبولي، ط1، القاهرة، 1998،ص50.

[2] ولد محمد عيسى محمد محمود، **مكانة و اهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية**، مجلة الباحث، العدد08، مجلة دورية صادرة عن جامعة ورقلة، 2010، ص143.

[3] **المسيرة و الانجاز**، الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز المعلومات، ط5، 2011، ص ص 161،162.

- المواطنة الخليجية في مجال الصناعي إذ أعفت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس لعام 1981، المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني في الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل، وتم إزالة الكثير من العقبات التي تحد من انسياب منتجاتها الصناعية فيما بينها.

- كما قرر المجلس الأعلى في دورته السابعة (أبو ظبي، نوفمبر 1986) السماح للمستثمرين من مواطني المجلس بالحصول على قروض من البنوك و صناديق التنمية الصناعية بالدول الأعضاء و مساواتهم بالمستثمر الوطني من حيث الأهلية، و قد بلغ عدد القروض الممنوحة في هذا الإطار حتى عام 2008، ما مجموعه 91 قرض بقيمة إجمالية تقترب من 1.1 مليار دولار.

- توحيد القوانين والأنظمة الصناعية تم إعداد قواعد التنسيق و تشجيع إقامة المشاريع الصناعية بدول المجلس، و قانون موحد للتنظيم الصناعي، و قانون مكافحة الإغراق و التدابير التعويضية و الوقائية، وقواعد إعطاء الأولوية في المشتريات الحكومية للمنتجات الوطنية بدول المجلس، و يجري العمل على إعداد قانون (نظام) لتشجيع استثمار رأس المال الأجنبي بدول المجلس، و قواعد موحدة تشجيع قيام المشروعات الصناعية الخليجية المشتركة بدول المجلس.

- أعدت دول المجلس استراتيجية شاملة لتنمية الصادرات غير النفطية بحيث تتضمن عددا من الأهداف الرئيسة بعيدة و قصيرة المدى، مما يعزز القدرة التنافسية لصادرات دول المجلس.

- تشجيع المؤسسات العاملة في مجال تنمية و ضمان و ائتمان الصادرات على تفعيل الاستفادة من المؤسسات القائمة أو استحداث المزيد من البرامج الخاصة بهذا المجال[1].

الفرع الثالث: تطورات قطاع الصناعة بدول مجلس التعاون الخليجي

وأهم هذه التطورات تتمثل فيمايلي:

أولا: مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي في عام 2011 بين حوالي 46.6% و 6.76% مقارنة بعام 2010 و يرجع هذا النمو الكبير أساسا إلى ارتفاع قيمة ناتج الصناعة الاستخراجية خلال عام 2011 بسبب زيادة متوسط أسعار النفط و إنتاجه مقارنة مع عام 2010[2]، و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (07): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بدول المجلس بالأسعار الجارية (2011)

دول مجلس	الصناعات الاستراتيجية	الصناعات التحويلية	اجمالي القطاع الصناعي

[1] **المسيرة و الإنجاز** ، الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز المعلومات، ط3، 2008، ص96.
[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الرابع: **القطاع الصناعي**، الملحق الاحصائي، ص73.

التعاون الخليجي	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي(%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي(%)	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي (%)
الامـــارات	130.696	38.6	27.073	8.0	157.769	46.6
البحريـــن	7.995	31.0	4.330	16.8	12.325	47.7
السعوديـــة	317.463	53.2	60.536	10.1	377.999	63.6
عُمـــان	37.178	51.2	7.516	10.3	44.694	61.5
قطـــر	100.126	57.7	17.222	9.9	117.348	67.6
الكويـــت	99.933	62.1	7.461	4.6	107.394	66.7

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الرابع: القطاع الصناعي، الملحق الإحصائي،2012، ص359.

من خلال الجدول نلاحظ بأن القطاع الصناعي بدول المجلس يعتمد على الصناعة الاستخراجية إذ نجد أن مساهمته في الناتج الإجمالي أكبر بكثير من مساهمة الصناعات التحويلية، في حين نجد تقارب بين دول مجلس التعاون الخليجي في مدى مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: التطورات في الصناعات الاستخراجية لدول المجلس

تشمل الصناعات الاستخراجية في دول المجلس استخراج النفط و الغاز الطبيعي و خامات المعادن مثل الحديد و الزنك، إذ تشكل محور النشاط الرئيسي للناتج المحلي إذ يشكل النفط 95% من إيراداتها و حوالي 99% من صادراتها[1]، إذ سجلت كل من الكويت و قطر أعلى نمو للقيمة المضافة للصناعات الاستخراجية 55.1% و52.1% على التوالي كما سجلت كل من السعودية و الإمارات و البحرين بنسب متوسطة هي على التوالي 48.2%
و 8.4% و 43.10% ونسب أقل من عمان بنسبة 36.7% و هذا خلال سنة 2011[2].

ثالثا: تطور الصناعات التحويلية بدول المجلس

بلغت نسب القيمة المضافة للصناعات التحويلية في كل من قطر و البحرين و السعودية كأعلى حد بـ: 27.5% و27.9% و 30.6% على التوالي، و سجل القطاع نموا بنسبة 17.5% في عمان كمتوسط يتباطأ في كل من الإمارات و الكويت بنسب على التوالي: 7.7% و 10.%، و هذا

[1] المراكي السيد عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 50 .
[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الرابع: **القطاع الصناعي**، مرجع سبق ذكره، ص74.

التباطؤ أثر بشكل سلبي على المؤشرات الاجتماعية في هذه الدول مما زاد في مستويات البطالة بهذه الدول و استمرارها و ذلك خلال عام 2011[1].

أما فيما يتعلق بمساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس كأعلى نسبة لها بـ: 16.8% في البحرين و كأدنى قيمة لها بـ: 4.6% في الكويت.

رابعا: أهم المشاريع المنجزة في ظل تطوير صناعات التحويلية

رغبة من الدول في الهروب من الاعتماد على النفط كمورد وحيد للدخل،سعت الدول للجوء الى التنويع الاقتصادي وتتمثل اهم المشاريع في مايلي[2]:

- تم تأجيل بدء عمل الخط الجديد الخامس للإسمنت ينتج في السعودية و الذي تبلغ طاقته الإنتاجية حوالي 3.2 مليون طن سنويا، و ذلك لعدم توفر المخصصات المالية للوقود اللازم للإنتاج.

- تم الحصول على شهادة إنتاج اسمنت آبار النفط الذي يستخدم في حماية جدران آبار النفط في الإمارات و يستمر تسويقه محليا و خليجيا و عالميا.

- تم زيادة الطاقة الإنتاجية لشركة حديد الإمارات من 488 ألف طن في عام 2009، إلى حوالي 1.3 مليون طن عام 2010 بعد تشغيل الفرن الكهربائي بكامل طاقته الإنتاجية.

- و في عمان تعتزم شركة شرق صحار لمصانع الدرفلة زيادة طاقة إنتاج الدرفلة بحلول عام 2013 و من المتوقع أن تصل إلى حوالي 600 ألف طن سنويا.

- تنفيذ مشروع ربط دول المجلس بخط سكة حديدي يبلغ طوله حوالي 2000 كلم.

- تشغيل خطوط إنتاج شركة معادن السعودية عام 2013 وشركة الألمنيوم بالإمارات عام 2014 والتي من المتوقع أن تزيد من الطاقة الإنتاجية لدول مجلس التعاون الخليجي لتصل إلى 13% من الإنتاج العالمي ومن المتوقع أن يكون إنتاج الألمنيوم في السعودية الأقل تكلفة وذلك لتوفر المواد الخام مثل البوكبيت بكميات كبيرة.

- تدشين مصنع شركة قطر للأسمدة الكيماوية في نهاية عام 2011، و الذي يعتبر أكبر مشروع للأسمدة في العالم من حيث تكلفة إنشائه و طاقته الإنتاجية لإنتاج الأمونيا و اليوريا معا من موقع واحد، و من المتوقع أن يبلغ إنتاج المصنع من الأمونيا حوالي 3.8 مليون طن سنويا و من اليوريا حوالي 4.3 مليون طن سنويا.

---

[1] المرجع نفسه، ص 74.

[2] عبد الحسين بن علي ميرزا، **صناعات التكرير و البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الدول الخليج العربي و العراق و ايران**، الهيئة الوطنية للنفط و الغاز، ادارة الابحاث الاقتصادية، البحرين، نوفمبر، 2005، ص 23.

- مشروع قيد الإنشاء مصفاة جديدة في الإمارات بطاقة تكرير تبلغ حوالي 417 ألف برميل في اليوم، وفي السعودية هناك مشروعين قيد الإنشاء: مشروع ينبع و الذي تبلغ طاقة تكرير النفط فيه حوالي 400 ألف برميل في اليوم و مشروع الجبيل و الذي تبلغ طاقة التكرير فيه حوالي 400 ألف برميل في اليوم.

- تشغيل مصفيين جديدين لصناعة الإثيلين في منطقة الجبيل الصناعية في السعودية بطاقة إنتاجية تبلغ حوالي 2.65 مليون طن سنويا و في قطر بدأ تشغيل وحدة إنتاج إثيلين جديدة في منطقة رأس لفان الصناعية تبلغ طاقتها حوالي 1.3 مليون طن سنويا.

- بدأت السعودية في استخراج غير مصاحب من خمسة آبار في حقل كاراز بطاقة إنتاجية تصل إلى حوالي 120 مليون قدم مكعب يوميا للبئر الواحد و من المتوقع أن تصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية بعد الانتهاء من عمليات التطوير إلى حوالي 1.8 مليار قدم مكعب يوميا بحلول عام 2013، كما تركز قطر على تنفيذ مشاريع لتسييل الغاز و تعزيز أسطولها لنقل الغاز المسال إلى دول أوروبا و آسيا.

الفرع الرابع: معوقات التنمية الصناعية

تواجه دول المجلس العديد من المعوقات و الثغرات التي تقف في سبيل النهوض بصناعة عملاقة ضخمة وتحقيق تنمية صناعية مستدامة و تلك العقبات هي[1]:

- نقص في الثروات المعدنية اللازمة لبعض الصناعات وحتى الصناعات القائمة على النفط والغاز المهدد بالتوقف.
- اختلاف التشريعات الصناعية بين دول المجلس.
- قلة الأيدي العاملة التي تكاد تصل في بعض الصناعات في بعض الدول إلى الصفر.
- صعوبة حصول الشركات الصناعية الصغيرة و المتوسطة على التمويل المناسب و ذلك بسبب ضعف الضمانات المتوفرة لديها مما ينتج عن ذلك اعتمادها على مواردها الخاصة لذلك تبقى مساهمتها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية محدودة.
- تراجع مستويات الاستثمار في تطوير قدرات القطاع الصناعي في مجال البحث و التطوير و هي من أهم المعوقات الأساسية لصادرات الصناعة العربية.

الفرع الخامس: سبل تطوير القطاع الصناعي في دول المجلس

[1] العديد من المراجع:
- خالد بن محمد القاسمي، **آفاق التنمية و التكامل الاقتصادي بين دول الجزيرة العربية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص ص102،101.
- **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الرابع، **القطاع الصناعي**،2012، ص84.

اتفقت دول المجلس على توسيع و تدعيم الروابط الصناعية بينها على أسس متينة وتوحيد سياستها الصناعية، وذلك من خلال عدة محاور أهمها[1]:

أولا: التعاون في مجال الطاقة و الطاقات المتجددة

يعد النفط من الموارد الرئيسية بدول المجلس، و قد ظهر اعتمادها الكبير على هذا المورد في الحصول على الدخل، مما استدعى الى ترشيد مثل هذا المورد الذي يتسم بندرته و عدم تجدده، لذلك كان لا بد من وضع استراتيجيات من طرف دول المجلس للحفاظ على هذا المورد غير المتجدد وإيجاد بدائل له.

1- التعاون في مجال الطاقة

تساهم أقطار مجلس التعاون الخليجي مساهمة فعالة في سوق الطاقة العالمي، فتمتلك أقطار المجلس الستة (السعودية، الإمارات، الكويت، عمان، قطر، البحرين) حوالي 47% من احتياطي النفط في العالم ، و14% من احتياطي الغاز الطبيعي العالمي، علاوة على ذلك تسهم أقطار المجلس بنسبة 45% من الصادرات العالمية للنفط.

و بالرغم من توفر الاحتياطي الضخم من النفط و الغاز، غير أن الصناعات الهيدروكربونية ما زالت محدودة، و بقيت أقطار مجلس التعاون الخليجي تعتمد بدرجة كبيرة على القطاع النفطي في تطوير اقتصادياتها، بالرغم من النشاط التنموي الهادف إلى زيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي[2].

ونصت الاتفاقية الاقتصادية 1981 ،على ضرورة أن تقوم الدول بتنسيق سياستها في محال الصناعة النفطية، وأكدت الاتفاقية لعام 2001 ذلك في مادتها التاسعة، و بهدف تحقيق التكامل بين دول المجلس في مجالات الصناعة البترولية و الطاقوية سعت الدول إلى[3]:

- تتبنى الدول الأعضاء سياسات تكاملية في جميع مراحل صناعة النفط و الغاز و المعادن ،بما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية مع مراعاة الاعتبارات البيئية و مصالح الأجيال القادمة.
- تضع الدول الأعضاء سياسات موحدة للنفط و الغاز و تتبنى في هذا المجال مواقف مشتركة إزاء العالم الخارجي و في المنظمات الدولية المتخصصة.

[1] العديد من المراجع:
- المرجع نفسه، 85.
- خالد بن محمد القسمي، مرجع سبق ذكره، ص103-105.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص131.

[3] الامانة العامة، مجلس التعاون الخليجي، مركز المعلومات، 2008، مرجع سبق ذكره، ص 82-85.

- تتعاون الدول الأعضاء و شركات النفط و الغاز العاملة فيها لدعم و تطوير الأبحاث في مجالات النفط و الغاز و الموارد الطبيعية و تعزيز التعاون مع الجماعات في هذه المجالات.
- وضع استراتيجية بترولية موحدة طويلة المدى انطلاقا من السمات المشتركة لدول مجلس التعاون.
- وضع نظام الإقراض البترولي بين دول مجلس التعاون.

أ- مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي

تلعب أقطار مجلس التعاون الخليجي دورا بالغ الأهمية في تجهيز الطاقة على المستوى العالمي، حيث تعد أكبر منتج للنفط الخام في العالم، و توضح الإحصائيات مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام 2003-2011، كما تبين الأرقام الواردة في الجدول بصورة جلية تعاظم دور النفط في توليد الثروة الخليجية، حيث ارتفعت مساهمة قطاع النقط و الغاز في كافة دول المجلس دون استثناء خلال الفترة من 2003-2011، و تتصدر السعودية و قطر القائمة بنسبة تتراوح ما بين 57,7%- 61,9%، ثم الإمارات و الكويت بنسبة تتراوح ما بين 50.87%-52.99% ثم البحرين و سلطنة عمان مابين 29.24%-38.37%، و البلدان الأخيران يمتلكان ثروات محدودة بالمقارنة مع بعض دول المجلس مما ينعكس في نسب مساهمة هذا القطاع في توليد الثروة[1]، و الجدول التالي يوضح هذه المساهمة في دول المجلس:

جدول رقم (08): مساهمة النفط في الناتج المحلي (%).

مساهمة النفط في الناتج المحلي%	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الامارات	25.13	29.12	34.26	47.36	33.48	36.83	26.4	30.92	38.37
البحرين	24.5	22.8	25.04	26.01	24.65	27.92	22.59	24.76	29.24
السعودية	36.21	40.65	48.03	49.81	50.56	57.2	43.05	46.75	52.99
عُمان	40.88	42.23	48.65	47.84	45.34	50.49	40.61	46.45	50.87
قطر	59.01	54.47	58.78	53.01	51.7	54.89	44.8	51.73	57.7
الكويت	40.64	44.65	51.85	55.92	52.32	59.33	49.19	51.32	61.91

[1] حسن العالي، **نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2013/04/21 ، من الموقع الإلكتروني: http://studies. Algazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2013/04/23.

Source: Akan P.O.OIL, wealth and Economico Growth African, AERC, Research P170, African Economico Research consortium, Septembre 2007.

ب.الغاز الطبيعي

على مستوى دول المجلس وصلت كميات الغاز المسوق في قطر إلى 96.3 مليار م³ أي نسبة 7.9%، وفي الإمارات إلى 51.3 مليار م³ بنسبة 5% و في السعودية إلى 87.7 مليار م³ بنسبة 11.7% و الكويت إلى 11.9 مليار م³ بنسبة 3.6% و عمان بنسبة 52% لتصل إلى حوالي 25.8 مليار م³ و في البحرين إلى 13.1 مليار م³ بنسبة 2.3% عام2010[1]، والجدول التالي يوضح الغاز المسوق في دول المجلس خلال السنوات 2007-2010.

جدول رقم (09): الغاز الطبيعي المسوق في دول مجلس التعاون 2007 – 2010 (مليون م³/السنة)

السنوات / الدول	2007	2008	2009	2010	نسبة التغيرات % 2010/2009
الامارات	50.290	50.240	48.840	51.282	5.0
البحرين	11.800	12.700	12.800	13.100	2.3
السعودية	74.420	80.440	78.450	87.660	11.7
عُمان	25.179	25.200	24.496	25.768	5.2
قطر	63.200	76.981	89.300	96.335	7.9
الكويت	12.100	12.700	11.489	11.900	3.6

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، الملحق الاحصائي، 2012، ص67 .

2- واقع الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الاقتصادي

الطاقة المتجددة هي الطاقة المستمدة من المصادر التي يمكن أن تعيد الطبيعة توليدها بشكل مستمر مثل طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية والكتلة الحيوية، وقد شغلت اهتمام دول مجلس التعاون التي سعت من خلال سياساتها إلى النهوض بهذا المصدر ليحل محمل الطاقة النفطية، ومن أهم انجازات الطاقة المتجددة في دول المجلس الخليجي:

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** الفصل الخامس: **التطورات في مجال النفط والطاقة،** 2012،ص 95.

أ.**الطاقة الشمسية:** و تعتمد على الشمس كمصدر لتوليد الطاقة، وقد قامت دول المجلس بإنجاز مجموعة من المشاريع في هذا الصدد[1]

- بناء أكبر مصنع لا نتاج الطاقة الشمسية المركزة في العالم، تصل قدرته الى الف(1000) ميغا واط في ابوظبي (الامارات) **"مشروع مصدر لطاقة المستقبل"**.

- مشروع **''شمس1''** في ابو ظبي، والذي يعد اكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم.
- في الكويت، تم الانتهاء من دراسة جدوى اقتصادية فنية لا نشاء محطة شمسية حرارية بسعة 280 ميغا واط، تبلغ فيها سعة المكون الشمسي 60ميغا واط.

تم اطلاق مبادرة وطنية لتحلية المياه بالطاقة الشمسية في السعودية تقوم على ثلاثة مراحل، المرحلة الاولى والمتمثلة في إقامة محطة لتحلية المياه، تنتج 30.000 م^3 يوميا، تزودها بالكهرباء محطة كهروضوئية بقدرة 10ميغا واط، يفترض ان تكون قد انتهت هذه المرحلة مع نهاية سنة2012، وتنتهي المرحلة الثانية بإنشاء محطات كهروضوئية بقدرة 100 ميغا واط لإنتاج 300.000 م^3 يوميا من المياه المُحلاة، ويتم تعميم التجربة على جميع مناطق المملكة بنهاية المرحلة الثالثة، والشكل الموالي يوضح موارد الطاقة الشمسية في الدول العربية لعام 2009:

الشكل رقم (05): موارد الطاقة الشمسية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2009 .

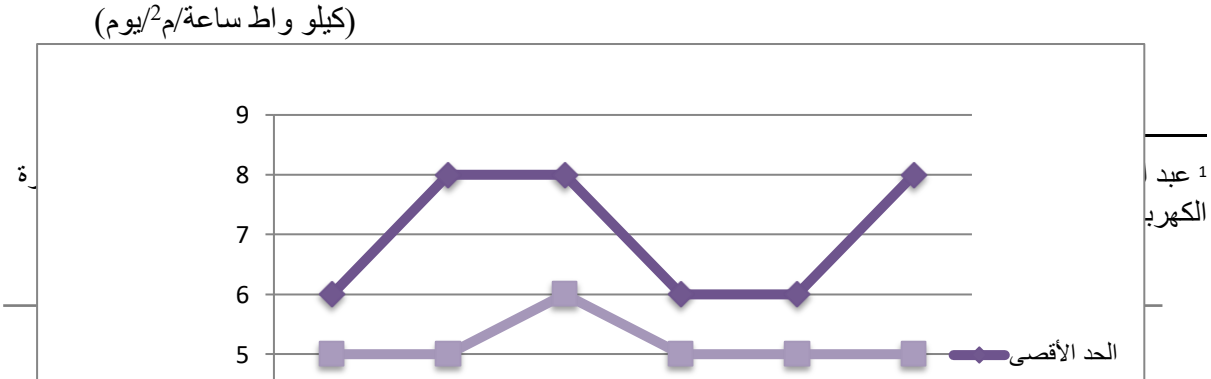

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني عشر: التعاون العربي في مجال الطاقة المتجددة،2012، ص 230.

2.**الطاقة الكهربائية:** تم الاتفاق بين قادة دول المجلس عام 1997 على اقامة مشروع الشبكة الكهربائية المشتركة، وتقوم لجنة التعاون في مجال الكهرباء والماء بمتابعة تنفيذ المشروع الذي يتم على ثلاثة مراحل وهي1:

- ربط شبكة كهرباء المنطقة الشرقية بالسعودية مع شبكات الكويت والبحرين و قطر.
- من المتوقع ربط شبكات دولة الامارات العربية و عُمان في أوائل 2004، بعد الانتهاء من اعمال الربط الداخلي للشبكات في كل منهما.
- ربط المرحلتين الاولى والثانية.

في الكويت يصل استخدام الفرد للطاقة الكهربائية الى 13142 كيلو واط ساعي، وفي السعودية 7252 كيلو واط ساعي[2].

- وقد قامت كل من الامارات (ابو ظبي) و الكويت على الاعلان عن الاهداف المسطرة لمشاركة الطاقة المتجددة، وذلك على التوالي سنة 2030 بـ 7% من الطاقة الكهربائية، وسنة 2020 بـ 5 % من الطاقة الكهربائية[3].

- وفي البحرين قامت وزارة الكهرباء والماء بإنشاء لجنة للطاقة المتجددة، تُعنى بسبل استغلال الطاقة الشمسية والرياح، خاصة وأن المتوسط السنوي للإشعاعات الشمسية في مملكة البحرين

[1] المرجع نفسه، ص 55.
[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،** الفصل الثاني عشر : **التعاون العربي في مجال الطاقة المتجددة،** 2012، ص238.
[3] المرجع نفسه، ص239.

هو 550 واط لكل متر مربع، ومتوسط سرعة الرياح حوالي 6 امتار/الثانية على ارتفاع 10 امتار، و 8امتار/الثانية على ارتفاع 100 متر، مما ينتج كميات كبيرة من الكهرباء.

3.طاقة الرياح: وتعتمد هذه الطاقة على الرياح لتحويلها الى طاقة يستفاد منها، ومن مشاريع طاقة الرياح في دول مجلس التعاون، وهي مشاريع معتبرة نسبيا[1]:

- في البحرين تم تطوير تكنولوجية توربينات الرياح فيها، وهي بدائل للطاقة حيث يتم استغلال الرياح بسرعة 53.5م/ثا، لتدوير توربينات الرياح لإنتاج الكهرباء.
- تتجه دولة الامارات الى الاستثمار بشكل كبير ومكثف في طاقة الرياح، كما بدأت السعودية في اعداد دراستي جدوى لإنشاء مزرعتي رياح، الاولى بمدينة نبع بقدرة تتراوح ما بين 20 و 40م/ثا، والاخرى بمدينة ظلمة بقدرة تصل الى 10امتار/ثانية[2].

و تبقى مصادر الطاقة الاخرى مثل الطاقة الحيوية والاحفورية و المائية ضعيفة، التي تكاد تنعدم باعتبار ان المنطقة تعاني من ندرة المياه وهذا الجدول يوضح مدى اعتماد دول المجلس على الخلايا الشمسية في انتاج الطاقة:

جدول(10): تطبيقات الطاقة المتجددة في دول المجلس2009

الدول	الطاقة المائية	الكتلة الاحيائية	طاقة الرياح		الطاقة المائية		
			ضخ المياه	توليد الكهرباء	توليد الكهرباء	الخلايا الشمسية	التسخين الشمسي لتطبيقات صناعية	الخلايا الشمسية لطاقة المياه
الامارات		(x)				x		x
البحرين						x		
السعودية						x		
عُمان						x		
قطر						x		
الكويت						x		

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة الراهنة و التحديات المستقبلية**، مجلة العلوم الانسانية، العدد25، نوفمبر 2005، ص32.

[2] عبد الرحيم حمدان الشولي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

(x) مشروعات تحت الانشاء.
x مشروعات منفذة.
المصدر: منظمة الأقطار العربية للبترول(اوباك)، تقرير الأمين العام السنوي الثالث والثلاثون، عن الموقع: www.oapecorg.org تاريخ الاطلاع: 2013/04/23.

الفرع السادس: تحديات الطاقة بدول مجلس التعاون الخليجي

يمكن القول أن مجابهة تحديات الطاقة في القرن الحادي والعشرين تتطلب تبني خطة تستلزم القيام ببعض المهام على المديين القصير والبعيد، فعلى المدى القصير يتطلب القيام بالمهام التالية:[1]

- ✓ترشيد استغلال الطاقة ورفع كفاءة استخدامها.
- ✓توافر مصادر بديلة للطاقة غير النفطية وأكثرها انتشارا في المنطقة هي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح،

وكذلك الطاقة الحيوية Biomasse التي تنتشر في بعض من أقطار المجلس، لكنها لازالت تستخدم بطريقة بدائية، وبالرغم من سهولة تكنولوجيا تحويل الكتلة الحيوية إلى طاقة، إلا أن هذا الميدان لم يحظ بالاهتمام الكافي.

أما على المدى البعيد، فهناك تكنولوجيا الطاقة النووية الناتجة عن الاندماج وهي مازالت بعيدة المنال، كواقع مادي يمكن استغلاله اقتصاديا، ولا يتوقع أن يتم هذا قبل عام 2020.

ويجب على مجلس التعاون الخليجي أن تعي مسألة في غاية الخطورة، ألا وهي ارتباط المستقبل الاقتصادي للمنطقة بمادة قابلة للنضوب، ومن ثم يصبح من الضروري عليها من الآن أن تفكر جديًّا بمرحلة ما بعد الحقبة النفطية.

ومن حسن الطالع فإن القيادات السياسية في أقطار مجلس التعاون الخليجي، أدركت أهمية تنويع القاعدة الإنتاجية و بالاعتماد على العنصر البشري الوطني الذي يشكل المدخل الرئيسي لعملية التنمية، وبما يساعد على البقاء والديمومة في ظل عصر العولمة الاقتصادية التي تتحكم بمسار التطور العالمي الآن.

المطلب الثالث التنمية التجارية بدول مجلس التعاون الخليجي

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **الاقتصاد العربي و تحديات التطور في الاقتصاد العالمي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 14، 1998، ص14-15.

سيتم تحليل مختلف الاتفاقيات التي قام بها المجلس في مجال التجارة، من أجل معرفة مدى تطور هذا القطاع و أسفادته من هذه الاتفاقيات في تحقيق الاستدامة و تحليل مؤشرات العامة للتجارة الخليجية .

الفرع الاول: السياسات التجارية

لقد تم اقرار العديد من القوانين والانظمة و تعزيز المواطنة الاقتصادية وانشاء الهيئات المشتركة، و فيمايلي ايجاز لاهم ما تم انجازه في هذا المجال[1]:

- السماح لمواطني الدول الاعضاء بمزاولة تجارة التجزئة والحماية في اي دولة عضو، و مساواتهم بمواطني الدولة وذلك اعتبارا من 1 مارس 1987 و 1 مارس 1990 على التوالي و ذلك تنفيذ قرار المجلس الاعلى في دورته السابعة بأبو ظبي ديسمبر 1986.

- السماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب لها للتمثيل التجاري في أي دولة عضو، و ذلك تنفيذا لقرار المجلس الأعلى في دورته الثانية عشر(الكويت، ديسمبر 1991)، و كذلك السماح باستيراد وتصدير المنتوجات الوطنية من والى دول المجلس دونما الحاجة الى وكيل محلي.

- الموافقة على اقامة مركز التحكيم التجاري لدول المجلس وعلى نظام المركز، و ذلك بموجب قرار المجلس في دورته الرابعة عشر(الرياض،ديسمبر1993) و قد اقيم المركز في مملكة البحرين، وأعلن عن قيامه رسميا في مارس 1995، ويهدف هذا المركز الى توفير آلية مقبولة لفض المنازعات التجارية.

- اعتماد قانون (نظام) العلامات التجارية لدول المجلس بموجب قرار المجلس الاعلى في دورته السابعة ولعشرون في الرياض(ديسمبر2002).

- مشاركة اتحاد غرف دول المجلس في اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة في المجالات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع الخاص بموجب قرار المجلس الأعلى في لقائه التشاوري الحادي عشر(الرياض، ماي2009).

- يجري حاليا العمل على تحويل عدد من القوانين والانظمة التجارية من استرشادية الى الزامية واستكمال اعداد مشروعات قوانين وانظمة جديدة اخرى في المجال التجاري[2].

الفرع الاول: التوجهات التجارية لدول المجلس

[1] **المسيرة و الانجاز**، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة،2011،مرجع سبق ذكره، ص 98.

[2] **المسيرة و الانجاز**، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، مركز المعلومات، ط5، 2008، ص 100.

ونتيجة لهذه السياسات تضاعف حجم التجارة البينية لدول مجلس التعاون نحو عشرة اضعاف منذ قيام المجلس، كما يعود ذلك الى حد كبير للإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء مجتمعة لتسهيل انسياب السلع بينها من خلال الخطوات الرئيسية الثلاث التالية:

اولا: اقامة منطقة تجارة حرة (1981)

يعتبر تحفيز التبادل التجاري احد اهم مبررات اي تجمع اقتصادي سواء كان على شكل منطقة تجارة حرة او اتحاد جمركي، و لهذا السبب شرعت دول المجلس منذ انشاء المجلس في ماي 1981 باتخاذ الترتيبات القانونية والعملية اللازمة لإنشاء منطقة التجارة الحرة لدول المجلس عن طريق ابرام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981، وتضمنت الأحكام الرئيسية لمنظمة التجارة الحرة لدول المجلس،وتميزت المنطقة بشكل رئيسي بمايلي:[1]

- اعفاء منتجات دول مجلس التعاون الصناعية والزراعية و منتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة.

- السماح باستيراد وتصدير المنتجات الوطنية من و الى دول المجلس دونما الحاجة الى وكيل محلي او اتخاذ اية اجراءات سوى شهادة المنشأ.
- العمل بنظام التخليص الفوري لإنهاء الاجراءات الجمركية للبضائع التي يصحبها المسافرون بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- اعداد بيانات الصادرة للبضائع ذات المنشأ الوطني بالمراكز الحدودية لدول المجلس.
- تخصيص ممرات خاصة في المنافذ بين الدول الأعضاء لمواطني دول المجلس وتوضع عليها لوحات تحمل عبارة "مواطنو دول مجلس التعاون".

وقد دخلت منطقة التجارة الحرة حيز التنفيذ في مارس 1983، واستمرت نحو 20 سنة الى نهاية 2002 حين حل محلها الاتحاد الجمركي لدول المجلس، وخلال فترة منطقة التجارة الحرة (1983-2002)، ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من اقل من 6 مليارات دولار سنة1983 الى حوالي 20 مليار دولار عام2002.

ثانيا: قيام الاتحاد الجمركي لدول المجلس (جانفي 2003)

شكل قيام الاتحاد الجمركي في جانفي 2003، نقلة نوعية في العمل التجاري المشترك ، وعلى الرغم من تأخر ولادة الاتحاد الجمركي لدول المجلس، الا انه يعتبر اتحادا متقدما من

[1] المرجع نفسه، ص 57.

الناحية القانونية، حيث تم الاتفاق مسبقا على اهم عناصره، اذ تنص المادة الاولى من الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، التي تم التوقيع عليها في قمة مسقط في ديسمبر2001 على المبادئ التالية للاتحاد الجمركي[1]:

- تعرفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، و تم الاتفاق على تعريفة جمركية للاتحاد الجمركي لدول مجلس التعاون بواقع 5% على السلعة الاجنبية.
- انظمة و اجراءات جمركية موحدة.
- نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.
- انتقال السلع بين دول مجلس التعاون دون قيود جمركية أو غير جمركية.
- معاملة السلع لمنتجة في أي من دول المجلس معاملة المنتجات الوطنية.
- معاملة المنطقة الجغرافية للدول الست الأعضاء كمنطقة جمركية واحدة.
- توحيد اجراءات الاستيراد والتصدير.

ويتوقع أن يكون تأثير قيام الاتحاد الجمركي على نمو التجارة البينية في حدود30.6% خلال السنوات الاربع الاولى من قيام الاتحاد، وبتحليل حجم التجارة البينية في مجلس التعاون من 1993الى 2004 لمقارنة حركة التبادل التجاري بين دول المجلس قبل وبعد قيام الاتحاد الجمركي فقد كان مفاجئا أن تلك الدراسات وجدت ارتفاعا كبيرا فاق كل التوقعات في حجم التجارة البينية في دول المجلس بعد قيام الاتحاد الجمركي في 1يناير 2003،فلقد ارتفع اجمالي حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من 11.6 بليون دولار في عام 1993 الى 20.3 بليون دولار عام 2002، اي بزيادة 75.5% خلال عشر سنوات أي حوالي 7.5% سنويا في المتوسط، اما بعد قيام الاتحاد الجمركي في أول يناير من عام 2003، فقد ارتفع حجم التبادل التجاري البيني بمعدل سنوي تجاوز 20%.

ثالثا: آلية السوق المشتركة(2003)

اقر المجلس الاعلى في دورته الرابعة والعشرون (الكويت،ديسمبر2003) آلية متابعة سير العمل في السوق المشتركة على النحو التالي[2]:

- تقوم اللجان الوزارية المختصة باقتراح الآليات اللازمة لاستكمال تطبيق السوق الخليجية المشتركة، وفق البرنامج الزمني المحدد في قرار المجلس الاعلى في دورته الثالثة و العشرون.

[1] المرجع نفسه، ص58.
[2] المرجع نفسه، ص 61.

- تكلف لجان التعاون المالي و الاقتصادي بمتابعة سير العمل في السوق الخليجية المشتركة وتقييم المرحلة التي وصل اليها التطبيق في كل جانب من جوانبها، و دراسة ما يواجه التطبيق من عقبات واقتراح الآليات اللازمة لتدليلها.
- توفر السوق الخليجية المشتركة حرية التنقل للقوى العاملة و رؤوس الأموال بين دول الخليج ومنح مواطنيها حقوقا متساوية في كافة النواحي الاقتصادية ، كما تشجع هذه السوق كافة دول الخليج دون الزامها بتوحيد قوانينها وتشريعاتها في هذه المجالات. وتعد السوق المشتركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي الخليجي حيث تأتي بعد مرحلتي التجارة الحرة و الاتحاد الجمركي، وتسبق الاتحاد النقدي والوحدة الاقتصادية وهي المرحلة الاخيرة من مراحل التكامل الاقتصادي، وتعكس النتائج المرحلية للسوق الخليجية المشتركة الأهمية النسبية لهذا المشروع الحيوي في منظومة العمل الاقتصادي الخليجي. فقد بلغ المستفيدون من التأمينات في دول الخليج 15 الف مواطن منهم 4190 من ابناء دول التعاون في الامارات بما يقارب 30% من العدد الاجمالي.

كما اسفرت جهود السوق المشتركة حتى الآن، عن وجود 35الف مواطن خليجي يزاولون العمل في القطاع الحكومي. كما يوجد حاليا 40الف مستثمر في مجالات غير عقارية يمارسون انشطة استثمارية في مختلف دول المجلس.

تشير البيانات الى مساهمة السوق في بروز العمل الخليجي المشترك، فقد بلغت مساهمة أبناء المجلس في 650 شركة عامة، كما اسهمت السوق في تأسيس 1500 مشروع مشترك بين مواطني هذه الدول مع وجود 50 الف طالب يتلقون تعليمهم في دول التعاون. كما ارتفع اجمالي العقود التراكمية من ممتلكي العقار من مواطني دول المجلس الى ما يزيد عن 34 الف عقد بنسبة 55.7% من اجمالي العقود بها.

ومن هذه الارقام نرى بأن السوق الخليجية اكثر من وحدة اقتصادية، كما انها ليست مجرد سوق مشتركة بل تعد تجسيدا للمواطنة الخليجية مع اشتمالها على خدمات تعليمية واجتماعية، كما تؤدي الى توطين مليارات من الاموال الخليجية الموجودة في الخارج داخل منظومة مجلس التعاون الخليجي الى جانب اتاحة المزيد من فرص العمل لمواطني دول المجلس[1].

الفرع الثالث: تطور مؤشرات التنمية التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي

ويمكن معرفة مدى تطور التنمية التجارية بدول المجلس من خلال مجموعة من المؤشرات نذكر اهمها فيمايلي:

[1] الدورة الثانية و الثلاثون لدول مجلس التعاون ، **ملحق خاص حول التكامل المالي و الاقتصادي الخليجي** صادر عن وزارة المالية، العدد 1190، ديسمبر، 2011، ص 04.

1.تطور حجم صادرات وواردات دول المجلس

أ.الصادرات

ونجد خلال السنوات الاخيرة ارتفاعا في صادرات دول المجلس حيث حققت الكويت اعلى نسبة زيادة بلغت 56.6% تليها قطر بنسبة زيادة 52.8% ثم السعودية والبحرين والامارات وعُمان بنسب تراوحت ما بين 45.2% و 24.8 % و ذلك عام 2011[1].

ونلاحظ بان هيكل صادرات المجلس تستحوذ فيه المواد الخام المتمثلة في النفط على النصيب الاكبر ثم تاتي بعد ذلك الصناعات البتروكيماوية والجدول الموالي يوضح تطور صادرات دول المجلس الاجمالية خلال سنوات 2007-2011.

جدول رقم (11): صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الاجمالية (2007-2011)

مليون دولار

الدول	الصادرات الاجمالية					معدل التغير السنوي %	معدل التغير(%)
	2007	2008	2009	* 2010	* 2011	2007 - 2008	2011
الامارات	178.630.4	239.212.7	191.802.4	212.291.1	281.640.0	5.9	32.7
البحرين	13.790.2	17.491.3	12.051.9	13.647.1	19.650.3	0.3 -	44.0
السعودية	233.174.2	313.461.9	192.295.8	251.142.7	364.734.9	2.5	45.2
عُمان	24.691.8	37.719.1	27.651.2	35.158.0	43.868.3	12.5	24.8
قطر	44.456.4	67.307.2	48.006.8	74.799.7	114.265.4	18.9	52.8
الكويت	62.489.1	87.038.9	48.914.0	61.753.1	96.721.0	0.4 -	56.6

* بيانات أولية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012، بيانات احصائية، ملحق (8/1)،ص 102.

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الثمن: **التجارة الخارجية للدول العربية**، 2012، ص 167.

ب: الواردات

نلاحظ تزايد واردات دول مجلس التعاون وبشكل متواصل على مدى السنوات القليلة الماضية، حيث بلغت في عام2001 حوالي 83مليار دولار أي 50% من اجمالي الواردات العربية لنفس العام والتي بلغت 162.7 مليار دولار لتصل الى حوالي 131.7 مليار دولار عام 2004 لترتفع الى حوالي 157 مليار دولار عام 2005 أي بنسبة 19.27%[1]، وتشكل قطر اعلى نسبة لأداء الواردات لعام 2011 اذ قدرت بـ 28.% وتأتي البحرين كأدنى قيمة بين دول المجلس بنسبة 802% لنفس العام[2] ، و يشير التركيب الهيكلي للواردات على استحواذ الواردات من الآلات على النصبي الأكبر ثم الأغذية و المشروبات مما يؤكد اعتماد دول المجلس على الخارج في تمويل احتياجاتها الأساسية من الأغذية و غيره من المواد الأساسية والجدول التالي يوضح الواردات الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي:

جدول رقم (12): الواردات الاجمالية لدول المجلس

مليون دولار

الدول	الواردات الاجمالية					معدل التغير السنوي %	معدل التغيير
	2007	2008	2009	* 2010	* 2011	2010-2007	2011
الامارات	150.123.8	176.287.8	170.121.4	183.424.1	227.411.4	6.9	24.0
البحرين	12.345.8	14.246.3	11.190.4	12.589.2	13.619.1	0.7	8.2
السعودية	90.160.0	115.146.7	95.546.7	106.862.8	131.655.0	5.8	23.2
عُمان	15.979.7	22.924.6	20.436.5	106.862.8	25.201.2	10.4	17.1
قطر	23.746.2	28.277.0	25.258.7	21.527.3	30.291.6	0.3 -	28.6
الكويت		24.870.9	20.340.3	23.553.9	25.267.0	1.7	12.7

* تقديرات اولية.

المصدر: تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، الملحق الاحصائي، 2012، ص 102.

ج. أداء التجارة البينية

تشير البيانات المجمعة عن تطور أهمية التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث أن الصادرات البينية لدول المجلس سجلت زيادة بنسبة 41% عام 2011، ونسبة الزيادة في

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، مرجع سبق ذكره، ص145.
[2] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الثامن: **التجارة الخارجية للدول العربية**، 2012، ص 167.

قيمة الواردات البينية حوالي 32.0%، وتسير اتجاهات التجارة البينية لدول مجلس التعاون بشكل عام الى تركز التبادل التجاري بين صادرات البحرين البينية في كل من الامارات والسعودية بنسب 21 % و 31% على التوالي، وصادرات عُمان البينية في الامارات بنسبة 71% وصادرات قطر البينية في الامارات 50% الى جانب تركز واردات البحرين البينية مع السعودية 81%، وواردات السعودية بنسب 41% و 31% على التوالي، وواردات عمان البينية في الامارات بنسبة 73%، وواردات الكويت البينية في السعودية والامارات بنسب على التوالي 42% و21 %[1].

جدول رقم (13): مساهمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في التجارة الإجمالية (2011 – 2007)

	التجارة البينية (مليون دولار أمريكي)					معدل التغيير 2011 (%)
	2007	2008	2009	2010	2011	
قيمة الصادرات البينية	31.527	41.394	33.144	27.540	38.739	40.7
قيمة الواردات البينية	19.168	29.919	23.654	25.009	32.861	31.40
المساهمة في اجمالي الصادرات %	6.2	6.4	5.7	4.2	4.2	—
المساهمة في اجمالي الواردات	6.1	8.5	6.9	7.0	7.6	—

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، تقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثامن: التجارة الخارجية للدول العربية، الملحق الاحصائي، 2012.

الفرع الرابع: مشروع العملة الموحدة

تتطلع دول المجلس إلى إقامة اتحاد نقدي، يسمح لها بتعزيز العمل التجاري و الاقتصادي فيما بينها، ودعم التبادل و التنمية بين دول المنطقة، فقد بدأت فكرة إصدار عملة موحدة لدول المجلس مع نشأة المجلس في الوثيقتين الرئيسيتين، النظام الأساسي و الاتفاقية الاقتصادية الموحدة 1981، إذ نصت المادة ''22'' من الاتفاقية الموحدة على أن تقوم دول

[1] المرجع نفسه، ص ص175-177.

المجلس بتنسيق سياساتها المالية و النقدية و المصرفية، و إنشاء لجان متخصصة لدراسة الجوانب الفنية للتعاون و التكامل النقدي، و في عام 2002 أُنشئت لجنة الاتحاد النقدي، وخلال الفترة 1985-1987 أجرت لجنة المحافظين مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء للتوصل - كخطوة أولى- نحو عملة خليجية موحدة[1]، وفي ديسمبر2001، وقعت البلدان الأعضاء على اتفاقية اقتصادية تشمل الخطوات الموحدة الواجب إتباعها لبلوغ اتحاد نقدي بحلول 01جانفي 2010 بإستثناء سلطنة عمان[2].

أولا: البرنامج الزمني للاتحاد النقدي

وافق المجلس الأعلى في ديسمبر 2001 على البرنامج الزمني لإقامة اتحاد نقدي تجسد في عدة مراحل[3]:

- ✓ المرحلة الأولى: تتمثل في الاتفاق على الدولار كمثبت مشترك، وإقرار الجدول الزمني للاتحاد النقدي في القمة الثانية و العشرون (مسقط 2001).
- ✓ المرحلة الثانية: تتمثل في إقرار معايير التقارب الاقتصادي اللازمة للاتحاد النقدي، و ذلك في القمة السادسة **والعشرون (أبو ظبي).**
- ✓ المرحلة الثالثة: اعتماد المجلس الأعلى اتفاقية الاتحاد النقدي و النظام الأساسي للمجلس النقدي في القمة الثامنة والعشرون (مسقط 2008)، و تليه توقيع وزارة الخارجية الدول الأطراف على الاتفاقية الاتحاد النقدي في 2009.
- ✓ المرحلة الرابعة: تم التوجه فيها بالبدء في بناء مؤسسات الاتحاد النقدي، و ذلك بعد استكمال الخطوط العريضة للجوانب التشريعية للاتحاد النقدي قمة الكويت (ديسمبر 2009).

ثانيا: تحليل التكامل النقدي بين اقتصاديات دول المجلس لإنشاء اتحاد نقدي

يُعتبر التكامل النقدي المرحلة ما قبل الأخيرة للتكامل الاقتصادي، و يركز على مجموعة من معايير التقارب و التي تم اقتراحها من قبل دول المجلس سنة 2005، و هذه المعايير تتمثل في:[4]

1. معيار معدل التضخم

---

[1] **مسيرة و انجاز**، الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز المعلومات، 2006، ص 81.

[2] احمد صديقي، **مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي**، مجلة الباحث، مجلة دورية صادرة من جامعة ورقلة، العدد09، 2011، ص245.

[3] سالم ناصر القظيع، **الاتحاد النقدي و محطات الادارة السياسية**، الامانة العامة، العدد 34، السنة3، ديسمبر،2010، الامارات، ص 52.

[4] أحمد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 262.

اتفقت دول المجلس على أن لا يزيد معدل التضخم عن المتوسط المرجح لمعدلات التضخم في دول لمجلس زائد نقطتين أي 2 %،وتظهر البيانات أن فترة قبل 2003 شكلت فترة تقارب الكمي الأكبر بين معدلات التضخم قبل بدأ الضغوط التضخمية .

ويعتبر تحقيق معيار التضخم هو الأهم بين معايير التقارب نظرا لدوره في مساعدة السياسة النقدية على توجيه أدواتها بطريقة متجانسة بين الأعضاء دون تأثيرات جانبية على البعض ، وعموما يمكن القول أن دول المجلس تتشابه في الضغوط التضخمية حتى و إن اختلفت في نسبة تلك الضغوط .

2. معيار سعر الفائدة

اتفقت دول المجلس بخصوص هذا المعيار أن لا يزيد سعر الفائدة عن متوسط أدنى ثلاثة أسعار للفائدة القصيرة الأجل مدة ثلاثة أشهر في دول المجلس زائد نقطتين مئويتين.

ونتيجة لطبيعة تجانس السياسة النقدية بدول المجلس فقد حققت جميع دول المجلس هذا المعيار سنة 2007 والذي كان 6.65 %، وفي 2008 سُجلت معدلات الفائدة الانخفاض الذي بدأته سنة 2007، حيث سجلت الإمارات 2.11%، حيث أن معدل التقارب لسنة 2008 يجب أن لا يتجاوز 4.31 %، فقد حققت دول المجلس هذا المعيار.

3.معيار كفاية احتياطات السلطة النقدية من النقد الأجنبي

نظرا لأهمية هذا المعيار في ضمان وحماية العملة المشتركة فقد اتفقت دول المجلس على أن تكون احتياطات السلطة النقدية في كل دولة كافية لتغطية تكلفة وارداتها السلعية لمدة لا تقل عن 4 أشهر، وقد حققت جميع الدول سنة 2007 التغطية اللازمة بل أن بعضها قد تجاوزها.

4.معيار نسبة العجز السنوي في المالية الحكومية إلى الناتج المحلي الاجمالي

اتفقت دول المجلس في هذا المعيار على أن تزيد نسبة العجز السنوي في ميزانية الدولة بنسبة 3% من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي للدولة (طالما كان متوسط سعر نفط الأوبيك 25 دولار أو أكثر)، ويلاحظ بأن دول المجلس قد استوفت هذا المعيار حيث أن نسبة فوائض الميزانيات العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي الاسمي في جميع الدول المجلس سنة 2008 ارتفعت عن مستويات 2007 .

5.معيار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الاجمالي

اتفقت دول المجلس بخصوص هذا المعيار على أن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة العامة 60% من الناتج الاجمالي المحلي الاسمي وأن لا تتجاوز نسبة الدين العام للحكومة المركزية

نسبة 70% من الناتج الاجمالي المحلي الاسمي، ونلاحظ بأن دول المجلس قد استوفت هذا المعيار.

الفرع الخامس: مكاسب التكامل الخليجي وراء توحيد العملة (البعد الاستراتيجي للاتحاد النقدي)

وتتجسد أبرز المكاسب الاستراتيجية لدول مجلس التعاون الخليجي وراء إقامة اتحاد نقدي فيما يلي[1]:

- إن هذا المشروع يعزز مفهوم الاخاء السياسي والاقتصادي القائم بين دول المجلس.

- سيعزز هذا المشروع الحضور الاقليمي والدولي لمجلس التعاون.

- إن عملة موحدة ستشكل في مرحلة لاحقة عملة دولية رئيسية تساهم في تعزيز تنافسات اقتصادات الدول الأعضاء وتكون عاملا مساعدا في تحقيق التنويع الاقتصادي.

- من المتوقع أن يشكل الاتحاد النقدي في نقله نوعية في آليات بناء القرار الاقتصادي المشترك باستناده على منظومة تشريعية ومؤسساتية متميزة مما يجعل منه دعامة قوية لمجلس التعاون الخليج العربية.

- تخفيض تكاليف رسوم تحويل العملات والرسوم المصرفية الأخرى.

- استقرار معدلات التضخم واستقرار المستوى العام للأسعار.

- جاذبية اقتصادات دول المجلس للاستثمار المحلي والأجنبي لاتساع السوق وارتفاع القوة الشرائية لمواطني المجلس وانخفاض المخاطر الاقتصادية على المستثمرين.

- ارتفاع حجم المعاملات التجارية البينية بين دول المجلس بسبب انتقاء مخاطر تقلبات العملة وتكاليف المعاملات للمصدرين والموردين.

- زيادة قدرة الشركات الخليجية على الاندماج والاستحواذ على الشركات الأخرى في مختلف دول المجلس وما سيكون له من تأثير ايجابي على الاقتصاد الكلي والكفاءة الاقتصادية[2].

- قيام هذا الاتحاد سيكون له آثار متعددة لاسيما على التجارة البينية والسياحة والاستمارات وستظهر آثاره بشكل كبير على قطاع الخدمات المالية والأسواق المالية والتي ستشهد تطورا ونموا متسارعا[1].

[1] **المسيرة و الانجاز**، الامانة العامة لدول مجلس التعاون الدول الخليج العربية،2011، مرجع سبق ذكره، ص 85.
[2] **المسيرة و الانجاز**، الامانة العامة لدول المجلس التعاون لدول الخليج العربية،2008، ص84.

من خلال هذا المبحث نجد بأن دول المجلس استطاعت ان تحقق تنمية مستدامة في مجال الطاقة، وكما نلاحظ توسعا كبيرا في مجال الطاقات المتجددة كبديل للنفط، و كذلك نجد بان الاتفاقيات التجارية كانت فعالة، في حين ان الزراعة قد حظت بالاهتمام ضعيف من قبل دول المجلس.

المبحث الثاني: البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة بدول مجلس التعاون الخليجي

من خلال هذا المبحث سيتم تحليل البيانات الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجي، ومعرفة مدى تطور التنمية البشرية بأقطارها من خلال قياس المؤشرات التالية:

المطلب الاول: التعليم بمجلس التعاون الخليجي

يعتبر التعليم من أهم القطاعات الحساسة في أي اقتصاد لأنه البنية الأساسية و الركيزة الرئيسية لبناء المجتمعات

الفرع الاول: مسيرة التعليم في دول المجلس

حظي العمل التربوي المشترك بأهمية بالغة في مسيرة التعاون بين دول المجلس يتضح من خلال العديد من

القرارات التي أصدرها المجلس الأعلى و التي من أبرزها [2]:

- إقرار الأهداف و الوسائل الكفيلة بتحقيق دور التربية و التعليم في الوفاء باحتياجات التنمية لدول المجلس (مسقط 1985).
- دعم جامعة الخليج العربي حيث تم تخصيص كراسي في الجامعة بأسماء قادة دول الخليج و تمويل دول أعضاء لبعض البرامج العلمية و الأكاديمية (الرياض 1993) و بموافقة المجلس الأعلى (الرياض 1996) على مجالات التطوير لمناهج التعليم العام التي تقدم بها مكتب التربية العربي دول الخليج اكتسبت مسرة العمل التربوي دفعة قوية بصدور مجموعة جديدة من القرارات التي كان لها التأثير المباشر في تبيين العديد من برامج و مشاريع التعاون و تمثلت هذه القرارات في مايلي:
- اعتماد مرئيات الهيئة الاسترشادية للمجلس الأعلى بشأن التعليم و تطوير المنظومة التعليمية (مسقط 2001).
- اعتماد التوجيهات الخاصة بالجانب التعليمي في وثيقة الآراء المقدمة لتعزيز مسيرة العمل المشترك (الدوحة 2002).
- الموافقة على دراسة التطوير الشامل للتعليم في دول المجلس (الكويت 2003)

[1] احمد صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 07.
[2] المرجع نفسه، ص 120.

- اعتماد الإجراءات و المعايير التي تم من خلالها تقييم و معادلة الشهادات الصادرة من خارج دول المجلس في مجال التعليم العالي (الدوحة 2007)

الفرع الثاني: الخطة المشتركة لتطوير مناهج التعليم العام

اعتمد المؤتمر العام لمكتب التربية العربي لدول الخليج في دورته السادسة عشر (المنامة – مارس 2001) برامج الخطة المشتركة و الذي – باشر مكتب التربية بتنفيذها و هذه البرامج هي كالآتي[1]:

- إعادة صياغة الأهداف العامة للتعليم.
- تحسين مواصفات الكتاب المدرسي و أهداف المواد التعليمية و التكامل بين المواد.
- إعطاء مرونة للمؤسسات التعليمية تمكنها من التطوير و الرقي بمستوياتها مع وجود نظام للإشراف و الرقابة و المحاسبة في النظم التعليمية خاصة في مجال أداء المعلمين.
- التمويل المشترك لبرامج التطوير في مجال التعليم بدول المجلس تقليلا للتكلفة و حشدا للموارد.

الفرع الثالث: أهم مشاريع التطوير الشامل للتعليم بدول المجلس

وتبنى المجلس الأعلى في دورته الرابعة و العشرين (الكويت – ديسمبر 2003) عددا من المشاريع و البرامج لتطوير التعليم شملت مايلي[2]:

- مشروع المنظور الشمولي التكاملي لتطوير عملية التعليم.
- مشروع الجودة النوعية لتطوير الأداء الإداري و التنظيمي لمؤسسات التعليم.
- مشروع الجامعة الالكترونية و المدرسة الالكترونية : إطار مرجعي لتحقيق التنسيق و التكامل في مجال التعليم الافتراضي.
- مشروع تربية المواطنة و ترقية ثقافة الحوار و المهارات الحياتية.

تحت هذا المسار توفرت للدول الأعضاء فرص للتواصل من خلال النشاطات و اللقاءات التعليمية و الثقافية والشبابية، و يتم تنفيذ العديد منها و هي على النحو التالي[3]:

- تنظيم أسابيع ثقافية لطلبة الجامعات في دول المجلس، ويشارك في هذه الأسابيع مئات الطلبة بإنتاجهم العلمي والثقافي والاجتماعي.
- تنظيم دورات رياضية لطلبة الجامعات بدول المجلس و قد أقيمة الدورة السادسة في جامعة الكويت (مارس 2005) وشارك في هذه الدورات مئات الطلبة الجامعيين في تنافس رياضي شريف.

الفرع الرابع: تطورات مؤشرات التعليم بدول مجلس التعاون الخليجي

سيتم عرض مختلف التطورات التي حصلت في التعليم في مايلي:

---

[1] احمد الخطيب، **الادارة الجامعية : الدراسات حديثة**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعة و النشر، ط1، عمان، 2001، ص215.

[2] المسيرة و الانجاز، الامانة العامة لدول المجلس التعاون لدول لخليج العربية،2011، ص 198.

[3] **المسيرة و الانجاز**، الامانة العامة لدول المجلس التعاون لدول لخليج العربية،2008، ص 125.

أولا: الانفاق على التعليم

في إطار الجهود المبذولة في العمل الخليجي المشترك للنهوض بقطاع التعليم الذي يعتبر المنطلق الأول في التنمية الاجتماعية المستدامة، تم اعتماد ميزانيات مالية ضخمة من قبل دول المجلس للإنفاق على هذا القطاع الحساس.

لهذا بلغت نسبة الإنفاق على التعليم من الإنفاق العام الإجمالي كأعلى نسبة لها في الإمارات و السعودية تجاوزت نسبة 20٪ في حين سجلت سلطنة عمان كأدنى قمة لها ب 9.5٪ و ذلك خلال السنوات (2006-2009) ،والجدول التالي يوضح ذلك[1]:

جدول رقم (14) الإنفاق على التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي

دول مجلس التعاون الخليجي	الإنفاق على التعليم					
	من الدخل القومي الإجمالي٪			من الإنفاق العام الإجمالي٪		
	1990	2000	2009-2006	1990	2000	2009-2006
الإمارات	1,7	1,9	1,2	14,6	22,2	23,4
البحرين	5,0	-	2,9	14,6	-	(1)11,7
السعودية	6,0	(2)7,0	(6)8,7	11,7	22,7	20,4
عُمان	3,5	(2)4,2	4,5	7,2	8,7	(6)9,5
قطر	3,4	2,5	(1)2,9	-	9,4	14,4
الكويت	3,2	3,7	(1)3,3	3,4	17,9	(1)12,9

(1) البيانات لعام 2006-2008 **(2)** البيانات لعام 1999 **(6)** البيانات لعام 2010

المصدر: - اليونسكو "كتاب الإحصاء السنوي 1999"، و قاعدة المعلومات اليونسكو مارس 2012.
- البنك الدولي "مؤشرات التنمية الدولية" قاعدة معلومات البنك جانفي 2012.

من خلال الجدول نلاحظ أن تطور الإنفاق العام الإجمالي قد شهد تزايدا خلال السنوات 1990 حتى 2009 في حين تجد بأنه هناك تفاوت في الإنفاق فيما بين دول المجلس و هذا سعيا من دول المجلس و هذا سعيا من دول المجلس لدعم سياستها المشتركة لتنمية قطاع التعليم.

ثانيا: تطور مراحل التعليم في دول المجلس

هنا سنحاول عرض مدى تطور مؤشر التعليم بدول المجلس و ذلك بمراقبة التغييرات التي تحدث في معدلات القيد الإجمالي بمراحله الثلاث (المرحلة الأولى، الثانوية، العليا).

إذ نجد بأن السعودية قد حققت معدلات عالية و تطورا محرزا و فاقت جميع دول المجلس حيث بلغ معدل القيد الإجمالي في المراحل الثلاث على التوالي:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية،2012، ص ص41،40.

المرحلة الأولى 106,0% ، المرحلة الثانوية 104,3 % ، المرحلة العلي ب 36,8 % و ذلك سنة 2010 في حين نجد بأن معدلات القيد المنخفضة سجلتها كل من عمان في المرحلة الأولى ب 102,0 % و لم تشكل فرقا كبيرا بينهما و بين السعودية أهمها المرحلة الثانوية فقد حققت الإمارات أدنى حد 92,4 % أما في المرحلة العلي فقد بلغت قطر أدنى حد ب 15,5 % [1] ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (15): معدل القيد الاجمالي في مراحل التعليم

دول مجلس التعاون الخليجي	المرحلة الأولى						المرحلة الثانوية						المرحلة العليا					
	1990			2010			1990			2010			1990			2010		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الإمارات	105,8	102,8	104,3	107,0	106,0	106,5	63,0	71,6	67,0	91,0	93,9	92,4	5,0	15,0	9,2	17,4	35,5	2,25
البحرين	101,0	110,1	116,1	106,1	104,4	105,3	98,1	101,3	99,7	94,9	98,9	96,8	15,0	21,0	17,7	19,1	46,8	1,32
السعودية	114,1	103,1	108,6	106,3	105,7	106,0	79,9	63,3	74,6	110,6	97,9	104,3	15,2	14,2	14,7	34,7	38,8	36.8
عمان	90,3	81,8	86,1	102,3	102,7	102,6	51,2	40,1	45,7	101,8	100,7	101,3	4,0	4,0	4,0	29,2	21,1	24,5
قطر	100,5	94,0	97,3	102,1	104,0	103,0	77,1	84,5	80,7	97,0	99,4	98,1	15,0	44,0	27,0	4,9	26,1	15.5
الكويت	61,7	58,7	60,2	103,6	107,5	105,6	43,3	42,5	42,9	97,9	104,3	101,1	9,0	16,0	12,0	11,0	25,6	17.6

المصدر: مصادر وطنية،- اليونسكو" كتاب الإحصاء السنوي 1999" و قاعدة المعلومات اليونسكو.
- البنك الدولي "مؤشرات التنمية الدولية" و قاعدة معلومات البنك يناير 2012.

من خلال الجدول نلاحظ تطور معدلات القيد الإجمالي بدول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام و ذلك سنة 2010 مقارنة بالسنوات السابقة، كما نلاحظ بان هناك فجوة كبيرة في القيد لصالح الإناث خاصة في مرحلة التعليم العالي في سلطنة عُمان.

نجد بان دول التعاون قد قامت بتوفير الامكانيات اللازمة للنهوض بالتعليم و قد إنعكس ذلك في تطور مؤشرات التعليم إيجابيا.

المطلب الثاني: التعاون في مجال الصحة

إهتمت دول المجلس بقطاع الصحة نظرا لأهميته القصوى في تحقيق التنمية و هذه اهم الجهود لتطويره.

الفرع الاول: الانجازات في المجال الصحي

[1] التقرير الاقتصدي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2012، ص 86.

وترجمة لهذه الأهداف ، فقد حقق العمل الصحي المشترك العديد من الانجازات و التي تمثلت في [1]:

- تسهيل تنقل الفرق الطبية لزراعة الأعضاء بين دول المجلس ، حي تم الاتفاق بين وزارات الصحة و الجمارك على نموذج موحد لدخول الفرق الصحية و على بطاقة موحدة التي تحملها هذه الفرق ، و قد صدر قرار المجلس الأعلى في دورته 18 بالكويت ديسمبر 1997 بالموافقة على الآليات و الاجراءات المتعلقة بتسهيل انتقال و تبادل زراعة الاعضاء بين المراكز المختلفة لدول المجلس .
- رفع التعريفة الجمركية على التبغ ومشتقاته من 50 % إلى 100 %، وقد نفذ القانون في جميع دول المجلس، و العمل جار على رفع النسبة 200%.
- التخلص السليم من النفايات الطبية في المستشفيات ، حيث اعتمد المجلس الأعلى في دورته 20 بالرياض نوفمبر 1999 "النظام الموحد لإدارة نفايات الرعاية الصحية "، ويتضمن لإيجاد إجراءات سلمية ومناسبة والتنسيق فيما بين الدول للتخلص من النفايات الطبية .
- انشاء لجنة لسلامة الأغذية ، وهي لجنة فنية تعمل على التأكد من سلامة و صلاحية وجودة الأغذية التي تصل إلى المستهلك بدول التعاون و أن تكون مطابقة لمتطلبات الجودة و مطابقة للمواصفات القياسية الخليجية المعتمدة ، وقد أصدر ضمن ذلك المجلس الأعلى قرار في دورته 27 بالرياض ديسمبر2006 " دليل اجراءات الرقابة على الأغذية المستوردة عبر منافذ دول مجلس " على أن يبدأ تطبيقه سنة 2008.

الفرع الثاني:تطور مؤشرات الصحة في دول المجلس

ويمكن ان يستدل على تطور الصحة بالدول المجلس بالمؤشرات التالية:

أولا: تطور مؤشرات الحالة الصحية

حققت أقطار مجلس التعاون الخلجي تطورا ملحوظا في مؤشرات الحالة الصحية، وتوقيفات هذا التطور بين أقطار المجلس، مما يعكس درجة التفاوت في القدرات والموارد، وكفاءة استخدامها، والظروف السياسية والاجتماعية المحيطة [2]، والجدول التالي يوضح الاتجاهات في الاحصاءات الحيوية لسكان المجلس.

[1] المسيرة و الانجاز، الامانة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 2011، ص 153.
[2] نوزاد عبد الحمان الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 149.

جدول رقم(16): مؤشرات الحالة الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي

	معدل المواليد الخام بكل ألف من السكان			العمر المتوقع عند الولادة(السنوات)			معدل الوفيات الخام(لكل الف من السكان)			م. وفيات الأمهات لكل الف مولود حي	معدل وفيات الرضع لكل الف مولود حي			معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ألف مولود حي		
	1990	2000	2010	1990	2000	2010	1990	2000	2010	2000-2010	1990	2000	2010	1990	2000	2010
الامـــارات	25,9	16,5	13,1	73,2	74,9	77,7	2,7	30	13	0,0	12,0	7,5	6,1	14,0	10,0	7,1
البحريـــن	28,3	21,9	19,5	71,4	73,9	76,0	3,8	3,2	2,7	19,0	15,4	8,4	8,7	19,0	11,0	10,2
السعوديـــة	36,0	28,0	23,3	67,2	72,0	73,7	5,8	4,2	3,9	15,0	47,2	21,4	16,9	44,0	25,3	19,5
عُمـــــان	45,0	32,6	31,0	69,9	73,4	76,1	7,6	3,7	3,3	26,4	29,0	17,5	9,3	31,5	21,7	11,3
قطـــــر	23,0	18,3	11,4	70,0	75,0	78,2	3,4	1,9	1,1	21,8	21,0	11,4	6,7	26,0	10,1	8,4
الكويـــت	24,8	18,8	18,2	74,9	73,9	77,9	2,5	1,9	3,1	2,0	13,9	9,1	9,6	16,3	11,8	11,1

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي [1]:

العمر المتوقع عند الولادة: نلاحظ ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في دول المجلس إلى 71 سنة 2011، ليساوي مع متوسط العالمي، ويزيد عن متوسط الدول النامية (68 سنة).

✓ **معدل الوفيات:**

حيث حققت قطر أفضل معدل بـ1.1 سنة 2010 ،في حين أن أسوأ معدل حققته الامارات بـ 13 لنفس السنة و هذا لكل ألف مولود حي.

في حين نجد بأن أفضل معدل وفيات الامهات لكل 100 ألف مولود حي حققته الامارات ،إذ انعدم هدا المعدل خلال سنوتن 2000-2010 ، وأسوأ معدل في عمان بمعدل 26.4 لنفس السنوات، ليبلغ معدل وفيات الأطفال دون السن الخامسة في دول المجلس كأعلى حد في السعودية بـ19.5 لكل ألف مولود حي و أفضل معدل حققته الامارات بـ 7.1 لكل ألف مولود حي و هذا سنة 2010.

ثانيا: القدرات البشرية العاملة في قطاع الصحية بدول المجلس

يمثل هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة لتقييم مسيرة التنمية الصحية لأنه يعكس الجهد المبذول من طرف الأطباء و ذو المهن الطبية في تقديم الخدمات الطبية في قطاع الصحة نرجع إلى الجدول التالي :

جدول رقم(17): القدرات البشرية العاملة في قطاع الصحة في دول المجلس

دول مجلس التعاون الخليجي	عدد الاطباء لكل 100ألف نسمة		عدد الممرضات لكل 100ألف نسمة		عدد السكان مقابل كل سرير	
	1990	2000-2010	1990	2000-2010	1990	2009
الامارات	83	237	356	435	379	520
البحرين	132	144	252	373	299	526
السعودية	143	242	382	478	401	467(7)
عمان	61	190	311(5)	411	474	565
قطر	150	276	350(5)	616	435	812(7)
الكويت	18	179	500(3)	455	335	556(8)

(3) بيانات عام 1992، (5) بيانات عام1991، (7) بيانات عام 2010، (8) بيانات عام 2011.

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ملحق احصائي، 2012، ص 29.

نلاحظ من الجدول أن مجلس التعاون قد شهد تطورا كبيرا خلال السنوات 1990-2010 حيث ازداد عدد الأطباء و الممرضات لكل 100 الف نسمة، حيث وفرت البحرين 276 طبيب ، و616 ممرضة لكل 100أف نسمة ، وبعكس هذا التطور الصحي الموجود لدول المجلس في المجال الصحي ومدى الاهتمام الذي أولته أقطار الخليجية في خططها الانمائية لقطاع الصحة .

[1] **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، الفصل الثاني: **التطورات الاقتصادية و الاجتماعية**، 2012، ص42.

ثالثا: الانفاق على الصحة بدول المجلس

يشكل الانفاق على الصحة أحد المؤشرات المستخدمة للدلالة على تطور القطاع الصحي و فعاليته لعملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث أن الصحة الجيدة هي هدف أساس للتنمية كما أنها أداة للإسراع بها ، ويمثل مؤشر الانفاق على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، المؤشر الاكثر استخداما من قبل منظمات الدولية للحكم على كفاءة الصحة في أي بلد [1]، والجدول التالي يوضح ذلك :

جدول رقم (17): الانفاق على الصحة و نسبة السكان الذين يحصلون على خدمات صحية بدول المجلس

دول مجلس التعاون الخليجي	اجمالي النفاق على الصحة	الانفاق العام على الصحة	النفاق على الصحة حسب نوع الانفاق (%)		النسبة المئوية للسكان الذين يحصلون على خدمات صحية (%)		
	(%)		2009		2009-2000		
	من الناتج المحلي الاجمالي	من اجمالي الانفاق العام	عام	خاص	حضر	ريف	الاجمالي
الامـــارات	2.8	8.9	69.3	30.7	100	100	100
البحريـــن	4.5	10.9	68.7	31.3	100	-	100
السعوديـــة	5.0	(7)6.5	67.0	33.0	(2)100	(2)95	(2)99
عُمـــان	3.0	4.5	78.8	21.2	100	95	98
قطـــر	2.5	6.8	79.3	20.7	(7)100	-	(7)100
الكويـــت	3.3	5.6	83.9	16.1	100	-	100

(2) بيانات عام 1996 . (7) بيانات عام 2010.

المصدر : البنك الدولي ومؤشرات التنمية الدولية، قاعدة المعلومات، جانفي، 2012.

نلاحظ من الجدول بأن نسبة الانفاق في دول المجلس على الصحة من احمالي الناتج المحلي تتراوح ما بين 2.5 % كأدنى حد لها في قطر و 5% كأعلى حد في السعودية سنة 2009 ، حيث نجد بأنها تجاوزت 2 %في غالب الاطار الخليجية ، ولكنها تقل كثيرا عن المتوسط العالمي الذي بلغ حوالي 10.3 % [2] ،ومما لا شك فيه بأنها تعكس إلى حد كبير برامجها في تقديم الرعاية الصحية مجانا لمواطنيها كافة.

أما بالنسبة لمؤشر الانفاق على الصحة بالقطاع العام قد تجاوز 60% سنة 2009 ، ليبقى القطاع الخاص يلعب دورا كبيرا في تمويل و تقديم خدمات الرعاية الصحية بدول المجلس حيث تجاوزت نسبة مساهمته 20 % في نفس السنة.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص153.

[2] قاعدة معلومات البنك الدولي،2012.

الفرع الرابع: توصيات في مجال الصحة

تحسنت صحة الإنسان الخليجي تحسنا كبيرا في العقود الأخيرة، فقد ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد إلى(73) عاما، واختفت الفجوة في العمر المتوقع بين الأقطار الخليجية والدول الصناعية، و انخفضت معدلات وفيات الرضع والأطفال في أقطار مجلس التعاون كافة.

وبذلك ينبغي التأكيد على الأخذ بالتوصيات التالية من أجل الارتقاء بالمستوى الصحي و مجابهة التحديات الصحية في القرن الحادي والعشرين القادم وهذه التوصيات هي[1]:

1- تأكيد مسؤولية الدولة في الرعاية الأساسية للمواطنين و بنوعية عالية.
2- رفع الوعي الصحي، وخاصة عن طريق حملات التوعية في حقل الوقاية وإن نجاح هذه الحملات يحقق هدفين في وقت واحد: حماية صحية للمواطنين، ثم تخفيض تكاليف العلاج الطبي.

المطلب الثالث: التعاون في مجال السكن و العمل

سيتم هنا الدراسة في متغيرات النمو السكاني وحجم العمالة و أسباب تفاقم البطالة كمايلي:

الفرع الاول: النمو السكاني بدول المجلس و تطور الاسكان فيه

سيتم طرح واقع تطور نمو السكان و نمو الحجم الاسكان بدول مجلس التعاون الخليجي.

اولا. النمو السكاني :

كانت منطقة الخليج تعرف بأعداد سكان محدودة جدا بسبب ظروفها الطبيعية القاسية ومواردها الشحيحة، مما جعلها طاردة للسكان ، ولكن خلال العقود الخمسة الماضية إذ شهدت المنطقة ازدهرا اقتصاديا كبيرا و نموا سكانيا ريعا ، فارتفع عدد السكان من نحو خمسة ملايين فقط في عام 1950 إلى نحو 40مليون نسمة في عام 2008 ،إي حوالي ثمانية أضعاف ، وقد سجلت قطر أعلى معدل نمو سكاني في عام 2011 بلغ حوالي 89 %، تلتها البحرين بحوالي 8.2 %، ثم عمان بحوالي 3.6 %، وقد تمكنت بعض دول المجلس مثل السعودية و الامارات و الكويت من تحقيق معدلات نمو مقبولة للسكان بحكم سياساتها الخاصة بتنظيم الاسرة إذ تراوحت معدلات نمو ما بين 2%و3.2 %، ويعود سبب ارتفاع معدلات النمو السكاني بشكل أساسي ، لتحسين الخدمات الصحية والمستويات المعيشية، كما أن الارتفاع في المعدلات صافي الهجرة و العمالة الوافدة سبب في هذه الزيادة [2]، والجدول التالي يوضح معدلات النمو :

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 156.
[2] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية،2012، ص 36.

جدول رقم (18) عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي (2000-2011)

السنوات / دول المجلس	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011(*)	معدل النمو% 2010-2011	متوسط معدل النمو السنوي% 2000-2011
الامـــارات	2.995	4.106	5.012	6.219	8.074	8.200	8.264	8.361	1.17	9.78
البحريـن	638	889	960	1.039	1.123	1.215	1.314	1.421	8.15	7.55
السعوديـة	20.476	23.329	24.121	24.941	25.787	26.660	27.563	28.376	2.95	3.01
عمـان	2.402	2.509	2.577	2.743	2.876	3.174	2.773	2.873	3.61	1.64
قطـر	614	906	1.043	1.218	1.448	1.639	1.715	1.868	8.91	10.64
الكويـت	2.217	2.991	3.182	3.400	3.442	3.485	3.582	3.697	3.21	4.65

(*) تقديرات اولية.

المصدر: تقرير اقتصادي عربي موحد، ملحق احصائيات، 2012، ص 19.

وترتبط معدلات النمو السكاني المرفعة في جميع دول المنطقة بتدفق العمالة الوافدة من جميع انحاء العالم ، للمشاركة في انشاء البنى التحتية وتنفيذ المشروعات التنموية الضخمة التي تشهدها المنطقة ، و الاهم في ذلك داية استغلال البترول في زمن مبكر في بعض الدول مثل الكويت، مما جعلها مقصدا للعمالة الوافدة من الدول الخليجية و العربية المجاورة و غيرها من الدول الاجنبية الاخرى.

وقد اسهم تدفق العمالة من الخارج في زيادة الخلل في أعداد السكان في الدول المجلس تتفوق عدديا في بعض الدول من حجم السكان الاصليين لكل دولة[1].

الفرع الثاني: الإسكان:

جاءت جهود التعاون المشترك في تخطيط لشؤون الاسكان، فيما يلي:

- توحيد المواصفات القياسية لقطاع التشيد ومواد البناء.
- تطوير قواعد المعلومات الاسكانية.
- المحافظة على التراث العمراني التقليدي في تصاميم المشاريع السكنية.
- تخصيص جائزة تشجيعية لأفضل الدراسات والبحوث في مجال الاسكان.

والجدول التالي يمثل اجمالي مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات:

جدول رقم (19): اجمالي عدد مواطني دول المجلس المتملكين للعقارات بالدول الأعضاء الأخرى 2007

البيان	اماراتي	بحريني	سعودي	عماني	قطري	كويتي	المجموع

[1] رشود بن محمد الخريف، مرجع سبق ذكره،ص 07.

الامارات		932	1357	1040	767	7703	11799
البحرين	260		2491	98	224	5383	8456
السعودية	66	133		31	79	3056	3365
عمان	2757	1813	74		142	2481	7262
قطر	136	156	182	47		87	608
الكويت	67	57	2522	15	18		2679
المجموع	3286	3091	6626	1231	1230	1870	34174

المصدر: رشود بن محمد الخريف، مرجع سبق ذكره،ص18.

يتبين من خلال الجدول توسع كبير في حجم الاسكان اذ نلاحظ انتشار واسع في عدد ممتلكي العقارات منتشرين في كافة أرجاء المجلس .

الفرع الثالث: العمالة و اسباب تنامي البطالة

ان الاستثمار في المورد البشري هو من أهم الأهداف التي تعمق مفاهيم التنمية المستدامة لاشتراكه في المشاريع التنموية ، وقد احتلت دول مجلس التعاون الخليجي المرتبة الثالثة في العالم في مجال استقطاب الأيدي العاملة المهاجرة كما وضعت في صدارة خططها التنموية المستقبلية مسألة الاهتمام بالقوى البشرية المحلية ، للنهوض بمشاركتها في المسيرة التنموية ، واعتبارها اليد المحركة لعجلة التنمية المستدامة[1]، وفي الوقت الذي يشكل فيه السكان الخليجيون نسبة 60 % من اجمالي سكان دول مجلس التعاون وفق الاحصائيات الرسمية الصادرة عن الامانة العامة لدول المجلس ، فإن نسبتهم لا تتجاوز 40% من القوى العاملة ،أي وجود قوة عاملة محلية معطلة.

[1] بول رومر، **دور البحث و التطوير والابتكار في التنمية الاقتصادية**، دراسة من جمعية هندسة عربية، من الموقع الالكتروني، http://jamil.handasarabia.org/files/rdi-a.doc.، تاريخ الاطلاع: 2013/04/21.

مما يعني أن الخلل ليس في معدلات التنمية ، بل في تركيبة القوى العاملة والموارد البشرية واتساع الفجوة من خلال الاعتماد على الأيدي العاملة الأجنبية المؤهلة في تنويع مصادر الدخل [1].

اولا: الانجازات في مجال العمالة

ومن بين الانجازات في العمل في مجال الموارد البشرية اتخذ المجلس الأعلى في دوراته مجموعة من القرارات تهدف إلى تشجيع العمل المشترك لتنمية معدلات قوى العاملة المحلية ، والتي تتمثل في [2]:

- توظيف المواطنين وتسهيل تنقلهم فيما بين دول المجلس تجسيدا لاستراتيجية المواطنة الخارجية ، ولعل ابرز ما نتج عم جهود المجلس الأعلى في دورته (الرابع عشر بالرياض ديسمبر 1993) المساواة بين مواطني دول المجلس العاملين في القطاع الحكومي.
- قيام دول المجلس بوضع ضوابط لتشغيل العمالة الوافدة بشكل موازي لتشغيل العمالة المحلية والتأكيد على تفعيل برامج سياسات الاحلال العمالة المحلية ، أي اعطاء الأفضلية فب التشغيل للعمالة المحلية.
- قيام الدول ببرامج خفض مستوى البطالة من خلال تشجيع شباب على اقامة مشروعات الصغيرة وذلك عن طريق الدعم والاقراض وتنظيم سياسة التمويل.

ثانيا: تطور مؤشر العمالة بدول مجلس

يعتبر المعدل السنوي لنمو القوى العاملة بدول مجلس التعاون الخليجي مرتفعا ، حيث بلغ 10,1% في قطر كأعلى حد ، تليها الامارات بنسبة 9,2 %لتنخفض هذه النسبة عند كل من الكويت ب 4,0% والسعودية ب3,7 % وتسجل عمان أدنى قيمة لها ب 2,1% ويرجع ارتفاع معدل نمو القوى العاملة في دول المجلس الى استمرار النمو السكاني وتزايد معدلات المشاركة في السوق العمل خاصة النساء [3]، والجدول التالي يوضح تطور العمالة بدول المجلس:

[1] محمد العسومي محمد، **الموارد البشرية و التنمية**، صحيفة الوقت البحرينية، العدد:1091، في 15 فبراير 2009، من الموقع الإلكتروني: .http:// www.alwaqt.com/blog-art.php?Biad =9650، تاريخ الاطلاع: 2013/04/21.

[2] المسيرة و الانجاز، الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي،2006، ص 103.

[3] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2012، ص 45.

جدول رقم(20): العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي

القوى العاملة كنسبة مئوية من مجموع السكان 1995	القوى العاملة (معدل نمو سنوي) (%)		حصة النساء من القوى العاملة (15 سنة فائدة) من مجموع القوى العاملة (%)	نسبة أطفال الذين يعملون % من 05 الى 14 سنة			
210	1995 - 2010		990	210	ذكور 2010 – 2000	اناث	جملة
54.0	63.1	9.2	9.8	42.1			
45.3	49.7	6.3	16.9	32.4	6.0	3.0	5.0

اذا من الجدول نلاحظ تطور العمالة بدول مجاس التعاون الخليجي خلال السنوات 1995 – 2010 مع ازدياد مشاركة النساء في سوق العمل.

ثالثا: الاعتماد الكبير على القوى العاملة الوافدة

يشكل المورد البشري الاجنبي أو ما يسمى بالعمالة الوافدة أو الأجنبية أهمية في تنفيذ مشاريع التنمية الاقتصادية التي حدثت بشكل سريع ومتزايد في دول المجلس والتي تهدف إلى بناء الاقتصاديات الوطنية، وتنقسم العمالة الأجنبية الى قسمين عربية وآسيوية، وان نسبة عالية من العمالة الوافدة تقع في فئة العمالة غير الماهرة ، وإن نحو ¼ (ربع) العمالة في

الخليج هي عمالة منزلية [1]، وتمثل العمالة الوافدة بدول الخليج ¾القوى العاملة أي 75 %، وتتفاوت هذه النسبة بين دول المجلس بدرجة ملحوظة، فمن جهة ترتفع في الامارات بدرجة كبيرة 91% والكويت 80% وقطر إلى 86 %.

شكل رقم(06):الخلل السكاني

النسبة لإجمالي القوى العاملة

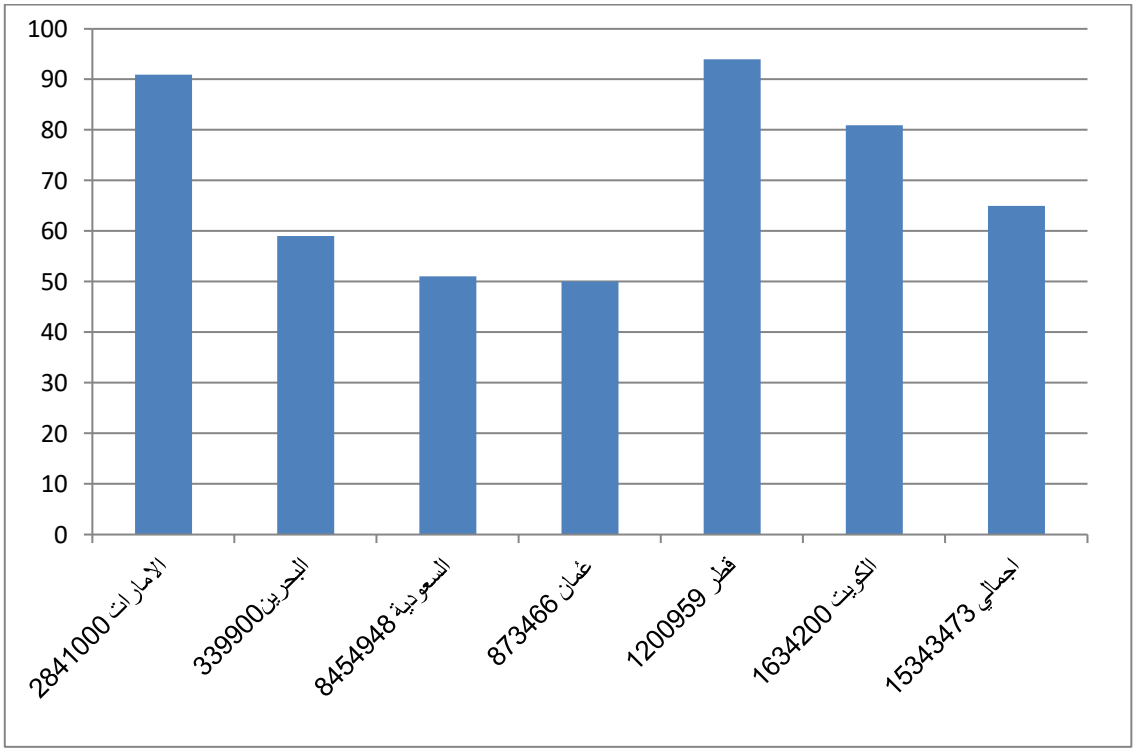

الدولة وإجمالي القوى العاملة

المصدر: رشود بن محمد الخريف، مرجع سبق ذكره، ص 17.

وقد نشب عن هذه الزيادة عدة تأثيرات سلبية نذكر منها [2].

- المساعدة على زيادة مستوى البطالة بين المواطنين المحليين، حيث تتنافس العاملة الوافدة لقلة تكلفتها.

[1] إبراهيم غسان عبد الهادي، البطلة و الهجرة كارثة تحدق بالوطن العربي، مجلة المتمدن- العدد 1292، تاريخ النشر: 2005/08/20، عن الموقع الالكتروني:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43554، تاريخ الاطلاع: 2013/04/23.

[2] ربيعة بن صباح، العمالة الوافدة تدق ناقوس الخطر، موقع جريدة الشرق القطرية، تاريخ النشر: 2009/11/21، عن الموقع الالكتروني:
http://www.alsharq.com/articlcs/more.php?id=107110، تاريخ الاطلاع: 2013/04/23.

- عملت على زيادة تكوين الخلل في التوازن السكاني في دول الخليج.

- تعطيل الاستفادة من الطاقات الوطنية بسبب الاعتماد على العمالة الوافدة مما سيؤدي إلى ضعف التخطيط في الاستثمار في المورد البشري والاستفادة من كفاءته المتوفرة.

وقد وضعت دول المجلس مجموعة من الاجراءات في تحديد استقدام العمالة الوافدة منها[1]:

- تقديم الدعم للمشروعات ، لتشجيعها على زيادة نسبة المواطنين المعنيين فيها.

- تحديد بعض الوظائف الحكومية واقتصارها على أبناء المجلس وعدم منحها للعمالة الوافدة.

- وضع ضوابط محددة للتقليل من استقدام العمالة الأجنبية تدريجيا مع وضع نظام رقابي صارم لمحاسبة العمالة غير المشروعة.

- رفع تكلفة العمالة الأجنبية من خلال فرض الضرائب على العمالة الوافدة مما يزيد من تكلفتها على القطاع الخاص.

رابعا: البطالة بدول المجلس

وبسبب الاعتماد المفرط على العمالة الوافدة أدى ذلك إلى ظهور طاقات معطلة من المورد البشري المحلي. وطبقا لتقرير التنمية البشرية 2007 فإن أول دولة عربية هي الكويت التي تحتل المرتبة 33 ، وبعدها قطر 35 والامارات 39[2]، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (21): مؤشرات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي 2008

	الامارات	البحرين	السعودية	عُمان	قطر	الكويت
الذكور	2.769	828	236.230	———	701	3.516
الاناث	11.823	4.471	163.789	———	1.348	6.028
معدل البطالة(%)	(1) 4.3	(1) 3.7	(2) 5.4	(3) 6.7	(4) 0.5	(4) 5.9
الاجمالي	11.823	5.299	4.019	6.280	2.049	9.544

(1)- بيانات 2011 (2)- بيانات 2009 (3)- بيانات 2011 (4)- بيانات 2011

[1] سمير رضوان، التشغيل و القضاء على الفقر: اسواق العمل العربية السمات و الرؤية المستقبلية، مجموعة من الكتابات تحت عنوان : افاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت،2006، ص 256.
[2] المرجع نفسه،ص 259.

المصدر: ديتو محمد. نحو اسواق عمل منتجة ومستدامة في دول مجلس التعاون الخليجي ابرز التحديات، ورقة عمل مقدمة من منطقة العربية. المنتدى العربي للتنمية والتشغيل (الدوحة 15-16 نوفمبر/2008) من الموقع الالكتروني :
www.alolabor.org/narablabor/images/stories/tanmeya/.../deto.doc، تاريخ الاطلاع2013/03/25.

وتجدر الاشارة الى أن تزايد معدلات البطالة بدول مجلس التعاون الخليجي تعود إلى مخرجات أنظمة التعليم والتدريب التي لا تعكس متطلبات السوق الخليجية وقد بلغت قيمة البطالة بدول المجلس حوالي 480 ألف عاطل في دول مجلس التعاون الخليجي سنة 2008.

المبحث الثالث: البعد البيئ و المؤسسي للتنمية بدول مجلس التعاون الخليجي

من خلال هذا المبحث سيتم معرفة البعاد البيئية و المؤسسية للتنمية بدول المجلس، وإيجاد الآليات التي تكفل الحفاظ على البيئة و توجيه الجهود في أطار ذلك، و العمل على تحسين الجوانب المؤسسية لدول المجلس.

المطلب الاول: التنمية البيئية بدول المجلس

إن ما شاهدته دول مجلس التعاون الخليجي من تنمية متسارعة خلال العقود الماضية في كافة المجالات، التي عادت ما تكون لها افرازات سلبية على البيئة إذا لم يأخذ بالاعتبار البيئة للمشاريع التنموية، وهذا ما أدى الى تراجع الأحوال البيئية بالمنطقة وهذه أبرز المؤشرات على البيئة في دول مجلس التعاون الخليجي:

الفرع الأول: أثر الصناعة الخليجية على البيئة

وقد ساهم في زيادة حدة مشكلات التلوث البيئي الناجم عن عمليات التصنيع في أقطار مجلس التعاون الخليجي وطموحاتها المشروعة في حرق مراحل التنمية مما دعا ببعض المسؤولين الى أن ينظر الى مشكلة التدهور البيئي على أنها مشكلة ثانوية يمكن إهمالها لها، وقد ساهمت الصناعة بوجود التلوث في الهواء والماء والأراضي بدرجات متفاوتة، ومن أهم تأثيرات الصناعة على البيئة مايلي:

أولا: أثر الصناعة على تلوث الهواء في أقطار المجلس

تعد الصناعات الحديد والصلب والبتروكيماويات والورق والنفطية من أكثر المسببات للتلوث الهوائي في منطقة دول الخليج، وتتكون ملوثات الهواء من المواد العالقة والانبعاثات الأخرى في المصانع ومحطات توليد الطاقة الكهربائية وتحلية المياه وحركة النقل وتساهم جزئيات

الرمل والأتربة من الطبيعة الصحراوية لأقطار مجلس التعاون في زيادة المواد العالقة[1]،والجدول التالي يوضح الانبعاثات الرئيسة من الصناعة في أقطار مجلس التعاون الخليجي:

جدول رقم (22) : الانبعاثات الرئيسة للصناعة في الغلاف الجوي لأقطار مجلس التعاون

(الكمية ألف طن)

النوع	أقطار مجلس التعاون الخليجي	العالم	نسبة أقطار المجلس الى العالم
ثاني أكسيد الكربون	160	3500000	———
أكاسيد النيتروجين	411	30000	1.4
أكاسيد الكبريت	3400	89000	3.8
مواد عالقة	770	23000	2.3
مركبات هيدروكربونية	320	26000	1.4
أمونيا	129	7000	0.2

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي، التنمية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي: انجازات الماضي وتحديات المستقبل، دار المناهج، قطر، 2004، ص 83.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة انبعاثات ثاني اكسيد الكربون في منطقة الخليج العربي قليلة جدا، في حين نجد أن نسبة أكاسيد النتروجين والكبريت والمواد العالقة والمركبات الهيدروكربونية، بقيت ضمن النسب المقبولة والآمنة، وترجع هذه الانبعاثات إلى كثافة صناعة استخراج النفط وتكريره والصناعات البتروكيماوية، كما توجد كميات ملحوظة من الأمونيا التي تنطلق من المصانع في الهواء[2].

ثانيا: أثر الصناعة على تلوث المياه في أقطار مجلس التعاون الخليجي

تعاني أقطار المجلس من مشكلة نقص المياه بصفة عامة وبالتالي فإن مشكلة تلوث المياه في هذه الحالة تصبح خطرة جدا وشديدة الأثر على اقتصاداتها وعلى مستقبل أمنها المائي، وكذلك فإن عدم اعادة تدوين المياه الملوثة ذات آثار خطيرة على الصحة العامة والثروة البحرية.

وعند النظر إلى مصادر المياه الرئيسية في الأقطار الخليجية نجد أن أهم هذه المصادر هي المياه الجوفية وتحلية مياه البحر وهناك أكثر من 20 مركزا صناعيا قائما على سواحل الأقطار الخليجية ، تشمل صناعات الأسمدة والاسمنت والحديد والصلب والألمنيوم، وبالتالي فإن معظم

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 82.
[2] المرجع نفسه، ص 86.

نفايات هذه الصناعات تصب في البحر[1]،والجدول التالي يوضح نوعية وحجم النفايات الصناعية المنصرفة في البحر في أقطار مجلس التعاون الخليجي:

جدول رقم(23): نوعية وحجم النفايات الصناعية المنصرفة في البحر في أقطار مجلس التعاون الخليجي

الدول / أنواع النفايات	الامارات	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	المجموع
حجم الماء	736.0	29906.0	52740.0	3347	19225.0	105954.0
الاجسام الصلبة العالقة	1102.0	129.0	1063.0	87.0	4012.0	6393.0
النفط	45.0	11063.0	6077.0	5016.0	30604.0	57805.0
النتروجين	1.0	349.0	4224.0	0860.0	8075.0	18505.0
الكبريت	1.3	71.0	130.0		33.0	235.3
الفينوليات		62.0	101.0		0.6	123.6
الزئبق			0.2		1.1	1.7
الكروم			7.0			7.0
النحاس					3.5	3.5
أيونات الفلوريد	378.0					378.0
	11.0	161.0	2917.0	488.0	9563.0	13140.0

[1] المرجع نفسه، ص83.

المصدر: منى قاسم، التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص 166.

من خلال الجدول نلاحظ بأن وضع الموارد المائية في مجلس التعاون الخليجي هو الأسوء في العالم، إذ نجد بأن نصيب الفرد من المياه في دول المجلس لم تتجاوز 677 م^3 سنويا إذا ما قورن بمعدل نصيب الفرد في افريقيا 5500 م^3 سنويا وفي آسيا ب 3520م^3 سنويا وفي العالم 7180م^3 سنويا [1]، ومن المتوقع أن تواجه الأقطار الخليجية نقصا شديدا في المياه، وتمكن خطورة المخلفات الصناعية الملوثة للمياه في عدم قدرة المياه على استيعاب الكميات الهائلة منها، مما يقود ذلك إلى تدمير النظم البيولوجية الدقيقة المستخدمة في معالجة المخلفات ومنه جعل المعالجة غير فعالة. ويعد التلوث الفيزيائي المكثف من أهم مصادر التلوث البحري في مجلس التعاون وهو ينجم عن أنشطة التغيب على النفط داخل البحر وحركة نقله وحوادث تسربه ومخلفات الصرف الصحي أيضا، وتعد المنطقة دول منطقة دول المجلس من أكثر المناطق تلوثا بهذا النوع.

و الجدول التالي يوضح مصادر التلوث البحري:

جدول رقم (24): مصادر التلوث البحري

دول مجلس التعاون الخليجي	تسرب النفط	النفايات الصناعية	نفايات البلديات	الاستهلاك الجئر للموارد البحرية
الامارات	3	2	1	1
البحرين	3	2	1	1
السعودية	4	3	1	1
عُمان	2		1	3
قطر	2	3	1	2
الكويت	4	4	2	3

الرمز(-) لا شيء، (1) كميات ضعيفة الأهمية، (2)كميات متوسطة الأهمية، (3) كميات فوق المتوسط الأهمية، (4) كميات ذات أهمية كبيرة.

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي ،ص 87.

وتعد الكارثة البيئية التي تعرضت لها منطقة الخليج خلال حرب الخليج الثانية عام 1991 من أكبر الكوارث البيئية، وذلك نتيجة تسرب ما بين 5.6 مليون من النفط في المياه كما أن

[1] منى قاسم، **التلوث البيني والتنمية الاقتصادية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997، ص 166.

لاشتعال النيران في 616 بئرا نفطيا في الكويت، وما أدى اليه ذلك من احتراق ما بين 2.6 مليون برميل يوميا تأثيرا خطيرا ليس على الغلاف الجوي فحسب، بل أيضا على البيئة المائية،ولقد نتج عن هذه الكارثة عدة من التأثيرات البيئية السلبية مثل القضاء على مساحات شاسعة من غابات المنحرف المهمة بالنسبة للثروة السمكية [1].

الفرع الثاني: مشكلة التصحر وتدهور التربة الطبيعية

أن التصحر يحتاج مساحات كبيرة من اجمالي المساحة الكلية لدول المجلس اذ تقدر ب 3139 كم^2 وهي تمثل 93.9% من اجمالي المساحة الكلية لدول المجلس[2]،والجدول التالي يوضح المساحات المتصحرة بدول المجلس:

جدول رقم (25): المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر في أقطار مجلس التعاون

القطـر	المساحـــة المهـــددة		المساحـــة المتصـرة		المساحة الكلية
	%	كلم^2	%	كلم^2	
الامـــارات			100	73.6	83.6
البحريـن			100	679	679
السعوديـــة	7.56	170	92.44	2080	2250
عُمـــان	7.56	230	89	267	320
قطـر			100	11.61	11.61
الكويـت			100	17.81	17.8
المجمـــوع	7.6	400	93.9	3139.02	3342.02

المصدر: نوزاد ص89.

ويتبين من خلال الجدول أن سيادة التصحر في أربعة أقطار من دول المجلس بنسبة 100% وهي الكويت وقطر والامارات والبحرين، ويرجع ذلك لقلة المياه واعتماد الدول الأربعة على الزراعات المطرية فقط التي تتسم بقلتها أحيانا وتأخر هطولها وتذبذبها أحيانا أخرى.

الفرع الثاني: جهود التعاون في مجال البيئة في دول التعاون الخليجي

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 87.
[2] المرجع نفسه، ص 88.

إدراكاً لأهمية البيئة والتنمية أو حرصاً على إيجاد حلول بعيدة المدى لعدد من المشكلات البيئية التي نشأت نتيجة التطورات التي شهدتها دول المجلس التعاون، وزاد من حدتها ضعف التكامل بين خطط التنمية والبيئة ،وانطلاقا من التشابه في الظروف التنموية والبيئية لدول المجلس اعتمد المجلس الأعلى لمجلس التعاون في دورته السادسة (مسقط ،نوفمبر 1985) وثيقة السياسات، والمبادئ العامة لحماية البيئة، لتكون المنطق الأساس في وضع استراتيجيات العمل البيئي في المستقبل لدول المجلس ، و قد تضمنت تلك السياسات عدداً من المرتكزات أبرزها[1]:

- اعتماد المفهوم الشامل للبيئة بحيث تشمل ما يحيط بالإنسان من ماء و هواء و يابسة، و كل ما يحتويه هذه الأوساط.
- إنشاء و استكمال الأجهزة التشريعية و التنسيقية ، و دعم الأجهزة التنفيذية المراد بها تنفيذ أنظمة و مقاييس و قواعد حماية البيئة ، و توفير ما تحتاجه من إمكانيات للرصد و المراقبة .
- مراعاة الاعتبارات البيئية ، و جعل التخطيط البيئي جزءاً لا يتجزأ من التخطيط الشامل في جميع المجالات الصناعية و الزراعية و العمرانية ، واعتماد مبدأ التقويم البيئي للمشاريع ، و ربط تراخيصها بموافقة الجهة المسؤولة عن حماية البيئـة .
- تطوير القواعد والتشريعيات والمقاييس اللازمة لحماية البيئـة ، و العمل على توحيدها و ترشيد استخدام الموارد الطبيعية ، و المحافظة على الأحياء الفطرية .
- تنسيق الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، بما يمنع من التأثيرات السلبية لمشروعات التنمية و التصنيع، التي تقوم بها إحدى الدول على البيئة للدول المجاورة.
- مراعات المردود البيئـي للمشاريع المرتبطة بالمساعدات الخارجية المقدمة من دول مجلس التعاون لدول أخرى .
- رفع مستوى الوعي المجتمعي بقضايا البيئة ، و غرس الشعور بالمسؤولية الفردية و الجماعية تجاه المحافظة على البيئـة.
- العمل على توفير القوى البشرية المسؤولة عن شؤون البيئة ، و دعم خطط الإعداد و التدريب .
- الاهتمام بحصر و جمع وتبادل المعلومات البيئية الإقليمية و الدولية و استخدامها في عملية التخطيط.

المطلب الثاني: المبـادرة الخليجية الخضـراء للبيئـة و التنمية المستـدامة

واستشعارا لما نتعرض لـه البيئـة و مواردهـا الطبيعية في دول المجلس من ضغوط كبيرة لعمليات التنمية الصناعيـة والعمرانية و الحاجة لتحقيق تنمية مستدامة دون الإخلال بالإعتبـارات البيئية ،فقد اعتمد المجلس الأعلى في دورته الثامنة و العشرون المنعقدة في

[1] **المسيرة و الانجاز** ، الامانة العامة، 2008، مرجع سبق ذكره، ص145.

الدوحة في ديسمبر 2007 ،المبادرة البيئية الخضراء المتضمنة لميثاق العمل البيئي لدول المجلس التعاون و خطته التنفيذية طويلة المدى تبدأ من عام 2013 إلى 2020 ،فقدتم الإعلان عن[1] :

- لكل فرد حقا أساسياً في أن يعيش حياة ملائمة في بيئة سليمة تتفق مع حقوقه، و يجب عليه في المقابل المحافظة على البيئة و حمايتها لمصلحة الأجيال الحضرة و المستقبلية في المنطقة.
- أن حماية البيئة جزءًا لا يتجزأ من عملية التنمية ، وأن دول المجلس تستعمل على تحقيق النمو الاقتصادي مع المحافظة على البيئة و حماية نظمها بشكل مستدام .
- إن تحقيق نمو مستدام في دول المجلس يتطلب إعادة صياغة أولويات العمل المشترك على نحو يحقق التكامل بين الاستراتيجيات الاقتصادية والاجتماعية و الصحية و البيئية وخاصة فيما يتعلق بحماية البيئة ، و تعزيز أنماط الإنتاج و الاستهلاك المستدام .
- العمل على تطوير نظم تشريعية حديثة و مرنة تقدم إطارًا قانونًا لحماية البيئة بكافة قطاعاتها.
- العمل على تطوير برامج لبناء قدرات دول المجلس التقنية و البشرية في مجالات الرصد البيئى و التخطيط التنموي ،تقييم الأثر البيئي .

و تتمثل المحاور الكبرى للمبادرة الخليجية فيما يلي:

- إدارة الموارد الطبيعية من خلال دراسة التنوع الحيوي و السلامة الإحيائية و إدارة الموارد المائية و جودة الهواء و تغير المناخ و ترويج لمشاريع ضمن إطار آلية التنمية النظيفة .
- إدارة النفايات و المخلفات و التلوث.
- الطاقة و البيئة و إنشاء برامج لترويج سياسات استخدام الطاقة بكفاءة و الممارسات السليمة في هذا المجال
- مجال إدارة المخاطر و النواحي الصحية تحت دليل موحد حول تقيم الأثر البيئي على الجانب الصحي
- دراسة أثر تحرير التجارة على البيئة و تحديث قائمة موحدة للسلع و الخدمات البيئة، و تحديث المواصفات والمقاييس الموحدة لتشمل المقاييس البيئية.
- الجمارك الخضراء في دول المجلس.
- الاستعداد والاستجابة للطوارئ البيئية ،و ذلك بدعم تأسيس مركز إقليمي للتدريب على إدارة الكوارث البيئية .

وقد قامت دول المجلس بمجموعة من المشاريع البيئية للحد و التقليل من المشكلات المتعلقة بها منها:

[1] المبادرة الخليجية الخضراء،

- قامت دول المجلس باستخدام محطات تحلية المياه للحصول على المياه العذبة، منها محطة تحلية بالمملكة العربية السعودية ،و إحدى محطات معالجة مياه الصرف الصحي بالمملكة.
- مشروع تثبيت الرمال ومن اهم هذه المشاريع مشروع حجز الرمال(سابقا) بالإحساء بالمملكة.
- انشاء سلسلة من المباني الخضراء بالمملكة السعودية.
- اعتماد حكومة الامارات نموذج للشراكة بين القطاعين العام و الخاص لإدارة النفايات الصلبة وقد بلغ عدد الشركات 12 شركة عام 2012.
- انشاء 67 محطة للطاقة و تحلية مياه البحر على سواحل دول المجلس إذ تنتج وحدها 43% من اجمالي المياه المحلاة في العالم.
- كما استطاعت دول المجلس ان تحصل بعض شركاتها على شهادات الايزو للتوافق مع الادارة البيئية و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (26): عدد الشركات الحاصلة على شهادة التوافق مع البيئة الايزو 14001

الدول	عدد الشركات الحاصلة على الايزو 14001
الامارات	87
البحرين	13
السعودية	17
عُمان	04
قطر	09
الكويت	07

المصدر: نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 145.

المطلب الثالث:البحث العلمي والتطوير في دول المجلس

في سياق السياسة التنموية، اكتسبت حركة التطور العلمي والتكنولوجي أهمية خاصة حيث أن تنفيذ المشاريع التنموية في أقطار مجلس التعاون الخليجي قد أظهر الحاجة، وبصورة متسارعة إلى ضرورة تنمية القدرات الوطنية في ميادين البحث العلمي و التطوير التكنولوجي.

الفرع الاول:سياسات البحث العلمي في دول المجلس

في ظل هذا الاتجاه، قامت دول التعاون الخليجي بدعم سياسات البحث العلمي واهتمت بإنشاء مؤسساته و أجهزته ورصدت له الأموال التي تساعد على تنفيذه و أهم هذه السياسات ما يلي[1]:

- تحديد علاقة استراتيجية الخطة العلمية والتقنية، بخطة التنمية، وإعطاء الأولوية التي لها علاقة مباشرة بمشروعات التنمية.

- التنسيق بين البحوث الأساسية والتطبيقية.

- العمل على وضع خطوط واضحة لعمليات نقل و مواءمة تنمية تقنية وتحديد الاحتياجات الضرورية لها.

- توضيح جوانب الخطة العلمية والتقنية في مجالات الصناعة والزراعة والصحة والبيئة والنقل والمواصلات والإسكان والتجارة، وغيرها من الجوانب الحضرية.

- تعبئة الموارد المادية والبشرية و مؤسسات التنفيذ في لإطار استراتيجية عمل تضمن مشاركة جميع الأطراف في تنفيذ البرامج وتحقيق الأهداف.

- تدعيم حركة البحث العلمي وتقوية مرتكزاته، وتوفير مستلزماته على المستوى الوطني والإقليمي.

- تعظيم الاستفادة من العلاقات الدولية في مجالات العلم والتكنلوجيا والمعلومات، بما يعود على البنية الأساسية بالفائدة.

- دعم وتطوير مراكز وأنظمة وشبكات المعلومات التقنية، وتبني برامج تسهل نشر وتبادل المعلومات بين مؤسسات البحث العلمي في دول الخليج.

الفرع الثاني: تنمية البحث العلمي

ولمعرفة مدى تطور البحث العلمي بدول الخليج، وجب معرفة مجموعة من المؤشرات التي تعكس الصورة الحقيقية لواقع الجهود المبذولة من طرف الدول في تحقيق تنمية البحث العلمي.

اولا: الاتفاق على البحث والتطوير

تمثل المصاريف على الأبحاث والتطوير احد المؤشرات المستخدمة للدلالة على فعالية البحث والتطوير، وإن المؤشر الأكثر استخداما يتمثل في نسبة ما ينفق على البحث والتطوير بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي قد بلغ 0.07% من الناتج المحلي لدول المجلس، وهذه النسبة

[1] فريال الفريح، البحث العلمي و التقني بدول المجلس، ديسمبر 2001.

مختلفة قياسا بأمريكا والتي بلغت 3.16%، و اوروبا 2.21 %، والمجموع العالمي2.04%[1]،و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (27): الانفاق على البحث والتطوير على مستوى دول المجلس

الاقطار	الانفاق كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	نصيب الفرد من البحث والتطوير بالدولار	حصة الباحث بآلاف الدولارات
الامارات	0.03	6.4	116
البحرين	0.04	3.8	61
السعودية	0.011	8	175
عُمان	0.05	3.7	144
قطر	0.06	10.8	134
الكويت	0.22	27.8	146
أقطار المجلس	0.07	10.75	129.33

المصدر: نوزاد عبد الرحمن الهيتي،مرجع سبق ذكره، ص41.

نلاحظ من الجدول بان نسبة النفاق على البحث والتطوير بدول المجلس من الناتج المحلي الاجمالي لم تتجاوز 1% في كافة اقطار مجلس التعاون، وقد حققت الكويت اعلى نسبة بنسبة 0.22%، بينما كانت ادنى نسبة في الامارات 0.03%، و هذه النسب تبدو ضئيلة عند مقارنتها بمثيلاتها في بعض الدول المتقدمة،أما بالنسبة لنصيب الفرد من البحث والتطوير فقد بلغ 10.75 $ بالنسبة لأقطار المجلس، وتتفاوت هذه النسبة فيما بينها حيث بلغ أعلى معدل في الكويت 27.8$، واقل معدل في عُمان .

ثانيا: الانتاجية العلمية في دول المجلس

يمثل هذا المؤشر أحد المعايير المهمة في إعطاء صورة عن مدى تقدم أو تخلف البحث العلمي، و تساهم المؤسسات العلمية و الجامعات ومراكز البحوث والتطوير في التنمية العلمية والتكنولوجية لدول المجلس ، وقد شهد الناتج العلمي للعلماء في دول مجلس التعاون، حيث أصبحت دول المجلس التي لا تظم سوى 9% من سكان العرب تتبوأ مكانة الصدارة في ميدان النشر العلمي في الوطن العربي، حيث تم إنتاج 33% من إجمالي المطبوعات العلمية العربية[2]،والجدول التالي يوضح ذلك:

[1] المسيرة والاانجاز، الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، 2012،ص 165.
[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

جدول رقم(28):عدد الأبحاث بحسب السنوات من 1991/1990 إلى 2000/1999

العام	عدد الأبحاث
1991/1990	173
1992/1991	54
1993/1992	73
1994/1993	135
1995/1994	176
1996/1995	184
1997/1996	162
1998/1997	185
1999/1998	130
2000/1999	110
المجموع	1660

المصدر: فريال الفريج، مرجع سبق ذكره، ص12.

ثالثا:القدرات البشرية العلمية والتقنية العاملة في البحث والتطوير

يمثل هذا المؤشر أحد المؤشرات المهمة في تقييم مسيرة التطور التكنولوجي و ذلك لسببين رئيسيين: أولهما أن الجهد المبذول في البحث والتطوير هو الذي يحدد مستقبل تطوير القدرات التكنولوجية الذاتية، وثانيهما أن هذا النشاط يعكس لنا وجود نقل حقيقي عمودي للتكنولوجيا قوامه الإمكانات الذاتية[1]، ومن أجل التعرف على الأرقام التفصيلية على مستوى أقطاب المجلس الخليجي.

جدول رقم(28):عدد المشتغلين في البحث والتطوير في أقطار مجلس التعاون الخليجي

الأقطار	عدد الباحثين لكل مليون نسمة	المساعدين لكل مليون نسمة	المساعدين لكل باحث
الإمـــارات	55	51	0.9
البحريـــن	102	108	1
السعوديـــة	47	68	1
عُمـــان	26	93	4
قطـــر	80	105	1
الكويـــت	190	236	2
أقطار مجلس التعاون	83	110	1.65

المصدر: فريال الفريج، مرجع سبق ذكره، ص12.

يلاحظ من تحليل بيانات الجدول أعلاه انخفاض أعداد الباحثين المشتغلين بالبحث والتطوير في معظم أقطار مجلس التعاون بشكل عام، وتقاربت الأقطار فيما بينها، فقد بلغت أعلى نسبة منهم لكل مليون نسمة في الكويت(190) و أدنى نسبة في سلطنة عمان(26).

ويوضح لنا هذا المؤشر حقيقة مفادها ضعف نشاط النقل العمودي للتكنولوجيا، وضعف نشاط البحث والتطوير والتكييف التكنولوجي للواقع الخليجي، والسبب يرجع إلى قلة الكوادر الهندسية والتقنية العاملة في البحث والتطوير التي تتولى مسألة معالجة التكنولوجيا المستوردة .

الفرع الثالث:المعوقات التي تواجه عملية البحث العلمي والتطوير في دول مجلس التعاون

و تتمثل في:

- ضعف الهياكل التنظيمية الخاصة بنشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وعدم قدرتها على مسايرة التحديات الكثيفة خاصة ما يرتبط بقنوات الاتصال.

- عدم وجود سياسة وطنية للأبحاث العلمية، كجزء لا يتجزأ من السياسة التنموية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النظر إلى اتجاهات البحوث العلمية المحدودة.

- هامشية دور العلم والتكنولوجيا، والتي انعكست على سلوك العلماء والباحثين في تحقيق مسؤولياتهم الاجتماعية، وازدياد الفجوة بين مراكز البحوث والتطوير و قطاعات الإنتاج والخدمات.

المبحث الرابع: تقييم مسيرة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي

سنحاول من خلال هذا المبحث تقييم مسيرة دول مجلس التعاون التنموية من خلال تبيين مختلف التحديات لتي تواجه التنمية و أهم مزايا التكامل وتقديم جملة من المقترحات لتفعيله.

المطلب الأول: التحديات التي تواجه لدول مجلس التعاون الخليجي

وتتمثل أهمها فيما يلي[1] :

الفرع الأول:الاعتماد المفرط على قطاع النفط

ليس هناك خلاف أن النمو الذي تحقق في اقتصاديات أقطار المجلس وبرامج الرفاهية الاجتماعية التي تبنتها، بالإضافة إلى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و الإدارية، و

[1] عباس بلفاطمي وجمال لخباط، **تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا** العدد05، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الارتباط كل ذلك و بشكل مباشرة بالإرادات الناجمة عن أنتاج و تصدير النفط، و عندما ترتبط معظم النشاطات بهذا الدخل، فإن أي تقليص للنشاط النفطي لابد أن يعكس بشكل مباشر على مختلف الجوانب الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و إمكانات النمو و فرص التقدم في البلدان الأعضاء.

الفرع الثاني: التبعية الاقتصادية

من بين التحديات التي تواجه دول مجلس هو انكشاف إقتصاداتها على الخارج، إذ يلاحظ الاعتماد الكبير على الخارج و توجه هذه الأقطار خارجيا باتجاه البلدان الرأسمالية .

الفرع الثالث: ضعف التدفقات الاستثمارية المباشرة الخارجية لدول المجلس

تعتبر الاستثمارات المباشرة بدول المجلس منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية و يعود ضعف تلك الاستثمارات إلى الأسباب التالية :

- التعقيدات الإدارية التي لازالت قائمة على الرغم بعض الخطوات المشجعة للحد منها .
- عدم المساواة بين الاستثمارات الأجنبية و الوطنية في مجالات الضرائب و أسعار الخدمات.
- عدم السماح للاستثمارات الأجنبية في عدد من المجلات و تحديدها في مجالات محددة.

الفرع الرابع: التحدي الاجتماعي و الثقافي

على الرغم من الانجازات التي حققتها دول المجلس في مجالات التنمية الاجتماعية و التجهيزات البنية التحتية، و التشييد والبناء، إلا أن معدلات النمو السريعة في تلك المجالات، أفرزت في بعض حالات من عدم التوازن و الخلل و التأثيرات السلبية على الجوانب الثقافية و الاجتماعية لمجتمعات دول المجلس، فقد أسهم عدد من العوامل كالطفرة الاقتصادية،" والاعتماد على العمالة الأجنبية ذات الثقافات المتباينة و الانفتاح الإعلامي في ظهور تداعيات سلبية على مواطني المجلس كتراجع التعاطف و التكافل الاجتماعي، و ضعف الترابط الأسري و اضمحلال الأسرة الممتدة

و التهاون في مضمون بعض القيم الخالدة و هجران الإرث الحضاري و الثقافي المبني على تاريخ الأمة المجيدة.

الفرع الخامس: التحدي العلمي و التقني

يلاحظ في دول المجلس ضعف استخدام تقنية المعلومات و الاتصال مقارنة بالدول المتقدمة و الاعتماد على اسراد التقنية الجاهزة، و عدم إعطاء العنصر البشري الوطني العناية الكافية فيما يتعلق ببناءه العلمي و تنمية قدراتهما يعتبر عائق أمام التنمية في مختلف مجالاتها.

الفرع السادس: ضعف المنظومة القانونية والتنظيمية

ان عدم استقرار القوانين الناظمة وعدم أخذها في الاعتبار التطورات العالمية الجديدة، وغموض مواد تلك القوانين وشروح في حالات أخرى، إضافة إلى تنفيذها بشكل جزئي ومتباطئ أو عدم تنفيذها على الإطلاق، كما ساهمت التعقيدات الإدارية والتنظيمية والبيروقراطية وتعدد الهيئات المكلفة بعمليات التنمية في تأخر إنشاء العديد من المشروعات التنمية الخليجية المشتركة أو توسيع القائم منها.

الفرع السابع: غياب الاستقرار السياسي

بالرغم من أن بعض الدراسات تعتبر المخاطر السياسية ليست المؤثر الأول في اتجاه حركة التنمية، لكنها تحتل المرتبة الثانية بعد تأثير الاعتبارات الاقتصادية، ومع ذلك يمكن القول أن عدم الاستقرار السياسي هو من أهم المؤثرات في انسياب عمليات التنمية .

الفرع الثامن: تحديات العولمة

و يتعلق بالآثار العولمة الاقتصادية المتمثلة في تحرير التجارة و الاستثمار الدوليين و ما يستلزمانه من رفع للحواجز الجمركية و التخلي عن حماية المنتجات الوطنية، و توفير الجاهزية اللازمة لانضمام دول المجلس في المنظمة التجارة العالمية بجدارة .

المطلب الثاني : مزايا التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي و نقاط ضعفه

تتمثل مختلف مزايا التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يلي[1]:

الفرع الأول: مزايا التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي

لقد تضمنت تجربة مجلس التعاون الخليجي تفوقا واضحا في بعض النواحي هي:

- منح الأولوية لاتفاقيات مجلس التعاون الخليجي على حساب القوانين المطبقة في الدول الأعضاء، أي منح الأولوية في التطبيق لأحكام اتفاقياته عند تعارضها مع القوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء
- استحداث هيئة لتسوية المنازعات بين دول المجلس وذلك لتجنب تحول هذه المنازعات إلى حلافات سياسية تعوق في النهاية مسيرة العمل العربي المشترك.
- إبرام الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس عام 2001 والتي صادقت عليها جميع دول المجلس
- بناء المؤسسات الخليجية المشتركة بغية تأكيد التعاون والهياكل البينية الأساسية.

[1] محمد العسومي: مستقبل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي ،ورقة مقدمة إلى ندوة،مستقبل مجلس تعاون لدول الخليج العربي ،مركز الامارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،يوم 24 نوفمبر 1998،ص109

- التعاون على مختلف المستويات وفي شتى الميادين الاقتصادية من تقنية بنكية ومواضيع نقدية ومالية ومسوح إحصائية ومؤتمرات للصناعيين ورجال الأعمال، إلى الندوات والدراسات في مجالات النفط والغاز والبيوكيماويات والصناعة.

الفرع الثاني: نقاط ضعف المجلس

- يرى البعض أن انجازات المجلس التي تحققت خلال ربع قرن، لم تصل إلى مستوى ما كانت تطمح إليه شعوب المنطقة ، مما يؤكد وجود رغبة معارضة لتقدم هذا المجلس وتطوره.
- سياسة الأدب والدبلوماسية المفرطة بين قادة هذا المجلس جعلت الكثير من الأمور تتعطل لا تحقق أهدافه.
- قيام المجلس واستمر كحالة من التوافق بين القادة الست ولم يكن للشعوب دور في قيامه أو استمراره.
- افتقار المجلس إلى آليات المحاسبة والمتابعة لتنفيذ القرارات الناتجة عن المؤتمرات فكثير منها تعيقه البيروقراطية، أو غياب الحماس أو التخوف من النتائج المترتبة عنه.
- طبيعته المغلقة، فنظامه يتضمن نصا بقبول أعضاء جدد من الدول المطلة على الخليج كالعراق، أو من الدول المنتمية إلى شبه الجزيرة العربية مثل اليمن.
- التشابه في اقتصاديات دول المجلس، مما يجعل الفائدة من المشاريع المشتركة دون جدوى اقتصادية وأن معظم اقتصاديات دول المجلس تعتمد بالكامل على عائدات النفط، كما أن المشاريع المشتركة يغلب عليها الطابع الاستهلاكي، وبالتالي فالعوائد التنافسية غير واردة .

المطلب الثالث:سبل تفعيل التكامل لدول مجلس التعاون الخليجي

بعد استعراضنا لأوجه التكامل الاقتصادي الخليجي المشترك في مجالات التنمية المستدامة، يمكن لنا اقتراح جملة من السياسات والآليات المستقبلية لتفعيل هذا التكامل أهمها[1]:

- توحيد السياسات المشتركة و العمل على تنظيم القوانين و التشريعات ووضعها على اسس موضوعية لإزالة الإختلافات التي تحد من فعالية العمل المشترك .
- التوجه نحو بناء وحدات إنتاجية ذات الحجم الأمثل.
- ربط الهياكل الأساسية و إزالة الحواجز و بالتالي توسيع السوق، مما يؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية لدول المجلس مما يدفع رؤوس الأموال المهاجرة إلى العودة لدفع عجلة التنمية .
- التوسع في مجالات الطاقات المتجددة، مما يقلل الاعتماد على المصدر الوحيد للطاقة إلا و هو النفط باعتباره مورد غير متجدد.

[1] العديد من المراجع:
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، مرجع سبق ذكره، ص145.
- إكرام عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص255.

- تعميق و توثيق الروابط و الصلات و أوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات و تشجيع المبادرات الشعبية وإشراكها في العملية التكاملية.
- تجاوز الاتفاقيات الإقليمية إلى الاتفاقيات الدولية .
- تقريب الفجوة بين القطاع الخاص والقطاع العام.
- تنظيم الحياة الاقتصادية بما في ذلك المنافسة وسياسات الاستثمار الداخلي والسياسات المتعلقة بالاستثمارات الخارجية.
- الاهتمام بالجوانب البيئية أكثر و الاعتماد على توجه الاقتصاد لخدمتها.
- الاهتمام بالجوانب الاجتماعية و العمل على ترقية المرد البشري لخدمة الاقتصاد.

خلاصة الفصل

من خلال استعراضنا لمنجزات دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيق التنمية المستدامة وطريقها لتحقيق التكامل الاقتصادي، نجد أن هذه الدول حققت انجازات كبيرة للوصول الى أعلى درجات التكامل الاقتصادي رغم أن هذا الطريق تكتنفه بعض العقبات، الا انها لن تؤثر على مسيرته ما دامت الارادة والعزيمة موجودتين لدى هذه الدول للوصول الى مت تصبو اليه، فإذا قسنا ما تحقق من انجازات بين دول المجلس فإنها تعتبر رائعة وكبيرة بالنسبة للوقت الذي أنجزت فيه.

الخاتمـــة

لقد كانت محصلة العمل الاقتصادي المشترك خلال خمسين سنة الماضية ضئيلة إذا ما قيست بالآمال المنعقدة عليها لدى الدول العربية، وعلى الرغم من العديد من الاتفاقيات والمؤتمرات على كافة المستويات فإن المناطق العربية تعتبر أقل مناطق العالم تكاملا في مجال التبادل الاقتصادي والمجال التجاري والاستثمارات وغيرهها...

ومما لاشك فيه العوامل السياسية كانت ومازالت لها الأثر السلبي على مسيرة التكامل فعدم استقرار المنطقة وعدم الوصول إلى حلول لمختلف النزاعات وغيرها من عوامل عدم الاستقرار، أدت الى عدم اعطاء الفرصة لاتضاح أية محاولة عمل عربي اقتصادي مشترك.

ومن الملاحظ أن الدول العربية عند بداية مسارها التنموي سلكت سبيل التنمية لاقتصادها الوطني بحدود المحلية وبمعزل عن الأقطار العربية من حولها. وقد قامت على أرضيات مختلفة سواء من ناحية المستويات والتراكيب الهيكلية للاقتصاديات. هذا ما لم يمكنها من تحقيق التوازن التنموي الذاتي لعدم كفاية مدها الاقتصادية الخاصة وهذا ما يؤكد حاجة كل اقليم الى آخر. وبذلك اضحت التكتلات الاقتصادية الاقليمية ضرورة حتمية يمكن من خلالها تحقيق تنمية مستدامة شاملة للّحاق بركب الاقتصاديات المتقدمة والاستفادة من مزايا التكامل وادارتها من أي نهضة تنموية عربية مستدامة تعود بنفس النتائج على كل الدول العربية ولو بدرجات متفاوتة .

ومن استعراضنا لمنجزات دول مجلس التعاون الخليجي في تطبيق التنمية المستدامة، وطريقها لتحقيق التكامل الاقتصادي، نجد أن هذه الدول حققت انجازات كبيرة في طريقها للوصول الى أعلى درجات التكامل الاقتصادي، ورغم أن هذا الطريق تكتنفه بعض العقبات، إلا أنها ظلت مواصلة لما يسمى بتحقيق التكامل الاقتصادي لدى دول المجلس.

نتائج الدراسة:

- التكامل الاقتصادي يحقق العديد من المزايا للدول المتكاملة منها تقسيم العمل بين الدول المتكاملة، اتساع السوق واقامة المشروعات الانتاجية الكبيرة، حرية انتقال رأس المال والعمل، القدرة على المساومة والتعامل مع التكتلات الأخرى، ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وخلق فرص للعمالة في الدول المتكاملة.
- هناك العديد من العوامل التي أعاقت جهود التكامل الاقتصادي بين الدول العربية. ومن أهم هذه العوامل: ضعف رغبات الإدارة السياسية، صعوبة التنسيق بين الدول العربية.
- يواجه التكامل الاقتصادي العربي مشاكل وتحديات كبيرة على مستوى الدولي مما جعله من التجارب المتوسطة مقارنة بتجارب التكتلات العالمية
- توجد العديد من المقومات التي تتوفر لدى الدول العربية والتي من شأنها أن تساهم في تحقيق تنمية مستدامة اذا مات تم استغلال هاته المقومات استغلالا جيدا
- يعتبر التكامل الاقتصادي الخليجي من أنجح التكتلات في الساحة العربية

▪ من أهم أسباب ضعف بعض التكتلات الاقتصادية هو عدم اهتمامها بكافة المجالات الاقتصادية وعدم اعتمادها على القطاع النفطي

توصيات الدراسة:

هناك العديد من المقترحات بشأن تفعيل التكامل الاقتصادي من أهمها:

- ارساء استراتيجية للعمل المشترك وتوحيد سياسات الدول لإلغاء التفاوتات فيما بين الدول التي قد تحد من العمل المشترك.
- توحيد الأنظمة الاقتصادية والجمركية والمالية والتشريعية.
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل الدول العربية فرادى.
- إعادة هيكلة القاعدة الانتاجية.
- مراجعة الاتفاقيات التي تمت بين الدول العربية وإعادة تنقيحها.
- زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية.
- تحفيز وتشجيع مبادرات التكامل بين مؤسسات القطاع الخاص في الوطن العربي.
- تفعيل دور الاعلام والاتصال في توعية الرأي العام العربي لتبني الفكر التكتلي والتكاملي.
- تعزيز المبادرات الرامية الى اشراك الشعوب في العمل التنموي المستدام.
- يجب على الدول العربية محاولة توحيد جهودها لتحقيق التنمية الشاملة في أقطارها.
- تطوير العمل التكاملي بتحديد نقاط الضعف والقوة من أجل تدعيم وتفعيل نقاط ضعف وتحويلها الى نقاط قوة.
- العمل على ايجاد تكامل اقتصادي اسلامي لا يقتصر على العرب فقط بل يسعى الى توحيد جهود الدول المسلمة للتكامل فيما بينها.

قـائمة الـمراجع والمـصادر

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2012، .
- **المسيرة و الانجاز**، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الامانة العامة، مركز المعلومات، ط5، 2011.
- عبد الجابر تيم و آخرون، **مستقبل التنمية في الوطن العربي** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان، 1998.
- عبد الرحمن تيشوري،**التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة التحديات**، مجلة الحوار المتمدن،العدد:1368، تاريخ النشر: 2005/11/04، عن الموقع الإلكتروني: www .ahewar.org /dehat/show.art.asp ?aid=49663. تاريخ الاطلاع:2013/03/25.
- عبد الهادي يموت، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، تاريخ النشر: 2007/03/12، عن الموقع الإلكتروني:
- عرفات تقي الحسين، **التمويل الدولي**، دار مجدلاوي، ط2، الأردن،2002.
- ياسمينة زرنوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، دراسة تقييمية، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- ابراهيم بظاظا ،**السياحة البيئية و أسس استدامتها** ، الوراق للنشر و التوزيع ،عمان ،2010..
- إبراهيم سعد الدين، **العرب و التحديات الاقتصادية العالمية**، دار فارس للنشر و التوزيع، ط1، عمان ، 1999..
- إبراهيم غسان عبد الهادي، البطلة و الهجرة كارثة تحدق بالوطن العربي، مجلة المتمدن،ـ العدد 1292، تاريخ النشر: 2005/08/20، عن الموقع الالكتروني:
- أبو عبد اله علي:وسيلة السبتي ،**إشكالية التنمية المستدامة** ،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي ،حول أداء وفاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ،كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،يومي 10و11نوفمبر2009.
- احمد الخطيب، **الادارة الجامعية : الدراسات حديثة**، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعة و النشر، ط1، عمان، 2001.
- أحمد السيد كردي ،**كيف يمكن قياس التنمية المستدامة** ،تاريخ الاطلاع 2013/02/12 ،عن الموقع الالكتروني :
- أحمد رمضان نعمة الله و آخرون ، **النظرية الاقتصادية الكلية** ، دار الجامعية ،إسكندرية ،2001.
- احمد صديقي، **مشروع العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة لمعايير التقارب الاقتصادي**، مجلة الباحث، مجلة دورية صادرة من جامعة ورقلة، العدد09، 2011..
- احمد عبد الخالق السيد، احمد بديع بليح، **تحرير التجارة العالمية في جدول العالم النامي**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- أحمد غريب، **مضمون الجغرافيا الاقتصادية و نظرياتها**، مركز الخليل للدراسات الإستراتيجية التنموية و المكنية ، تاريخ النشر، 2008/04/20، ، عن الموقع الإلكتروني:www.hecen.yooh.com/t30-topi/adnot-picq/aplimd.aid=5632147، تاريخ الإطلاع 2013/03/21.
- أسامة المجذوب، **العولمة الإقليمية و مستقبل العالم العربي في** التجارة **الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
- أسماء رزاق، **آليات تمويل سياسات حماية البيئة في الجزائر، دراسة حالة: ولاية بسكرة**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة بسكرة ،2008.
- إسماعيل العربي، **التكتل الاقتصادي بين الدول المتطورة**، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، ط2، الجزائر، دون سنة نشر.

- آسيا الوافي، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة،2007.
- أشرف أحمد العدلي، **التجارة الدولية**، رؤية للطباعة والنشر، ط1، مصر، 2006.
- إكرام عبد الرحيم، **التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002..
- الآثار الستاتيكية للاتحاد الجمركي و المتعلقة بزيادة أو نقصان الرفاهية الاقتصادية على مستوى الإنتاج و الاستهلاك للدول المعنية بالتكامل (الإتحاد).
- **التنمية الزراعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الشؤون الاقتصادية، إدارة الزراعة والمياه، ط4، 2005.
- الدورة الثانية و الثلاثون لدول مجلس التعاون ، **ملحق خاص حول التكامل المالي و الاقتصادي الخليجي** صادر عن وزارة المالية، العدد 1190، ديسمبر، 2011.
- السيد عبد المنعم المراكبي، **دول مجلس التعاون الخليجي: الفجوة بين إمكانياتها الاقتصادية وقدراتها السياسية وأثر ذلك على الامن القومي العربي**، مكتبة المدبولي، ط1، القاهرة، 1998..
- **العمل الاقتصادي العربي المشترك و المنظمة العالمية للتجارة:** دراسة عن النظام الاقتصادي العالمي الجديد و التعاون العربي الاقتصادي المشترك، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. فيفري 2001 .
-**المسيرة و الإنجاز** ، الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز المعلومات، ط3، 2008.
- **المسيرة و الانجاز**، الامانة العامة لدول المجلس التعاون لدول الخليج العربية،2008، ص84.
- **المسيرة و الانجاز**، الامانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي، مركز المعلومات، ط5، 2011.
- المنجد غي اللغة و الإعلام،دار المشرق ،بيروت،ط 2003،40..
- الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا: www.wikipedia-ige.org
- الموقع الإلكتروني: www.arab-ency/index.php! module تاريخ الإطلاع:2013/03/03 .
- الهام بوغليطة، أمال بوعفار، **اقتصاد البيئة و أدوات تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الخامس حول، اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سكيكدة، يومي 11و12نوفمبر 2008.
- أمين ساعاتي، **مجلس التعاون الخليجي و مستقبله**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997.
- أنجد روستير، **المبادئ العشرة للعقيدة البيئية الجديدة**، مجلة التمويل و التنمية، صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر 1996
- أيمن الحماقي، **الاقتصاد التطبيقي**، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1994..
- باشي أحمد، **مقومات و معوقات التكامل الاقتصادي العربي مع التركيز على مناطق التجارة الحرة**، مداخلة و أوراق عمل ضمن الملتقى الدولي: **التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية-الأوروبية**، المنعقد يوم 8-9 ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.
- برتنلاند ،رئيسة **وزراء** النرويج سابقا وعضو في اللجنة العالمية للتنمية المستدامة،وهي من أبرز الشخصيات و النخب السياسية و الاقتصادية الحاكمة في العالم.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، 2011.
- بلعور سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات المنظمة العالمية للتجارة**، مجلة الباحث، العدد: 06، جامعة ،ورقلة، 2008
- بن عيشي بشير، مداخلة بعنوان: **معوقات التكامل الاقتصادي العربي و مقوماته**، ضمن أوراق و بحوث عمل الملتقى الدولي، بعنوان: **التكامل الاقتصادي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربي- الأوروبية** المنعقدة في 8و9 ماي 2004، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف.

- بن عيشي بشير، **معوقات التكامل الإقتصادي العربي**، مداخلة و أوراق عمل ضمن الملتقى الدولي:**التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأورو متوسطية**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، يومي: 08و09 ماي 2004..
- بول رومر، **دور البحث و التطوير والابتكار في التنمية الاقتصادية**، دراسة من جمعية هندسة عربية، من الموقع الالكتروني،
- جاسم بن محمد القاسمي، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي**، انجازاته و تحدياته، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
- جدي عبد الحليم ،**الفلاحة و التنمية الذاتية (بلدية الركنية)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص،نقود ومالية،جامعة قالمة،2004.
- جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، دار هومة ، الجزائر، 2000..
- جمال زروق، **تحديد التجارة الخارجية و أفاق التشغيل في الدول العربية**، العدد الأول، صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية و الفنية، أبوظبي، 2007.
- جمال عمورة، هلال رحمون، **المنطقة العربية و صراع المصالح الاقتصادية**، مداخلة ضمن أوراق بحوث عمل الملتقى الدولي، **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، سطيف، 8-9 ماي 2004،
- حربي محمد عريقات، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات ظاهرة العولمة**، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، 2000،
- حسن العالي، **نمط النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي**، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 2013/04/21 ، من الموقع الإلكتروني: http://studies. Algazeera.net، تاريخ الاطلاع: 2013/04/23.
- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، **التنمية (اجتماعيا ،اقتصاديا ،سياسيا،إداريا ،بشريا)**،مؤسسة الشباب الجامعية،الإسكندرية ،2009.
- حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية و التطبيق**، دار الفكر العربي، ط1، القاهرة، 1998.
- حنيش الحاج، **التقارب الاقتصادي العربي بين الفكر النظري و العائق الميداني**، مجلة الباحث الدورية،جامعة ورقلة، عدد10.
- حي محمد مسعد، **بحوث في الاقتصاد العربي: واهم تحديات القرن الحادي و العشرين**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2001.
- خالد القاسمي بن محمد،**أفاق التنمية و التكامل الاقتصادي بين دول شبه الجزيرة العربية** ،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية،2006.
- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، **تأثير الإقليمية في الدول المتقدمة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر**، رسالة ماجستير، جامعة حلوان، كلية التجارة و إدارة الأعمال،2000..
- خالد مصطفي قاسم ،**إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2007،ص158.
- خليفة مراد، **التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية و المرجعية القانونية**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص قانون دولي و علاقات دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باتنة، 2006.
- دعد رفيق دلال، **إقتصاديات الوطن العربي و دور مدخل الإنتاج**، مكتبة المجتمع العربي للنشر ة التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2006.
- دول الخليج الست هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، سلطنة عمان.

- رابح فضيل، **التكامل الاقتصادي الأورومغاربي بين العولمة و الإقليمية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004.
- ربيعة بن صباح، العمالة الوافدة تدق ناقوس الخطر، موقع جريدة الشرق القطرية، تاريخ النشر: 2009/11/21، عن الموقع الالكتروني:
- رعد حسن الصرف، **أساسيات التجارة الدولية المعاصرة**، دار الرضا للنشر، ج1، دمشق، 2007.
- زينب حسين عوض الله، **الاقتصاد الدولي: نظرة عامة على بعض القضايا**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص 310.
- سالم ناصر القظيع، **الاتحاد النقدي و محطات الادارة السياسية**، الامانة العامة، العدد 34، السنة3، ديسمبر،2010، الامارات.
- سامي عفيفي حاتم، **الاتجاهات الحديثة في الاقتصاد الدولي و التجارة الدولية و التكتلات الإقليمية بين التنظير و التطبيق**، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005.
- سامي عفيفي حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير و التنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، ط1،ج 2،القاهرة،1994 ، ص 222.
- سعود بن حسيني الزهراني، **التخطيط الاستراتيجي لتنمية ريفية مستدامة** ،ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التنمية الريفية،برنامج المدن الصحية بالتعاون مع الجمعية السعودية لعلم الاجتماع و الخدمة الاجتماعية ،المندق ،10و2009/08/12،..
- سعيدة بورديمة، طبايبية سليمة، **التنمية المستدامة و مؤشرات قياسها**، الملتقى الوطني الأول حول:أفاق التنمية المستدامة في الجزائر و متطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجاريو وعلوم التسيير ،جامعة قالمة 17و18 ماي 2010.
- سلامة سالم سليمان،**المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، التجارة و أثرها على التنمية المستدامة**، المؤتمر العربي الخامس للإدارة و البيئة، تونس، سبتمبر 2006.
- سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 2004.
- سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 2004..
- سميح المسعود، **العمل الاقتصادي المشترك بين الطموح و الواقع**، دراسات متفرقة بعنوان: هموم اقتصادية عربية، التنمية، التكامل، النفط، العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001..
- سميحة فوزي، **الأسباب السياسية و الاقتصادية وراء مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي**، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ، القاهرة، 2002.
- سمير المقدسي، **التكتل الاقتصادي العربي و العولمة على مشارف القرن الحادي و العشرين**، مجلة شؤون عربية، العدد 103، سبتمبر 2000،
- سمير رضوان، التشغيل و القضاء على الفقر: اسواق العمل العربية السمات و الرؤية المستقبلية، مجموعة من الكتابات تحت عنوان : افاق التنمية في الوطن العربي، دار الطليعة، بيروت،2006.
- سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، الإسكندرية، 2001
- شليحي إيمان، **التكامل الاقتصادي الاقليمي و امكانيات التنمية بين النظرية و التطبيق**، مذكرة الماجستير، تخصص تسيير دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، دفعة 2006.
- صبحي تادرس قريصة، **مذكرات في التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
1 صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد **الأوروبي و العملة الأوروبية الموحدة (اليورو)، السوق العربية المشتركة**، عالم الكتاب، القاهرة، ط1، 2003.
- عادل عامر، **دور الاستثمار في الرأس مال البشري في تحقيق التنمية المستدامة**، عن الموقع الإلكتروني: http://adelamer.com/up/attach/9fb3ac4f16.doc، تاريخ الاطلاع 2013/01/15

- عبد الإله الوداعي، **القانون الدولي وروده في حماية البيئة،التنمية المستدامة و الادارة الجمعية** ،مداخلة ضمن المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، البحرين ،2005.
- عبد الحسين بن علي ميرزا، **صناعات التكرير و البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الدول الخليج العربي و العراق و ايران**، الهيئة الوطنية للنفط و الغاز، ادارة الابحاث الاقتصادية، البحرين، نوفمبر، 2005.
- عبد الخالق عبد الله،**التنمية المستدامة و العلاقة بين البيئة و التنمية**،دراسة في التنمية العربية ،الواقع و الأفاق،سلسلة كتب المستقبل العربي ،العدد13،ط1 بيروت،1998..
- عبد الرحيم حمدان الشولي، **مشروع استخدام الطاقة المتجددة في دول الخليج**، وزارة الطاقة و وشؤون الكهرباء، إدارة الكهرباء ومياه التحلية، الإمارات المتحدة العربية، دون سنة نشر.
- عبد الرحيم محمد عبد الرحيم، **التنمية البشرية و مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي**، المؤتمر العربي حول: التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2007.
- عبد العاطي محمد، **أثر الربيع العربي على التكامل الاقتصادي العربي**، جريدة عمان/ يومية سياسية، تاريخ النشر2012/04/01، عن الموقع الالكتروني: http://main.omandaily.com/node/90228، تاريخ الاطلاع:2012/04/02.
- عبد العزيز قاسم محارب **"التنمية المستديمة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي"**،دار الجامعية الجديدة ، الاسكندرية،2011
- عبد المالك بضياف، **التكامل الاقتصادي الإقليمي في إطار العولمة**، رسالة ماجستير، تخصص تجارة دولية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2004..
- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة :من التكتلات الإقليمية حتى الكويز**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006..
- علاوي مجمد لحسن، **الإقليمية الجديدة: المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الإقليمي**، مجلة الباحث الاقتصادية، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2009-2010، ، عن الموقع: Rcweb.LuedLd.net /rc.7/08301A0505919.pdf، تاريخ الإطلاع:2013/03/26.
- علي كساب، محمد راتول، **التكامل الاقتصادي العربي و التنمية الإقتصادية في إطار التدافع الاقتصادي و الشراكة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر البحث و العولمة و اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد: 01، 2004.
- فؤاد سبيبو، **التعاون الإنمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1987..
- فارس رشيد البياني، **التنمية الاقتصادية السياسية في الوطن العربي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الأكاديمية العربية في الدنمارك، تخصص إدارة اقتصاد، عمان، 2008 .
- فريد بن عبيد،أسماء حدانة:**التكنولوجيا و التنمية المستدامة**،مداخلة ضمن ملتقى العلمي الدولي:أداء وفاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة،مداخلة في ملتقى العلمي الدولي"أداء و فاعلية المنظمة في ظل التنمية المستدامة.
- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، ، ط1، مؤسسة الوراق، الاردن،2001 .
- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الأردن، 2001.
- قاعدة معلومات البنك الدولي،2012.
- قدي عبد المجيد، **الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية،العدد 46، بيروت، 2009، ص 8 .1 محمد رقامي ، إيمان نوشنقير ، **التنمية المستدامة بين واقع و التحليل** ، المؤتمر العلمي الدولي :مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الاسلامي،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،جامعة قالمة ،يومي 3و4 ديسمبر2012.

- قواعد المنشأ معناها أن أي سلعة ذات المنشأ العربي تعتبر مؤهلة للإعفاء الجمركي، عندما تحتوي على قيمة مضافة ناشئة عن إنتاجها في الدولة العضو، لا تقل عن 40% من القيمة النهائية لإنتاج هذه السلعة.
- مثنى عبد الله ناصر، مداخلة بعنوان: **تسهيل التجارة العربية البينية: مطلب عالمي أم ضرورة اقتصادية**،ضمن أوراق و بحوث مؤتمر، **التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العربية: الفرص و التحديات**، المنعقد عام 2007 ، بمسقط، عمان، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- محمد العسومي محمد، **الموارد البشرية و التنمية**، صحيفة الوقت البحرينية، العدد:1091، في 15 فبراير 2009، من الموقع الإلكتروني: .http:// www.alwaqt.com/blog-art.php?Biad =9650، تاريخ الاطلاع: 2013/04/21.
- محمد سمير مصطفى،**استراتيجيات التنمية المستدامة، الموسوعة العربية من اجل التنمية المستدامة**، المجلد الأول، بيروت، ط1، 2006.
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون:التنمية الاقتصادية بين النظرية و التطبيق :التحديات واستراتيجيات التمويل ،الدار الجامعية،إسكندرية،2007. - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- محمد عبد المنعم غفر، أحمد فريد مصطفى، **الإقتصاد الدولي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- محمد كنفوش،**الاقتصاد الخفي وأثره على التنمية المستدامة**،رسالة ماجيستير،في العلوم الاقتصادية تخصص أدارة أمال،جامعة البليدة 2007.
- محمد محمود الإمام، **التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين**، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998.
- محمد محمود الإمام، **العمل العربي المشترك**، مجلة التخطيط المصرية، العدد الأول، جويلية 1997..
- مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية**،دار وائل للنشر و التوزيع،عمان،2007.
- مزريف عاشوري، قدور بن نافلة، **من التنمية البشرية إلى التنمية البشرية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة..
- **مسيرة و انجاز**، الامانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مركز المعلومات، 2006..
- مصطف فريد، سمير بوعافية، **مساهمة إستراتيجية الإنتاج الأنظف في تحقيق التنمية المستدامة**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة و أثره على التنمية المستدامة، جامعة المدية،7و6 جوان 2006..
- معتصم سليمان، **التكامل الاقتصادي العربي: حبر على ورق**، مجلة العرب الأسبوعي، تاريخ النشر:2010/01/30.
- مفتاح صالح، دلال بن سمينة ، **فعالية السياسة الاقتصادية في مواجهة مشكلات البيئة**، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول، اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة.
- منصف عبد الله الكفري، **منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**، عن الموقع الإلكتروني: www.rezgat.com/cebat/show.Art.ASP !aid=29979 تاريخ الإطلاع: 2012/04/16.
- منى قاسم، **التلوث البيئي والتنمية الاقتصادية**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1997..
- موسى رحماني، **التكامل العربي بين خيار التخصص و الاندماج**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، يومي 08و09 ماي 2004، سطيف.
- ندوة بعنوان: **منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى و انعكاساتها على الاقتصاديات العربية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية(NAPC)و مشروع GCP/SYR/006/ITA، 22 ديسمبر 2003، دمشق.
- نظرية الفرصة المضاعفة حيث تعتبرها معطيات تصاغ على أساسها نماذج للعلاقة العامة السعر-الكمية.
- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **الاقتصاد العربي و تحديات التطور في الاقتصاد العالمي**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 14، 1998.

1 ولد محمد عيسى محمد محمود، **مكانة و اهمية التكتل الاقتصادي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية،** مجلة الباحث، العدد08، مجلة دورية صادرة عن جامعة ورقلة، 2010..
- يوسف مسعداوي، **آثار الشراكة الاوروميتوسطية على الاقتصادات العربية،** ضمن أوراق و بحوث الملتقى الدولي: حول **التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين الشراكة العربية الأوروبية،** كلية العوم الاقتصادية و التجاريةوعلوم التسيير، المنعقد في 08و09 ماي 2004، جامعة سطيف..
- يونس بطرس، **السياسات الدولية في المالية العامة،** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- أبو عبد الله علي، وسيلة السبتي ،**إشكالية التنمية المستدامة**،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد بوضياف، المسيلة،يومي 10و11نوفمبر2009،ص14.
-المرسي سيد الحجازي، **تقويم السوق العربية المشتركة،** مجلة بحوث اقتصادية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية و معهد التخطيط القومي، العدد 35، القاهرة، 2005.
- بيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية،** دار الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2010.
-صادقت على برنامج على منطقة التجارة الحرة الكبرى جميع الدول العربية و إلتزمت بتطبيقه عدا جزر القمر، جيبوتي، و موريتانا آن ذاك، و انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية عام 2009.
-صالح مفتاح، ريمة عمري، **الهندسة المالية الإسلامية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة،** مداخلة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول : مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة - قالمة، يومي 03 و 04 ديسمبر 2012..
- عامر عبد العظيم، **نظريات التكامل الاقتصادي،** عن الموقع الإلكتروني:
.www.IslamFin.go.forun.net/t600-topicتاريخ الاطلاع : 2013/03/16.
- عبد الحميد عبد المطلب، **السوق العربية المشتركة،** مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003
-عبد القادر رزيق المخادمي، **التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة جدلية الإنتاج و التبادل،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، .2009-
عبد المطلب عبد الحميد،**السوق العربية المشتركة:الواقع و المستقبل في الألفية الثالثة،** مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة،2003.
1عبد المهدي الشريدة، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية:آلياته، أهدافه، و علاقته بالمنظمات الإقليمية و الدولية،** مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات،** دار المسيرة ، ط1، بيروت، 1993.
- عماد الليثي، **بعد نصف قرن:التكامل الاقتصادي العربي،** دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، 2003.
- عمر صقر، **التكامل الاقتصادي الإقليمي و الدولي،** مكتبة عين شمس، القاهرة، 1996.
- فؤاد أبو تستيت، **التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة،** الدار المصرية اللبنانية،ط1، القاهرة، 2004..
-فكرون السعيد، **التنمية المستدامة للمجتمعات النامية واقع و آفاق** ،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول : أداء و فعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير ، المسيلة ، جامعة محمد بوضياف ،يومي 10 و11 نوفمبر 2009 ..
- فليح حسن خلف، **إقتصاديات الوطن العربي،** مؤسسة الوراق للنشر، ط1، عمان، 2004، ..
- كمال بكري، **التكامل الاقتصادي،** المكتب الحديث للطباعة و النشر، الإسكندرية، 1984.
-كمال رزيق، **التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم و المصالح و الديمقراطية،** مجلة الجندول، السنة 3، العدد25، منطقة العمل العربية، القاهرة، نوفمبر 2005.
- محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**،منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2011.

- محسن الندوي،**تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، بيروت، 2011.
- محمد الأشرم،**التنمية الزراعية المستدامة(العوامل الفاعلة)**،مركز دراسات الوحدة لعربية،بيروت،2007.
-محمد العسومي: مستقبل الاقتصادي لمجلس التعاون الخليجي ،ورقة مقدمة إلى ندوة،مستقبل مجلس تعاون لدول الخليج العربي ،مركز الامارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ،يوم 24 نوفمبر 1998.
- محمد عبد العزيز، **المداخل الحديثة في تمويل التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1988.
- محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها و توقعاتها**، مركز دراسات الوحدة العربية،الجزء الأول، بيروت، 1986.
- محمد محمود الإمام، **منظمة التجارة الحرة العربية :لتحديات و ضروريات التحقيق**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2005،.
- محمد نبيل الشيمي، **صيغ التكامل الاقتصادي العربي في الإطار المتعدد الأطراف**، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2785، 2009،
- مصطفى الفلالي، **المغرب العربي الكبير نداء المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، 1989،ص ص 70،71.
- معروف هوشمار، **تحليل الاقتصاد الدولي**، دار جرير، ط1، عمان، 2005، ص 138.
- نزيه عبد المقصود مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي و تحديات العولمة مع رؤية إسلامية**، دار الفكر الجامعي، ط1، الإسكندرية، 2007.
- نهلة هليل بريك العمري،**الجغرافيا الاقتصادية**، محاضرة ملقاة على طلبة العلوم الاقتصادية بجامعة طيبة، تاريخ النشر، 2012/01/15، عن الموقع الإلكتروني: www.fesalwp.com/96kdgh 2015km/ALgughrafai-Aliqtissadiah.pdf.html.تاريخ الإطلاع: 2013/03/15.
- هشام محمد عمارة، إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي، بدون سنة نشر، 2007.

- Alain Chauveau , jean jaques rosé ,l'entreprise responsable ,Editions d'organisations ,paris 2003.
- Gerad Garibaldi ,L'analyse Stratégique,3 ème édition ,Editions d'organisations ,paris 2003
- Guechi DjamelEddine ,L'union du Maghreb arabe, Integration Régionale et développement économique, Casabah édition, Algerer, 2002.
- Thierry Apoteker, Morgane Lohezic et Emilie Grozet, L'intégration Economique régionale au moyen orient, conditions et possibilités futures, collègue internationale, les nouvelles frontière de I.U.E, Marrakech, Maroc, 16,17 Mars 2005.
- S.L Baier, the New Regionalism :causes and consequences, A paper written For the Inter-American Development Bank and CEP conference, university of Notre-Dame,2006.
- http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/topics/68462/posts/159112.
- http://www .muqatel.com/openshare/Behoth/MomZmat 3 ETAHAD .MAGiseco3 .cloc-cit.html تاريخ الإطلاع:2012/04/20
- http://www .muqatel.com/openshare/Behoth/MomZmat 3 ETAHAD .MAGiseco3 .cloc-cit.html.
- http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43554.2013/04/23 ، تاريخ الاطلاع:
- http://www.alsharq.com/articlcs/more.php?id=107110.2013/04/23 ، تاريخ الاطلاع:
Makhtar Diouf ,**op cit** .
-MAKHTAR DIOUF, Intégration économique perspectives africaines, nouvelles éditions africaines, publisud,2001, p18.
www.Etudiantdz.net/vb/tl 19904.html..2013/03/21 ، تاريخ الإطلاع:

قائمة الاشكال و الجداول

I. فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	علاقة ضياع خسائر باقي العالم بعد التكتلات	39
02	مخطط يوضح الآثار الناجمة عن التكتل الاقتصادي	41
03	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية 2010-2011	95
04	تطور الإنتاج الزراعي من المحاصيل الزراعية الرئيسية في الدول العربية لعامي 2010و2011	103
05	موارد الطاقة الشمسية في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2009	175
06	الخلل السكاني	206

II. فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الشكل	الصفحة
01	الناتج الزراعي للدول العربية2000 و 2005-2010	100
02	قيمة الناتج الصناعي العربي(بالأسعار الجارية)(2005-2011)	105
03	التجارة الخارجية العربية الإجمالية(2007-2011)	107
04	جهود التكامل الاقتصادي العربي	134
05	الناتج الزراعي ونصيب الفرد منه في دول مجلس التعاون الخليجي(2000 و 2005 و 2010-2011)	161
06	المساحة الكلية ومساحة الأراضي الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي	163
07	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس(2011) بالأسعار الجارية	167
08	مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس	172
09	الغاز الطبيعي المسوق في دول مجلس التعاون2007/2010	173
10	تطبيقات الطاقة المتجددة في دول المجلس 2009	177
11	صادرات دول مجلس التعاون الإجمالية (2007-2011)	183
12	الواردات الإجمالية لدول مجلس التعاون الخليجي	184
13	مساهمة التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي في التجارة الإجمالية (2007-2011)	185
14	الإنفاق على التعليم في دول مجلس التعاون الخليجي	192
15	معدلات القيد في مراحل التعليم: معدل القيد الإجمالي	193
16	مؤشرات الحالة الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي	195
17	القدرات البشرية العاملة في قطاع الصحة في دول مجلس التعاون	196
18	عدد السكان في دول مجلس التعاون الخليجي(2000-2011)	200
19	اجمالي عدد مواطني دول المجلس الممتلكين للعقارات بالدول الاخرى 2007	202
20	العمالة في دول مجلس التعاون الخليجي	205
21	مؤشرات البطالة في دول مجلس التعاون الخليجي 2000	208
22	الانبعاثات الرئيسة للصناعة في الغلاف الجوي لأقطار مجلس التعاون	209
23	نوعية وحجم النفايات الصناعية المنصرفة في البحر في أقطار مجلس التعاون الخليجي	211
24	مصادر التلوث البحري	212

25	المساحات المتصحرة والمهددة بالتصحر	213
26	عدد الشركات الحاصلة على شهادة التوافق مع البيئة"الايزو" 14001	216
27	النفاق على البحث والتطوير على مستوى مجلس التعاون	218
28	عدد الأبحاث بحسب السنوات من 1991/1990 إلى 2000/1999	219
29	عدد المشتغلين في البحث والتطوير في دول المجلس	220